



السنة الثامنة
العدد ١١٠ . سبتمبر ٢٠٠٩



١١٠



السنة الثامنة - العدد ١١٠ -سبتمبر ٢٠٠٩

صورة الغلاف :

تحركات أوغلو للوساطة بين العراق وسوريا، ربما لم ترض أطرافا إقليمية ومنها إيران، لكنها مازالت أسيرة التجاذب بين الخوف من احتراق "البيوت الخشبية" المتجاورة بدافع من مبدأ العمق الاستراتيجى الذى أعلنه خلال محاضرته بالقاهرة، وبين المصالح التى تسعى تركيا للحفاظ عليها ولا تستطيع المبادئ أن تصمد أمامها.

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ت : ٢٥٧٨٦١٠٠/ ٢٥٧٨٦٢٠٠/ ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس: ٢٥٧٨٦٠٢٣/ ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينهما لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

تركيا وإيران ونظرية

فى محاضرته المهمة التى ألقاها بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية تحدث أحمد داوود أوغلو وزير خارجية تركيا باستفاضة عن نظرية «العمق الاستراتيجي» التى تحكم توجهات السياسة الخارجية التركية، وهى النظرية التى صاغها الوزير التركى فى مؤلف مهم حمل الاسم نفسه، وترتكز فكرتها الأساسية على أن تركيا، بحكم انتمائها، إلى واقع جيو- سياسى متعدد الأقاليم (البلقان، آسيا، الشرق الأوسط، أوروبا) لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن التفاعل النشط والفعّال مع كل هذه الأقاليم، ضمن عملية إعادة اكتشاف جديدة للجغرافيا والتاريخ.

محاضرة أوغلو هذه جاءت على هامش زيارته للقاهرة ولقاءاته المكثفة مع كبار المسئولين المصريين ضمن المسعى التركى لاحتواء الأزمة المتفجرة بين العراق وسوريا إثر انفجارات يوم «الأربعاء الدامى» (١٩ أغسطس ٢٠٠٩) التى وقعت فى بغداد، حيث ركزت الحكومة العراقية على تحميل سوريا المسئولية لإيوائها عناصر قيادية فى حزب البعث العراقى المنحل اتهمت بارتكاب تلك الجريمة البشعة، وهو المسعى الذى جاء متزامناً ومتوازياً مع مسعى إيرانى للغرض ذاته قام به وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متكى بين بغداد ودمشق.

كان أوغلو حريصاً على أن يؤكد على معنى مهم له علاقة مباشرة بالمبادئ الحاكمة لتوجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة التى بدأت منذ توليه شخصياً منصب مستشار رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان عام ٢٠٠٣ والتى تنطلق وتعبر عن مضمون نظريته للعمق الاستراتيجي. هذا المعنى هو أن تركيا لا تقوم بوساطة بين العراق وسوريا لأن تركيا لا تنظر إلى البلدين باعتبارهما طرفين متصارعين ولكنها ترى نفسها (تركيا) مع سوريا والعراق ودول الجوار الأخرى أطرافاً متشاركة فى مسئوليات واحدة، وأن هذا الجوار يجعل هذه الدول أقرب إلى «البيوت الخشبية» إذا شب فى أحدها حريق فإنه حتماً سوف يمتد إلى البيوت الأخرى.

ما أراد أوغلو أن يقوله بـ «نظرية البيوت الخشبية» هذه، هو أن المسعى التركى لاحتواء النزاع بين العراق وسوريا ليس إلا دفاعاً عن مصالح حيوية تركية انطلاقاً من قناعة مؤداها أن تركيا وهى حريصة على أن تلتزم فى سياستها الخارجية بمبدأ تحقيق التوازن بين هدفى الحرية والأمن، حريصة أيضاً على تحقيق الأمن فى جوارها الإقليمى، «فإذا لم يعش جيرانك فى حرية وأمن لن تعيش أنت أيضاً فى حرية وأمن»، لكن أوغلو وهو يتحدث عن هذين المبدأين لم ينس أن يتحدث عن مبادئ أخرى لا تقل أهمية، وهى أن تركيا دولة مركزية فى أقاليمها المتعددة وهى أيضاً واعية بأنها «لا تستطيع أن تغير الجغرافيا أو تهرب من التاريخ» وأنها لذلك حريصة على تفعيل دورها الإقليمى مع دول الجوار من خلال المشاركة الفعّالة عبر الحوار السياسى رفيع المستوى، وأن يكون الأمن من أجل الجميع، وتعميق علاقات الاعتماد الاقتصادى المتبادل باعتباره الآلية الأساسية للسلام، والحرص على التعايش الثقافى واحترام الاختلافات الدينية والعرقية والطائفية، لكنه لم ينس أيضاً وهو يتحدث عن هذه المبادئ الحاكمة لتوجهات السياسة الخارجية التركية أن يؤكد على جانب آخر غير المبادئ يحكم هذه السياسة وهو الجانب الواقعى الذى ينطلق من المصالح الاستراتيجية الحيوية لتركيا والذى أجمله أوغلو فى عبارة أن «تركيا فى حاجة إلى عضلات (الجيش) وإلى بطن (اقتصاد) وإلى قلب قوى (الثقة الوطنية)».

لم يهتم أوغلو، ربما عن تعمد، بأن يتحدث عن حدود التزام تركيا بتلك المبادئ إذا تصادمت مع المصالح، لذلك جاء رد فعله عصبياً فى الإجابة على سؤال بهذا المعنى تضمن إشارات إلى ما تقوم به تركيا فى شمال العراق من تدخلات عسكرية تتضمن انتهاكات للسيادة الوطنية العراقية، وما تقوم به من مناورات عسكرية مع إسرائيل فى الوقت الذى لم ترفض فيه ما أعلنه الرئيس السورى بشار الأسد فى لقائه مع الرئيس التركى عبد الله جل (دمشق – ١٦ مايو ٢٠٠٩) عن رغبته فى تأسيس تحالف رباعى: تركى – سورى – إيرانى – عراقى. وقتها وصف الرئيس السورى زيارة الرئيس التركى لدمشق بأنها «ليست زيارة بروتوكولية» موضحاً أن «هناك تعاوناً بين تركيا والعراق وبداية تطور للعلاقات بين تركيا وسوريا، وبين تركيا وإيران فى سعى من أجل تحالف بين الدول الأربع فى النواحى الاقتصادية لربط البحر المتوسط مع بحر قزوين والبحر الأسود والخليج»، كما أن تركيا لم تعلق سلباً أو إيجاباً، على إعادة طرح الرئيس السورى لهذه الدعوة للتحالف الرباعى أمام القيادة الإيرانية وترحيب السيد على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية بهذه الدعوة خلال الزيارة التى قام بها الرئيس الأسد لطهران يوم ١٩ أغسطس الفائت ربما قبيل ساعات من انفجارات «الأربعاء الدامى» فى بغداد.

عصبية أحمد داوود أوغلو كان مرجعها أنها وضعت المبادئ التى تحدث عنها أمام اختبار صعب، الأمر الذى دفعه إلى أن يؤكد

«البيوت الخشبية»

أكثر من مرة على أن بلاده «لا ولن تعمل مع دولة ضد دولة أخرى»، بما يعنى أن تركيا لن تدخل فى تحالف رباعى أو غير رباعى إذا كان هذا التحالف موجهاً ضد أطراف أخرى فى المنطقة ولكنها تدخل فى «شراكات تعاون» مع كل الأطراف.

أوغلو يؤكد ذلك لأنه حريص على أن يؤمّن المصداقية للشراكة الاستراتيجية التى وقعتها دول مجلس التعاون الخليجى مع تركيا، وللشراكة الإستراتيجية مع العراق، ولعلاقات التعاون المميزة مع إيران وسوريا ومصر فى محاولة لتأكيد أن تركيا غير راغبة فى أن تكون طرفاً فى صراعات بل هى حريصة على أن تكون قاسماً مشتركاً فى كل علاقات التعاون الإقليمى.

تأكيدات الوزير التركى تبقى تأكيدات نظرية، لكنها إذا وضعت أمام اختبار حقيقى يفرض خياراً واضحاً وصريحاً بين المبادئ والمصالح ربما تضطر إلى الانحياز إلى المصالح على نحو ما يحدث الآن فى النزاع المتفجر بين العراق وسوريا، حيث صدرت عن أنقرة مؤشرات تنافس غير معلن مع طهران فى إدارة حل الخلاف بين بغداد ودمشق. فالتحرك التركى لحل هذا الخلاف تزامن وتوازى مع تحرك إيرانى مشابه، وعندما سُئل أحمد داوود أوغلو عن ما إذا كان هناك تنسيق تركى - إيرانى لحل الأزمة بعد زيارة وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متكى لبغداد ودمشق قال أوغلو: «لا يوجد تنسيق تركى - إيرانى.. لكن بالطبع جهودنا ليست منافسة للجهود الإيرانية»، لكن الكاتب فى صحيفة «حرييت» التركية فاتح شيكرجه الذى تحدث عن زيارة مرتقبة إلى أنقرة سيقوم بها قريباً الرئيس السورى بشار الأسد نتيجة لجهود أوغلو، حرص على أن يشير إلى أن «هناك دولة يزعجها التقارب التركى - السورى - العراقى هى التى تقف وراء هجمات بغداد»، مشيراً إلى أن «دمشق لم تجن أى فوائد من وراء هذه الهجمات».

إشارات الكاتب التركى وإن كانت مشوبة بقدر من الغموض المتعمد التقت مع اتهامات مباشرة من أطراف عراقية لإيران حملتها مسئولية تفجيرات «الأربعاء الدامى» على نحو ما جاء على لسان صالح المطلق زعيم الجبهة العراقية للحوار الوطنى الذى اتهم «النظام الإيرانى» بالوقوف وراء تلك التفجيرات قائلاً أنه «يسعى إلى تصدير أزمته التى بدأت بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية إلى العراق»، مشيراً إلى أن ذلك بدأ باجتياح معسكر منظمة مجاهدى خلق بأدوات تابعة، واستمر بالتفجيرات التى حدثت فى بغداد، ومازالت تحدث بأماكن عدة من العراق.

هذا الاتهام المباشر لإيران توافق مع معلومات نقلتها مصادر سياسية تقول أن مدير المخابرات العراقية محمد عبد الله الشهوانى أقيل من منصبه لأنه «قدم أدلة على وقوف إيران وراء تفجيرات الأربعاء الدامى». وقالت المصادر أن الشهوانى قدم أدلة على تسلل قيادات عسكرية إيرانية فيها وزير الدفاع الإيرانى إلى جنوب العراق قبل التفجيرات.

دفاع صالح المطلق عن سوريا بقوله أن «الأجهزة الأمنية (الحقيقية) لم تتدخل فى التحقيقات وأن ما تم الإعلان عنه من اتهامات لسوريا جرى إعداده فى غرفة خاصة بمكتب رئيس الوزراء نورى المالكى لفبركة مثل هذا السيناريو» دعمته تلك المصادر بقولها «أن هناك شخصيات عراقية فيها على الدباغ (المتحدث باسم الحكومة) تستهدف تشويه العلاقات السورية - العراقية لحسابات شخصية خاصة».

العلاقات السورية - العراقية مستهدفة من أطراف عديدة، وربما يكون الإعلان عن تأسيس «مجلس التعاون الاستراتيجى» العراقى - السورى أثناء الزيارة التى قام بها نورى المالكى لدمشق قبل يوم واحد من زيارة الرئيس السورى بشار الأسد لطهران التى سبقت وقوع انفجارات الأربعاء الدامى بساعات قليلة، قد استفز بعض تلك الأطراف سواء كانت عراقية أم إقليمية ودفعها إلى القيام بارتكاب جريمة تلك الانفجارات، لكن سرعة تصعيد الحكومة العراقية الأزمة مع سوريا دون دلائل مؤكدة يؤكد أن العلاقات بين سوريا والعراق مستهدفة، لكن يبقى السؤال المهم هو من المستفيد من هذا الاستهداف، ومن الذى يسعى إليه، وهل يمكن أن تكون إيران فعلا وراء هذه التفجيرات فى الوقت الذى أعلن فيه تنظيم القاعدة فى العراق مسئوليته عنها؟

يبدو أن أحمد داوود أوغلو يملك الآن الكثير من المعلومات التى لم يشأ أن يفصح عنها حول الإجابات المحتملة لهذا السؤال إما خوفاً من احتراق «البيوت الخشبية» المتجاورة بدافع من المبادئ التى أعلنها فى محاضرته بالقاهرة، وإما بدافع من مصالح تركية تسعى للحفاظ عليها لا تستطيع المبادئ أن تصمد أمامها.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

إمكانية قيام إسرائيل بتوجيه ضربة لمنشآت التطوير النووى الإيرانى (٢/ ٢)

Center For Strategic & International Studies Washington,14 March 2009 .

تقديم: د/ فوزى درويش

٣-أهداف البرنامج النووى الإيرانى المعرضة للخطر:

تجدر الإشارة إلى أن المنشآت النووية الإيرانية والتى تشكل مجموعة حرجة ضمن البنية التحتية لهذه المنشآت تتمثل فيما يلى:

– دورة الوقود النووى:

* فى أصفهان: حيث يوجد مركز أبحاث نووى، وهو منشأة لتحويل اليورانيوم.

* فى ناتانز: وهو منشأة لتخصيب اليورانيوم.

– إنتاج البلوتونيوم للمفاعل النووى:

* فى آراك: وهو منشأة للماء الثقيل، ومركز مستقبلى لإنتاج البلوتونيوم.

– ويمكننا النظر باهتمام إلى ثلاث منشآت تعتبر أهدافاً رئيسية، والتى لو قدر مهاجمتها، فإن ذلك سوف ينجم عنه إما تدمير البرنامج أو تعطيله لبضع سنوات. وبعد تحليل هذه الأهداف، فإنه يمكن وضع معيار للتدمير يقاس بالانفجار الضاغط للأسلحة التى يقدر استخدامها، وسوف يكون مدعاة للأمان أن نفترض أنه مطلوب من ٥ – ١٠ (PSI) يكون كافياً إما لتدمير المنشأة أو إعطابها لفترة زمنية طويلة. على أنه ينبغى التزام الحيطة من الإشراف فى القتل لأن ذلك سوف يضاعف من الوجهة العملية من قدر الضربة المطلوبة.

معيار التدمير:

١٠ (PSI): تصاب من جرائه المبانى الأسمنتية بدمار شديد أو بالدمار الكامل، ويلقى أغلب الناس حتفهم.

٥ (PSI): تنهار معظم الأبنية.

٣ (PSI) تنهار أبنية الإقامة (السكنى).

ثم نقوم بعد ذلك بحساب كم القنابل التى ينبغى إسقاطها لتغطية مساحة معينة من الأراضى فوق الأرض أو تحتها. ولكى نكون فى مأمن، علينا النظر بعناية إلى الأسلحة التى تخترق الأهداف بشدة وبعمق – تلك الأهداف المخبأة. وعلى سبيل المثال، نجد أن منشأة "ناتانز" قد أتت التقارير بشأنها بأن فيها منشآت تحت الأرض حيث تقام أجهزة الطرد المركزى لتخصيب اليورانيوم.

ويبدو أن منشأة "ناتانز" تغطى مساحة قدرها نحو ٦٧٠,٠٠٠ قدم مربع إجمالاً، وجهاز تخصيب الوقود المركب قد بنى بعمق ٨ أمتار تحت الأرض وتجرى حمايته عن طريق حائط أسمنتى قوى سمكه ٢,٥ متر، تجرى حمايته بحائط أسمنتى آخر. وبحلول منتصف ٢٠٠٤ تم تقوية جهاز الطرد المركزى فى "ناتانز" بسقف من عدة أمتار من الأسمنت المقوى، وتمت تخبئته تحت طبقة من الأرض يبلغ عمقها ٧٥ قدماً. وقد وردت تقارير بأن هذه المنشأة سوف تحتضن فى نهاية المطاف نحو ٥٠,٠٠٠ جهاز طرد مركزياً.

أما بالنسبة لمركز "أصفهان" للتكنولوجيا النووية فهو عبارة عن منشأة على نطاق صناعى لتحويل اليورانيوم. فاليورانيوم

من درجة ٣٠٨ يجرى نقله إلى مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية لتحويله إلى يورانيوم من عيار إف ٦ (F٦) (يورانيوم هكسافلورايد)، ومنطقة المبانى الخاصة بالمركز يقدر لها أن تكون ١٠٠,٠٠٠ قدم مربع وهى فوق سطح الأرض.

وبالنسبة لمنشأة "آراك"، فإنها تغطى مساحة تبلغ نحو ٥٥,٠٠٠ قدم مربع، وتحتوى على مفاعل الماء الثقيل ومجموعة من أبراج التبريد، وليست هناك تجهيزات تحت سطح الأرض جرى التقرير عنها فى هذه المنشأة.

المصدر: Global Security. Org

سلاح الجو الإسرائيلى: قدرات الطيران

قام سلاح الجو الإسرائيلى بتخفيض عدد طائراته خلال العقد الزمنى الماضى، لكنه قام فى نفس الوقت بزيادة مميزاته النوعية لتوفير قدر أكبر من الفعالية عن أى سلاح جوى فى المنطقة وتحويل نفسه إلى قوة مقاتلة تستطيع إنجاز الآتى:

* كشف، وملاحقة مسيرة، والاشتباك مع الأهداف الخفية، وتلك المختبئة بعمق، والمدفونة.

* القدرة على سرعة تدمير أنظمة الدفاع الجوى المتقدمة.

* العمل فى نطاق واسع فى الأفق للمراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية.

* تنفيذ هجمات عميقة بالطائرة من أمثال نموذج F-١٥١/F-١٦١.

وفيما يلى متطلبات القوة المحاربة الحديثة:

١- قدرة عالية للاستعداد والتشغيل (Operation) مع معدل طلعات عالية.

٢- أسلحة للقتال من الجو - للجو.

٣- أسلحة من الجو إلى الأرض.

٤- تعمل فى كافة الأجواء والتشغيل نهاراً وليلاً.

٥- إدارة المعركة على نمط (C٤١).

٦- نظام للدفاع الجوى المتكامل / الدفاع ضد الصواريخ الباليستية.

٧- الرد السريع سواء بالنسبة للتوقيت أو التصدى لتعارضات أرضية.

٨- الحروب الإلكترونية الأرضية أو المحمولة جواً.

٩- التعامل مع أنظمة الطيران (الرادارات).

١٠- الحصول على التكنولوجيا الحديثة باستمرار.

١١- الإلمام بأساليب الصناعات الإلكترونية.

* وبالنسبة لكافة الجوانب المبنية بعاليه، فإن السلاح الجوى الإسرائيلى إما متفوق فيها أو متفوق فيها بدرجة كبيرة عن السلاح الجوى الإيرانى والذى يعتبر قديم التجهيزات فى الأساس، ولا يحوز إلا على تجهيزات ترجع إلى السبعينيات من القرن الماضى، ونفس الشئ يقال عن السلاح الجوى السورى، وكذلك عن الدفاع الجوى من طراز سام (SAM).

المصدر: Israeli - Syrian Air and SAM Strength) Analysis. Cordesman and Toukan CSIS ١٠ November ٢٠٠٨).

سيناريو رقم (١) قيام سلاح الجو الإسرائيلى بتوجيه ضربة ضد المنشآت النووية ومواقع الصواريخ الباليستية الإيرانية:

الطريق الشمالى:

* يكون الطيران فيه نحو الشمال باتجاه الركن الذى يمثل تلاقى الحدود السورية - التركية، ثم الدوران شرقاً باحتضان الحدود السورية، ثم غرباً نحو طريق الطيران الشرقى.

* وتستطيع إسرائيل مرة أخرى استخدام قدراتها (E W) كما حدث أثناء الغارة على "دير الزور"، فى سوريا فى سبتمبر ٢٠٠٧.

* وتستطيع الطائرات الإسرائيلية من طراز (F١٥s)، (F١٦s)) القيام باختراق رادارات الدفاع الجوى السورى دون اكتشاف، ويرجع ذلك إلى شبكة النظام الهجومى (Network Attack System) المشابه للنظام الأمريكى "Suter".

* ولسوف تسمح التكنولوجيا لمستخدميها غزو وتقطيع أوصال شبكة اتصالات العدو، ولذلك فإنه يتسنى التعزيز بأجهزة الرصد لدى العدو إلى مواقع تجعل الطائرات التى تقترب غير مرئية.

* وتتضمن هذه العملية تحديد مواقع أجهزة الرصد (emitters) للعدو ثم "توجيه" تيار المعلومات إليها لكى تنصب على أهداف مزيفة، وينتج عن ذلك حسابات معينة تسمح بالسيطرة على النظام.

* وتوافقاً مع ذلك، فإن عناصر الهجوم سوف تشمل:

-التشويش على القوة لدرجة العمى.

-اختراق الشبكة بما فى ذلك الهجمات البعيدة من الجو نحو الأرض أو اختراق الكمبيوتر المتصل بكمبيوتر آخر.

المصدر: (Aviation Week&Space Technology ٢٥ Nov ٢٠٠٧):

إن قدرات إسرائيل تشابه قدرة شبكة الغزو من طراز "Suter" والتى تم تطويرها من جانب الولايات المتحدة باستخدام هجمات من نوع: (EC-١٣٠ Compass Call electronic attack aircraft)، والتى تقوم بالإطلاق ضد تيارات المعلومات (data Streams) مربوطة (Laced) بنظام حسابى متميز (algorithms)، مع هوائيات العدو (enemy antennas) .. وتقوم طائرات الرقابة (RC - ١٣٥ Rivet) بمراقبة إشارات العدو للتأكد من أن تيار المعلومات (data Streoms)، قد حققت التأثير المطلوب على أجهزة الاستشعار (Sensars) المستهدفة. كذلك عمدت إسرائيل إلى تحقيق ازدواجية القدرة حين جربت طائراتها من طراز (Gult Stream G ٥٥٠)

والتى أطلق عليها: (Aircraft of Special missions designs)

* على أن هذه القدرات الإسرائيلية: (E W) حتى لو تمكنت تركيا من اكتشاف نشاط جوى لها، فإنها فى أغلب الأحوال سوف تنظر إلى الطائرات على أنها طائرات صديقة، وأنها لا تحلق فوق أراضيها. أما سوريا فسوف تنخدع بأنه ليست هناك تهديدات كبرى تحلق على حدودها.

* وليست هناك قواعد عسكرية سورية كبرى قريبة من الحدود الشمالية، وأن الطائرات الموجودة هى من طراز ميج ٢١، وفى قاعدة فقط من أجل التدريب.

* وفى الطرف الأخير من الطلعة، يبقى فقط جزء صغير من المسافة باقياً حتى الحدود الإيرانية ويمكن أن يكون هذا الجزء فى تركيا، أو فى الطرف الشمالى من الحدود العراقية.

* وسوف يكون الطيران على هذا النحو مثالياً بالنسبة لطائرات (F-15s) وكذلك طائرات (F-16s) للتزود بالوقود جواً من مستودعات محمولة جواً سواء لدى الخروج أو فى طريق العودة من إيران.

* وهذا الطريق الشمالى على طول الحدود السورية - التركية، قد يسفر عن خطر سياسى خفيف مع سوريا، والتى لم تعقد إسرائيل معها معاهدة للسلام، ولو حتى عملية تفاوض رسمية.

* فإذا حلقت طائرة إسرائيلية بالفعل فى أجواء تركيا مما يشكل مؤامرة تركية - إسرائيلية، أو حتى أمريكية لمهاجمة إيران، ومن ثم فإن المخاطر السياسية سوف تكون عالية مع تركيا.

* ومن ناحية التشغيل، فإن المخاطر من جانب سوريا سوف تكون منخفضة، فى حين تكون المخاطر من جانب تركيا ذات حجم متوسط، إذا ما رأت تركيا ضرورة القيام برد فعل عسكرى.

الطريق المتوسط Central:

* لقد وقعت إسرائيل معاهدة للسلام مع الأردن فى أكتوبر ١٩٩٤.

* ومن ثم، فإن إسرائيل مجبرة قانونياً على إخطار الأردن حول طيران جرى تخطيطه فوق الأجواء الأردنية لضرب إيران.

* ولن تقبل الأردن بتحليق طيران إسرائيلى فى أجوائها لضرب إيران.

* وهناك مخاطر كبيرة على إسرائيل إن هى انتهكت المجال الجوى الأردنى، بل سوف يؤثر ذلك فى حقيقة الأمر على معاهدة السلام.

* ومن ناحية التشغيل (Operation)، فإن أية مهمة إسرائيلية بالحجم المتصور، سوف يتسنى اكتشافها بالتأكيد والقيام بتحديها من جانب الأردن، وسوف تعلم به كافة بلاد المنطقة.

* ولسوف تواجه إسرائيل عدة مخاطر بالنسبة لعملية التشغيل بالنظر لقيام سلاح الجو الأردنى باعتراض الطيران الإسرائيلى، وهذا الأمر قد يتسبب فى إرباك المهمة بكاملها.

* وعلى ذلك، فإن الطريق الأوسط (Central Route) من خلال الأردن، أو من خلال الحدود الأردنية - السورية سوف يكون مليئاً بالمخاطر سياسياً، ومن ناحية الأداء أو التشغيل كذلك.

* كذلك فإنه بالنسبة للمجال الجوى العراقى فسوف يقتضى الأمر انتهاكه. وسوف يعترض العراق على ذلك، كما أن الولايات المتحدة سوف يتسنى لها اكتشاف ذلك، وسوف لا تسمح لإسرائيل بالعمل من خلال العراق.

الطريق الجنوبى:

* ولربما حاولت إسرائيل تكرار ما فعلته فى يونيو ١٩٨١ بالنسبة لطريق ضرب مفاعل "أوزيراك" النووى العراقى، بالطيران من خلال الطرف الجنوبى للأردن ثم إلى السعودية، ثم من خلال العراق أو حتى الكويت.

* ومن الناحية السياسية، فإن الولايات المتحدة سوف لن تسمح لإسرائيل بالإقدام على مثل هذه المخاطر التى سوف تلحق الضرر بعلاقاتها الاستراتيجية مع المملكة السعودية.

* كذلك فإن العراق سوف يعترض على أى انتهاك لمجاله الجوى من جانب إسرائيل، وكذلك الحال بالنسبة للكويت.

* وهذا الطريق سوف يخلق مخاطر سياسية كبرى حتى وإن كانت مخاطر التشغيل أو الأداء سوف تكون منخفضة إلى حد ما.

(٦) سيناريو ٢:

قيام الصواريخ الباليستية الإسرائيلية بتوجيه ضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية:

* رأينا كيف أن مهمة توجيه ضربة من الجو إلى الأرض سوف تكون صعبة التنفيذ، وأنه سوف تكتنفها بعض المخاطر.

* كما أن ممارسة الطيران فى طريق شديد الضيق، خاصة إذا ما تم المرور فوق حدود تركية - سورية يكون محفوفاً بالمخاطر.

* كذلك فإن إعادة التزود بالوقود عبر طريق طويل، مع محاولة تجنب التعرض للاكتشاف من جانب كل من تركيا وسوريا، والولايات المتحدة أمر عسير.

* وقد يكون الطيران إلى أسفل (S/L) عند الوجود فى الأراضى الإيرانية، وتجنب التعرض للاكتشاف، وذلك بالطيران المنخفض واستخدام تكنولوجيا (ECM) على طول الطريق أمراً مرغوباً فيه. فإذا تم الاكتشاف من جانب الدفاعات الجوية الإيرانية فيكون قد تم التحوط لمواجهة وسائل الاعتراض، وإطلاق النيران من جانب صواريخ سام

(SAM s) المنصوبة على قواعد أرضية.

* كل ذلك يمكن تحاشيه إلى حد ما إذا تم استخدام الصواريخ الباليستية لتنفيذ المهمة. ولدى إسرائيل هذه المقدرة، فى حين لا يوجد لدى إيران نظام للدفاع ضد الصواريخ الباليستية من أمثال النظام الروسى "فافوريت" PM ٣٠٠-Favorit Russian S والذى صمم لاعتراض الصواريخ الباليستية، وكذلك الطائرات المقابلة. ولقد وردت تقارير تفيد بأن إيران كانت تتفاوض مع روسيا من أجل الحصول على هذا النظام الدفاعى (S-٣٠٠ PM U٢)، وربما استطاع الإيرانيون الحصول عليه الآن فى ظل أن الإدارة الأمريكية الجديدة تأخذ بأسلوب الحوار الدبلوماسى مع إيران.

* ويمكننا افتراض حدوث معدل دمار (psi ٥)، فمواقع الصواريخ التى ليست داخلة فى نطاق المركب النووى (Nuclear compound) تتطلب عدد ٢ جريشو٣ (٢ SSM ١١١ Jericho) لكل موقع. وسوف يحتاج الأمر إلى ١٠ صواريخ من هذه الحالة.

* وإن احتمالية الدمار لكل صاروخ مفرد سوف تتفاوت من حالة لأخرى طبقا لمدى النطاق المهلك (Lethal Range). فإذا الصاروخ من طراز Jericho١١١ قد تم تطويره تماما وكانت دقة تصويبه (CEP) عالية، إذن فإن السيناريو الخاص به سوف يكون أكثر تحقيقا للمراد عما تؤديه الطائرة المقاتلة.

٧- وسائل الدفاع الأرضية والمحمول جوا لدى إيران ضد أية ضربة إسرائيلية:

* ان نظام (SA-٥) هو فى الأساس نظام طويل المدى عالى الارتفاع (٢٥٠ كيلو مترا) وكل جانب يتكون من تشكيلة (Combination) من SA-٦/٨/٩١٧ صواريخ أرض جو، فضلا عن قوات برية مسلحة ببنادق من طراز (AAA) لحماية الموقع من أية ضربة ذات ارتفاع شديدة الانخفاض تخترق الأهداف، وتنتشر هذه القوات بالدرجة الأولى لحماية موانيهم الكبرى، والمنشآت النفطية على طول ساحل الخليج.

وما هو معلوم بالنسبة للدفاع الجوى الإيرانى يظهر بجلاء كيف أنه قد أصبح عتيقاً متقادماً بدرجة كبيرة ولو حتى من خلال أن بعض أجهزة (SA-٢) المتطورة نوعاً قد تم إحلالها محل القديمة. لذلك صار من اليسير استخدام نظام (ECM) ضدها وتدميرها باستخدام الصواريخ المضادة للاشعاع (anti-radiation) جو - أرض.

وتفتقر إيران إلى الأنظمة الحديثة للتسليح، والتكامل inter gration، وإدارة المعركة (C٤١) لتقليل مدى فاعلية الدمار من أية مهام هجومية من طرف إسرائيل. ومن ثم فإن المرء يمكنه أن يتنبأ بحدوث درجة منخفضة جدا من الاستنزاف(attrition) تصيب الهجوم الإسرائيلى على إيران.

وتعطل طويل يصيب نظام الإنذار المبكر بسبب قدم النظام، وكذلك السيطرة نصف الآلية للأجهزة.

رد الفعل الطويل الأمد ووقت الصراع من جانب الطيران المقاتل.

انخفاض مستوى الجاهزية بالنسبة للطائرات المقاتلة.

الحاجة لتحسين مستوى عمليات الصيانة.

الحاجة لتحسين مستوى الإمداد بقطع الغيار.

انخفاض معدل طلعات الطائرات المقاتلة.

ارتفاع معدل الخسائر بالنسبة لعملية (Closing /BVR)، وكذلك بالنسبة للاشتباك المرئى لجو القتال فى الجو.

المركزية فى إدارة المعركة.

وقد وردت تقارير تقول بأن روسيا قد أمدت إيران سراً بنظام:

-Mobil SAM System /S ٢٥٠٠- ANTEY) (SA (Giant ١٢-٣٠٠V). فإذا كان الأمر كذلك، فإن كافة النموذج التحليلى، ابتداء من نظام (C٤١) الخاص بالإنذار المبكر، وانتهاء بمدى الاستجابة، والزحف فى الاشتباك مع الطائرات الإسرائيلية المقاتلة مع وجود هذا النظام الدفاعى المتكامل والمتحرك mobile سوف يجرى إعادة حسابه.

إن معدلات الاستنزاف للضربة الجوية الإسرائيلية، سوف تكون عالية، وقد تصل إلى نسبة ٢٠-٣٠٪، لأن أية مهمة هجومية تضم ٩٠ طائرة، يكون الاستنزاف - والحالة هذه - من ٢٠-٣٠ طائرة، وهى خسارة لا تستطيع إسرائيل بالكاد تحمل تبعاتها.

النظام الروسى من طراز ٢٥٠٠:

يعتبر النظام الروسى نوعا من التطور التقدمى لنظام (SA Giant-S ٣٠٠٠v) لنظام SAM طويل المدى. ولقد صمم هذا النظام للحماية ضد الضربات الجوية، بما فى ذلك الطائرات المقاتلة، والصواريخ الباليستية ذات المدى القصير والمتوسط. وقد وردت التقارير عن أن إيران كانت تقوم بالتفاوض مع روسيا حول هذا النظام الدفاعى الجوى وحول الموديل المتطور من طراز (S-٢٠٠ PMU٢).

وحدة الكشف بالرادار:

يصل المدى إلى ٣٢٠ كيلو متراً.

يصل معدل الاكتشاف لسرعة ٤٥٠٠ كم / ثانية.

تتبع خط المسيرة (trjectiores) إلى ٧٠ هدفاً تدميرياً.

ويستطيع الهوائى ٢٥٠٠ العمل إما تحت السيطرة أو السيطرة من على مركز سيطرة عالى المستوى أو تلقائيا.

النطاق الذى تحميه وحدة نيران ضد كا مما يأتى:

صواريخ باليستية متوسطة المدى ذات مدى يبلغ ٢٥٠٠

كيلو متر من ١٠٠٠-١٧٥٠ كيلو متراً.

الصواريخ الباليستية نظام theater ذات مدى ١١٠٠ كيلو متر من ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ كيلو متر.

صواريخ باليستية "تاكتيكية" ذات مدى ٦٠٠ كيلو متر: ٢٥٠٠ كيلو متر مربع.

ضربة جوية بواسطة طيار: ١٢٥٠٠ كيلو متر مربع).

عدد الأهداف المستهدفة فى ذات الوقت من طرف وحدة نيران Fireunit : ٦.

عدد الصواريخ الموجهة لهدف واحد: قاذفة نيران Launche: Fire : اثنين.

عدد القاذفات للنيران: تصل إلى ٤.

معدل القذف بالنيران من قاذفة واحدة: ١,٥ ثانية.

مستوى عدد الطيارين المقاتلين بالنسبة لكتيبة من طراز (SAM ٢٥٠٠ -Antey) مكونة من أربعة مواقع SAM هو ١٣٩ فرداً.

ما يوفره موقع القيادة بالنسبة لنظام: Antey SAM System

يوفر هذا الموقع السيطرة على كافة أماكن نظام «سام»، وكذلك يرتب أولويات، ويوزع الأهداف بين بطاريات «سام».

عدد الأهداف التى تتعامل معها: ٢٠٠ هدف.

عدد مسارات الأهداف التى يتسنى استهدافها فى نفس الوقت: ٧٠.

عدد الأهداف المجددة فى ذات الوقت، والتى يجرى تحويلها الى وحدات للنيران: ٢٤ هدفاً.

مركبات الاطلاق: Launcher Vehicle

عدد الصواريخ على المقذوفة ٤.

الوقت اللازم السابق للإطلاق مباشرة يكون ٧,٥ ثانية بالنسبة لسام.

الفترة بين الإطلاق: ١,٥ ثانية.

الوزن مع الصاروخ: ٤٧,٥ طن.

عدد الطيارين: ٢ : ٣ طيارين.

الصواريخ أرض - جو:

لقد صمم نظام (QM٨٣ME) لصواريخ سام لتدمير الأهداف المتحركة جواً، بما فى ذلك الأهداف ذات الطيران المنخفض، وتلك التى تقوم بالمناورة بحمولة تصل إلى ١٢ جراماً (١٢-٩) loads ، بالإضافة إلى اعتراض الصواريخ الباليستية والتاكتيكية فى أجواء: heavy Ecmenvironment.

كذلك فإن نظام (QMB٢ME SAM) مصمم لتدمير الصواريخ من طراز Theater ، وتاكتيك، وإيرو بالاستيك متوسطة المدى، وكذلك كافة أنواع الطائرات التى تعمل على نطاق يبلغ مداه ٢٠٠ كيلو متر.

وتصميم كلا النوعين من الصواريخ موحد بدرجة كبيرة، لكنها تختلف فقط بالنسبة لدواقع البداية.

٨- الدمار الذى يلحق بالبيئة من جراء هجمة إسرائيلية على مفاعل القوى فى بوشهر:

هناك أعلى مستوى من مستويات تدمير البيئة تنجم عن تسرب وقود هذا المفاعل والأجهزة الأخرى التى تقوم بعمليات «التحليق».

ويلاحظ أن كلاً من الآكتينيدس ونواتج الإنشطار هى عناصر عالية الإشعاع ناتجة عن عمليات الإنشطار التى تتم فى المفاعل.

ونلاحظ أيضا أن كلا من لودين -١٣١ وستونتيوم-٩٠، وسيزيوم-١٣٧، وبلوتونيوم-٢٣٩ كل هذه المواد قد تم التعرف عليها على أنها من أشد العناصر إضراراً بالصحة البشرية.

فمهاجمة مفاعل «بوشهر» النووى سوف يطلق التلوث على شكل «راديو نو كليلز فى الجو.

وبشكل قاطع، فإن كلاً من البحرين، وقطر، ودولة الإمارات المتحدة سوف تتأثر بشدة بسبب «الراديو نو كليدز» المشار إليه.

إن أية ضربة موجهة لمفاعل بوشهر النووى، سوف تسبب الموت السريع لآلاف من البشر الذين يعيشون فى الموقع أو بالقرب منه، ولآلاف من الوفاة بمرض السرطان، أو حتى مئات الألوف تبعا للكثافة السكانية على طول النطاق الذى يصيبه التلوث.

٩- الدفاع الجوى الإسرائيلى ونظم الصواريخ الباليستية الدفاعية فى إسرائيل لدى حدوث هجمة انتقامية إيرانية باستخدام صاروخ شهاب-٣:

نظام الدفاع الصاروخى الباليستى الإسرائيلى آرو:

نظام التسليح الإسرائيلى- الأمريكى آرو والذى يرمز له بالرمز (AWS) هو أكثر التكنولوجيات تطوراً فى أنظمة الولايات المتحدة للدفاع الصاروخى.

ونظام (AWS) هذا، قد صمم فى الأساس، وتم تطويره لملاحقة وتدمير الصواريخ الباليستية مثل مجموعة سكود فى المرحلة النهائية من خط سيرها.

وصاروخ الاعتراض "آرو"٢، مزود بكلتا المادتين: الاستشعاريتين «الأشعة تحت الحمراء» والرادار النشط، ورءوس توصف بأنها رءوس تدميرية.

وتنشر إسرائيل الآن بطارتين من بطاريات آرو-٢ ، واحدة فى قاعدة جوية بالقرب من تل أبيب، والأخرى فى شمال إسرائيل. وتنوى إسرائيل على ما يبدو زيادة نشر مثل هذه البطاريات من طراز آرو٢ فى شمال إسرائيل.

وتتكون كل بطارية من بطاريات آرو من ٤-٨ راجمة ورادار من نوع: (Green Pine MuliFunction

(phasedarray radar)، فضلا عن مركز من نوع: (Citron Tree Fire-Control center) ومركز بتوجيه للرجم، ونحو ٥٠ آرو٢ من معترضى الصواريخ.

وفى عام ٢٠٠٧ باشرت منظمة إسرائيل للدفاع الصاروخى أول اختباراتها الجوية للصاروخ آرو٣ معترض الصواريخ.

ويهدف تطوير الصاروخ إلى اعتراض الصواريخ المستهدفة على مستويات عالية الارتفاع، وواسعة المدى، بحيث تتناثر بقايا الرءوس النووية والبيولوجية، والكيماوية أو تسقط بعيدا عن أرض إسرائيل.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن الاختبارات التى أجريت قد حسنت من الـرادار من طراز (Green Pine) من أجل التعرف على الشراك الخداعية وأساليب الاختراق التى يفترض أن إيران قد طورتها من أجل إلحاق الهزيمة بالصواريخ الدفاعية.

وتقوم إسرائيل حاليا بدراسة إعداد صواريخ اعتراضية خارج نطاق الجو لصواريخ آرو ٣ لها القدرة على الدفاع ضد الهجمات الصاروخية الباليستية على نطاق يزيد على ٢٠٠٠ كيلو متر ويحتمل أن يجرى تزويده برؤوس نووية.

وهناك اهتمام فى إسرائيل بتطوير نظام تتوافر له القدرة على اعتراض صواريخ المدفعية وكذلك الصواريخ الباليستية ذات المدى القصير.

وتقوم إسرائيل فى الوقت الراهن بتطوير نظام أطلق عليه «القبة الحديدية»، يتمكن من التصدى واعتراض الصواريخ ذات المدى القصير والصواريخ من أمثال صواريخ المدفعية من طراز كاتيوشا ١٢٢ مم.

وفضلا عن ذلك، فإن «كونسورتيوم» إسرائيلى- أمريكى يقوم بتطوير نظام مقلاع داود، لمجابهة التهديدات القادمة من صواريخ «فجر»، و«زلزال» الإيرانية الصنع ، والتى يقوم حزب الله بنشرها فى جنوب لبنان(*)

العواقب العسكرية والسياسية لوقوع هجوم إسرائيلى على المنشآت النووية الإيرانية:

(أ) برنامج إيران النووى:

كلما كان هناك تهديد للنظام فى إيران من جانب إسرائيل، كلما زاد تصميم إيران على حيازة سلاح نووى.

وزيادة الإصرار الإيرانى طويل المدى على تطوير برنامج نووى رادع، يوحى بأن ذلك بداية وليس بالأحرى نهاية مثل هذا البرنامج. ان باستطاعة إيران أن تبدأ بتسريع برنامجها لبناء أسلحة نووية.

وتستطيع كذلك أن تقوم بتجميع كافة منشآتها المتفرقة إلى برنامج للتطوير النووى الكامل فى فترة زمنية قصيرة جدا.

(ب) إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية:

سوف تنسحب إيران من معاهدة عدم الانتشار النووى استنادا إلى أنها تحتاج للحصول على أسلحة نووية من أجل ضد أى عـدوان يقع عليها من جانب كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

(ج) الرد الإيرانى ضد إسرائيل:

يكون بمثابة رد انتقامى سريع باستخدام صواريخها الباليستية ضد إسرائيل. وذلك بإطلاق متعدد الصواريخ شهاب-٣ بما فى ذلك تحميلها برؤوس حربية من طراز (CBR) ضد تل أبيب، والمراكز العسكرية والمدنية الإسرائيلية، والمواقع التى يجرى الظن على أنها مواقع للأسلحة النووية.

كذلك يكون بالاستعانة بجماعات "القتال بالوكالة" مثل حزب الله أو حماس للهجوم على إسرائيل ذاتها بتفجيرات انتحارية، كذلك هجمات لسلاح (CBR)، وهجمات بالصواريخ من جنوب لبنان.

(د) الأمن الاقليمى:

سوف يعمل ذلك على نشوء حالة من عدم الاستقرار الاقليمى والصراعات، فضلا عن موجات من الإرهاب.

ويشيع ذلك عدم الاستقرار فى العراق من خلال انتفاض الشيعة ضد الاحتلال الأمريكى.

تقوية ساعد طالبان، وتطوير قدراتها فى أفغانستان.

زيـادة الهجمات غير المنظمة ضد المصالح الأمريكية وحلفائها فى المنطقة، وخاصة ضد الأقطار الحليفة التى توجد فيها قواعد عسكرية أمريكية مثل قطر والبحرين.

استهداف الملاحة الأمريكية والغربية فى الخليج، وربما محاولة منع انسياب النفط خلال الخليج.

إنه المحتمل كذلك أن تقوم إسرائيل بتوجيه ضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية، فى حالة ما لم تقم الولايات المتحدة بذلك، بهدف إما تدمير البرنامج، أو تعطيله لبضع سنوات، وإن نجاح هذه الضربة سوف يقاس بكم استطاعت إسرائيل تدمير هذا البرنامج، أو بعدد السنوات التى تمكنت من تعطيل حصول إيران على التخصيب الكافى من اليورانيوم أو البلوتونيوم من مفاعل آراك لصنع قنبلة نووية.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة سوف تكون منظوراً إليها باعتبار أنها تشكل جانبا من المؤامرة، وأنها قامت بمساعدة إسرائيل، وإعطائها الضوء الأخضر، سواء فعلت ذلك أم لم يكن لها أى دور. هذا سوف يضر بأهداف الولايات المتحدة نحو زيادة الاستقرار فى المنطقة، وبالتالى الوصول إلى حل سلمى للصراع العربى- الإسرائيلى. ولسوف يلحق الضرر كذلك بالعلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الحميميين لفترة طويلة من الزمن.

لقد أصاب الـدول العربية قدر كبير من خيبة الأمل بالولايات المتحدة، والغرب، من جراء المعايير المزدوجة لدى معالجة موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط. ولسوف لا تغفر الأقطار العربية أى هجوم على إيران تحت أى تعلل بأن إيران تمتلك تهديداً لبقاء إسرائيل،

فى حين أن إسرائيل لديها نحو ٢٠٠-٣٠٠ سلاح نووى، كما تمتلك وسائل توصيل هذه الأسلحة باستخدام صواريخ جريشو. وفضلا عن ذلك، فإن إسرائيل لا تزال تحتل الضفة الغربية ومرتفعات الجولان.

إنه لمن دواعى الشك أن أية ضربة إسرائيلية على المنشآت النووية الإيرانية سوف تجبر سوريا على الدخول فى صراع مباشر مع إسرائيل، ذلك أن سوريا تعلم تمام العلم أن قواتها العسكرية وحدها لا تضاهى القوات الإسرائيلية. وعلى أية حال، فإن عناصر «الحرب بالوكالة» مثل حزب الله، سوف تشارك فى الحرب ضد إسرائيل بهجمات غير منتظمة، بمساعدة من إيران وسوريا.

مقترحات لخطوات يمكن اتخاذها حيال إيران:

١- إن أى حل واقعى بالنسبة للبرنامج النووى الإيرانى يتطلب مقاربة تضم اهتمامات عسكرية، واقتصادية، وسياسية، وكذلك خلافات أيضا حيال إيران. ولن يكون هناك قرار دائم بالنسبة للبرنامج النووى الإيرانى إلا إذا روعيت المصالح الواسعة النطاق لإيران، والولايات المتحدة، والمنطقة والعالم. فإيران يجب أن تشترك بشكل مباشر فى تفاهم مع الولايات المتحدة بالاستعانة بجدول مفتوح لكافة المجالات العسكرية منها وغير العسكرية والتى يكون الطرفان متفقين فى بنود هذا الجدول أو مختلفين نحوه.

٢- ويكون على الولايات المتحدة محاولة التحقق الشامل حول تطور برنامج إيران النووى كواحدة من أولى الأولويات فى أى حوار دبلوماسى، فى حين تبذل محاولتها فى ذات الوقت لحض إيران على وقف برنامجها للتخصيب. وعلى أية حال، فإنه فى هذا الصدد يكون على الولايات المتحدة أن تمضى للتفاوض بين قدرات إسرائيل فى أسلحة الدمار الشامل وصواريخها الباليستية، وتطوير إيران لبرنامجها النووى. وينبغى أن تعترف الولايات المتحدة أن كلتا الاثنتين متشابكان، وأن كلا منهما يغذى الآخر. فعلى الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتصدى لكلا الأمرين فى آن واحد فى حين تسعى جاهدة بألا يتم النظر إليها كما لو أن لها معياراً مزدوجاً - إذا ما تعلق الأمر بإسرائيل.

٣-إن التشابك بين الصراعات والنزاعات فى المنطقة مقترناً بتقدم الأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل، وما يصطحبها من وسائل التوصيل، يتيح لبعض أقطار المنطقة قدرات استراتيجية للهجوم، عززت من أواصر بحث الأمن بين دول المنطقة. فالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والمفاوضات الإسرائيلية مع سوريا ينبغى أن توليها الولايات المتحدة أولوية أولى على اعتبار أن العالم العربى بأكمله سوف لا يتسنى إقناعه بأن الولايات المتحدة مهتمة بإقامة سلام، واستقرار وأمن فى المنطقة بمجرد التصدى للبرنامج النووى الإيرانى. وواقع الأمر، فإن من المعتقد فى المنطقة أن اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين والدول العربية سوف تحرم إيران من أى ركيزة تجابه بها إسرائيل.

٤-إن عملية السيطرة على الأسلحة، على أساس ثنائى مثل الهند والباكستان، وعلى أساس إقليمى مثل «السيطرة على الأسلحة فى الشرق الأوسط، والأمن الإقليمى» ينبغى البدء فيها بأسرع ما يمكن. ويلاحظ فى هذا الصدد أن إيران لم تتم دعوتها للمشاركة فى هذه الاجتماعات فى التسعينيات من القرن الماضى. ولقد تم إرساء قدر كبير من أساسيات هذه الدعوة، ولن يكون من المتعذر إعادة طرح الأفكار والمجالات التى بدأت الدول العربية فيها التفاوض مع إسرائيل. وتستطيع إيران بالتأكيد الاستفادة من هذا العمل الماضى، والانضمام إلى المفاوضات كشريك أساسى.

٥-ويمكن البدء فى بناء كيان تفاوضى تحت مسمى «مؤتمر لبناء الثقة والأمن»، فى المجالات السياسية - العسكرية، والتكنولوجيا العسكرية. وتحتاج المحادثات «العسكرية - العسكرية» إلى التصدى للمبادئ العسكرية، والأوضاع الدفاعية، والمخاوف من التهديدات والمسائل الأمنية.

٦-وهذه التدابير يمكن أن توجد مناخا، وأجواءً تغرى الأطراف المتنازعة للتفاوض فى جو أقل تهديداً، ويمكنها من محو سوء التفاهم والدهشة. وهناك مثل حديث للدول لتتبنى ما يمكن تسميته «مجموعة قواعد السلوك ضد انتشار الصواريخ الباليستية»، وهذا الالتزام البناء ينبغى أن يأخذ مكانة بين الأطراف فى المنطقة فى ظل إطار تنظيمى إقليمى.

٧-وعلى الولايات المتحدة - ومعها المجتمع الدولى، تشجيع وتقديم الدعم للدول الإقليمية الراغبة فى إقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل مثل تلك المنطقة المقترح إقامتها فى الشرق الأوسط.

٨-إن الأخذ بمقاربة «إقليمية»، والتى لقيت قدراً من الاستحسان فى السنوات الأخيرة، تفترض أنه حينما يكون ممكناً، فإن المنظمات الإقليمية فى هذا السياق يمكن انضمامها مع المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لضمان تطبيق الالتزامات بالنسبة للأنظمة الدولية لعدم الانتشار النووى.

٩-ويكون الهدف النهائى هو إيجاد «إطار أمن تعاونى» يمكن فى ظله حل الصراعات بأسلوب سلمى. فإذا أخفقت كافة الطرق فإنه يتم اللجوء إلى إجراء «أمن جماعى» فى ظل ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن تصور أن تلك «المراكز المانعة للصراع» التى يمكن إقامتها يتم داخلها إجراء مفاوضات للتعاون الأمنى، وأن المفاوضات يمكن أن تدور على أساس مستمر يتصدى للأحداث العسكرية، وغير العسكرية ذات الصلة، التى تؤثر على الأمن الإقليمى والدولى.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية في
شهر مرداد ١٣٨٨ هـ.ش.
الموافق يوليو/ أغسطس ٢٠٠٩م

شهد هذا الشهر تجمدا واضحا في فعالية الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر مرداد ١٣٨٨ هـ.ش. الموافق يوليو/أغسطس ٢٠٠٩م، خاصة فيما يتعلق بالافتتاحيات ومقالات الرأي، ليس بسبب الرقابة الصارمة التي فرضت على الصحف من جانب أجهزة الرقابة التي يسيطر عليها الأصوليين، والتي أدت إلى توقف صدور عدد لا يستهان به من صحف المعارضة، فحسب ولكن لعدم قدرة الصحف ذات التوجه الإصلاحي على مجاراة الصحف ذات التوجه الأصولي، في تناول موضوعات السياسة الداخلية، لافتقادها المستندات والوثائق في ادعاءاتها من ناحية، ولافتقادها الحجة في جدالها من ناحية أخرى. ومن هنا أصبح الحديث عما يدور في الساحة السياسية من جانب واحد تقريبا هو جانب الصحف الأصولية، في حين انصرفت الصحف ذات التوجه الإصلاحي إلى الحديث عن الأحداث الإقليمية والدولية.

كان اختيار الرئيس أحمدي نجاد لمساعديه ووزراء الحكومة هو أهم ماتناولته الصحف الإيرانية في افتتاحياتها، وربما كان الحدث الوحيد الذي تناولته الصحف ذات التوجه الأصولي، بعد أن هدأت عاصفة تعيين المهندس اسفنديار رحيم مشايي مساعدا أول لرئيس الجمهورية، وهو المنصب الذي ينيب فيه الرئيس صاحبه لرئاسة جلسات مجلس الوزراء وإدارة الحكومة، وما تلاه من أحداث وهجوم أدى إلى تدخل الزعيم خامنئي ليطلب من أحمدي نجاد تنحيته عن هذا المنصب. وقد أذعن الرئيس أحمدي نجاد لرغبة الزعيم على مضض، وقدم مشائي استقالته، ولكنه عينه الرئيس في منصب آخر يعوضه عن المنصب السابق، دون أن يجد اعتراضا من الزعيم، وهو منصب مستشار الرئيس ومدير مكتبه، ورغم أن هذا المنصب يعتبر منصبا إداريا وليس سياسيا، إلا أنه يستطيع من خلاله أن يقوم بدور بارز في قيادة مجموعة عمل الرئيس، والتحدث باسمه، وقد أثار هذا التعيين أيضا لغطا في الساحة السياسية عبرت عنه الصحف، وخاصة ذات التوجه الإصلاحي هذا الشهر، فقد أظهرت أن معارضي أحمدي نجاد قد فطنوا الحيلة أحمدي نجاد التي تجعل مشائي في موقع يسمح له بالتدخل في شئون الحكومة دون أن تطوله يد البرلمان، فقدموا شكوى في حق رحيم مشائي إلى ديوان المحاسبات، من أجل منعه عن مزاولة مهام منصبه.

وقد أشارت الصحف إلى إصدار ديوان المحاسبات الوطني حكما بوقف اسفنديار رحيم مشايي عن العمل لمدة شهرين، لوقوعه في خطأ إداري بتعيين صابري مديرا عاما للتراث الثقافي والسياحة في محافظة قم بعقد، ومنحه صلاحيات مالية، والمخالفة تتعلق بعدم منح صلاحيات مالية للمتعاقدين مع الحكومة، وقد اعترض مشائي على الحكم بأن صابري عين في فترة رئاسة حسين مرعشي لهيئة التراث الثقافي والسياحة والصناعات اليدوية، وأنه استقال في عهد رئاسته للهيئة، فضلا عن أن المخالفة ليست مالية وإنما إدارية، وهو ما ليس في اختصاص ديوان المحاسبات. وقد أكدت الصحف الأصولية أنه من المتوقع تجميد العقوبة، وعودة مشائي لممارسة مهام وظيفته.

أبرزت الصحف الأصولية أن الرئيس أحمدي نجاد قد اعتمد في حكومته التي قدمها إلى مجلس الشورى الإسلامي لنيل الثقة، على النوع من الرجال الذي يستطيع أن يساعده فيما انتوى عليه، رافعا شعار العدل أساس الحكم، ومن خلال زرع المحبة والعطف من المسئولين تجاه الناس،

وتعاطف الجماهير مع الدولة، بوعد أن يكون عام ٢٠١٣م ١٣٩٢هـ.ش. موعدا لأن تكون إيران من الدول المتقدمة.
وأبرزت الصحف تصريحات بعض أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وخاصة محمد رضا باهنر نائب رئيس المجلس، حول إمكانية اعتراض المجلس على ما بين أربعة وتسعة وزراء من القائمة، في نفس الوقت دافعت بعض الصحف الأصولية عن القائمة مؤكدة أنها تعبر عن استفادة أحمدي نجاد الواضحة من تجارب الحكومة السابقة، ورغبته في تجاوز الانتقادات التي وجهت لها، والتأكيد على نضج اختياراته، فكانت حكومته تنطبق على نظريته، وتتميز بالتركيز من خلال إحدى وعشرين وزارة فقط، وبالخبرة من خلال اختياره وزراء مارسوا العمل الإداري والسياسي كوزراء ونواب وزراء ووكلاء وزارات ومحافظين ونواب برلمانيين، كما دفع لعضوية الحكومة من بين الناشطات السياسيات من يتمتع بالخبرة والكفاءة في مجال الوزارة، فضلا عن الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجالات وزاراتهم.
أكدت الصحف ذات التوجه الأصولي أن جزءا من فريق الحكومة أبقاهم من حكومته السابقة لن تكون هناك مخاوف حول تعامل البرلمان معهم، وقد سبق أن حصلوا على الثقة منه، وهم ستة وزراء: منوتشهر متكي وزير الخارجية، ومصطفى محمد نجار الذي انتقل من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية، سيد مسعود مير كاظمي وزير النفط، الذي كان وزيرا للتجارة، حميد بهبهاني وزير للطرق والنقل، وكان يشغل هذا المنصب في الحكومة السابقة، علي أكبر محرابيان وزير الصناعة والتعدين، وكان يشغل نفس المنصب في الحكومة السابقة، سيد شمس الدين حسيني وزير الاقتصاد والمالية وكان يشغل نفس المنصب في الحكومة السابقة. ويؤكد أحمدي نجاد أن شمس الدين الحسيني وزير الاقتصاد الجديد عالم شاب وقادر وله قيم، فهو منسق مجموعة التطوير الاقتصادي.
في حين تفاوتت آراء الصحف حول باقي الوزراء، سواء كانوا نوابا للوزراء أو مساعدين لهم، وهم سبعة وزراء: رضا تقي بور وزير وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، الذي كان نائبا لوزير الاتصالات في الحكومة السابقة، كامران دانشجو وزير العلوم والبحوث والتقنية الذي كان نائبا لوزير الداخلية، وسيد محمد حسيني وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي والذي كان نائبا لوزير العلوم والبحوث والتقنية، محمد علي آبادي وزير الطاقة، الذي كان مساعدا للرئيس لشئون التربية البدنية، مهدي غضنفري وزير التجارة الذي كان وكيلا لنفس الوزارة، علي نيكزاد وزير الإسكان وبناء المدن الذي كان وكيلا لوزارة الداخلية لشئون التعمير، أحمد وحيدي وزير الدفاع ودعم القوات المسلحة، الذي كان نائبا لوزير الدفاع.
لكن الصحف عبرت عن ضعف موقف عدد من الوزراء هم: عبد الرضا شيخ الإسلامي الذي كان محافظا لمحافظة هرمزجان وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية، سيد مرتضى بختياري وزير العدل، وكان محافظا لمحافظة أصفهان. والوزيرات الثلاث: سوسن كشاورز للتربية والتعليم، ومرضية وحيد دستجردي للصحة والعلاج والتعليم الطبي، فاطمة آجرلو للرخاء والتأمينات الاجتماعية. ومن الوزراء الذي دخلوا الحكومة لأول مرة وهم: صادق خليليان وزير جهاد الزراعة، حجة الإسلام حيدر مصلحي وزير المعلومات، محمد عباسي وزير التعاون.
وقد أبرزت الصحف قول أحمدي نجاد عن وزرائه الذي قدمهم للبرلمان: لقد اجتهدت في اختيار المتخصصين، مع الوضع في الاعتبار الفرق بين التخصص النظري والجامعي والعملي، حيث يقترب الوزراء من هذه التوليفة في معنى التخصص. كما حرصت في اختيار الوزراء على وحدة التوجه والتضامن وروح العمل الجماعي، فليس الوزراء جزرا معزولة عن بعضها، رغم أنه لكل وزير مسئولياته المدونة، فلابد أن يقبل الوزراء بعضهم البعض ويقبلون رئيس الجمهورية، وأن يقبلهم الرئيس أيضا، وهو ما يجعل الحكومة تسير إلى الأمام، وتكون قدرتها على التعاون في حل المشاكل في زيادة وليست مستهلكة أو اصطكاكية أو زائلة، فالحكومة فريق واحد، وكل أعضائه مستجيبون أمام كل قرارات الدولة.
أما الفريق المعاون الذي اختاره أحمدي نجاد فقد أثار نقد كثير من الصحف، باعتبار أنهم شخصيات رسمية تتولى أمور البلاد، خاصة أنه عين مشائي مستشارا للرئيس ورئيسا لمكتبه. كما عين هاشمي ثمره مساعدا أكبر للرئيس (دستيار أرشد)، وحميد بقائي مساعدا للرئيس ورئيسا لهيئة التراث الثقافي والسياحة والصناعات اليدوية، ورحيمي مساعدا للرئيس للشئون البرلمانية، ومهرداد بذرتاش مساعدا للرئيس ورئيسا للهيئة الوطنية للشباب، وعلي أكبر صالحي مساعدا للرئيس ورئيسا للهيئة القومية للطاقة الذرية، ومسعود زريبافان رئيسا لهيئة رعاية أسر الشهداء والمعاقين. وأبرزت الصحف دفاع الرئيس عن معاونيه بقوله: مع هذه الحكومة ندخل مرحلة جديدة، سواء في الشأن الداخلي أو الساحة الدولية، حيث أصبحت المسيرة أكثر وضوحا واستمرارا بقوة أكبر، تتسم بالعزة والرفعة، التعمير فيها شامل، وكرامة الإنسان حقيقية، وتنفيذ للعدالة بلا تحفظ، المحافظة على حقوق وأموال الشعب، توفير المسكن والعمل المناسب، الأنشطة الاجتماعية والدفاع عن حقوق المواطنة، كل ذلك في أجندة عمل الحكومة.



نظرية الحكومة عند أحمدي نجاد وتطبيقاتها

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من الواضح أن أحمدي نجاد وضع مفهوما جديدا غير تقليدي للحكومة المتعارف عليها في إيران، حيث ابتدع كثيرا من الأطر التي تتحرك الحكومة تحت سقفها، ابتداء من أسلوب اختيار الوزراء، ومواصفات الوزير، وخبراته السابقة، وبرنامج عمله، وعلاقته بالرئيس ومعاونيه وغيره من الوزراء، ثم علاقته بالبرلمان، وعلاقته بالقاعدة الجماهيرية، وتوجهاته الثورية وأسلوب عمله. إن اختيار الوزير في حكومة أحمدي نجاد يرجع أساسا لتاريخ الوزير النضالي وشفافيته، وقدرته على العطاء والخدمة، وانسجامه في العمل مع زملائه، بغض النظر عن شهرته أو ثقله السياسي أو ربما خبرته في مجال عمل وزارته.

إن الحكومة في مفهوم أحمدي نجاد فريق عمل يكمل بعضه بعضا، ويتبادل أعضاؤه المواقع، ويسد بعضهم فراغ بعض في إطار السياسة التي وضعها الرئيس، يقول أحمدي نجاد في تحديد ملامح وزراء حكومته: الوزير في الحكومة العاشرة ينبغي أن يكون مؤمنا شعبيا شجاعا طاهرا متواضعا وخدوما وصاحب قرار، ويبرم معي ميثاقا على التفرغ لخدمة الناس، وأن يكون وفيا للمبادىء والأماني ومعتقدات الجماهير، وأن يكون حرا متحررا من أي ضغوط، وأن يكون خبيرا في تخصصه قادرا على العطاء وحمل المسئولية.

في حكومة أحمدي نجاد ليست مكاتب الوزراء مقرا دائما لهم، بل مكان الوزير دائما بين الجماهير في مختلف أنحاء إيران، فالاجتماع الشهري لا يعقد في مجلس الوزراء، بل في إحدى قرى أو مدن محافظات الجمهورية، كما أن منصب الوزير في هذه الحكومة اعتباري وليس إرثا، فالمدة التي يقضيها الوزير في منصبه مرتبطة بالخدمة التي يؤديها للجماهير من خلال الحكومة، ومن ثم فالوزير مكلف بمهمة تنتهي مدة وزارته مع انتهاء هذه المهمة، سواء نجح فيها أم فشل، كما أن الوزارة ليست مكافأة له على خدمة يؤديها في أي موقع، فضلا عن أن نجاحه في أداء مهمته في الوزارة ليس سببا في أن يظل فيها إلى الأبد، فالمنصب الوزاري عند أحمدي نجاد ليس استحقاقا، بل خدمة يقوم بها من يقدر عليها بغض النظر عن شهرته أو مكانته. يقول الرئيس أحمدي نجاد: إن من لا يعمل لا شأن له بالحكومة، ومن يريد التطوير فنحن نسعى وراءه، إننا لسنا في حاجة إلى قصاصة من الورق لتعيين وزير، بل إلى قدرته على الخدمة والتطوير والإبداع، وأن سبيل حل كل المشكلات هو التحركات الإصلاحية للسلطة التنفيذية، التي تتم بدعم من الزعيم والبرلمان والسلطة القضائية، وهو مطلب جماهيري يقتضي إصلاح قانون الضرائب والجمارك، وتغيير النظام المصرفي، وأن مجموعته الوزارية قادرة على القيام بهذه المهمة.

لقد أقر معارضو الرئيس بأن أحد أبرز مفاهيم الحكومة عند أحمدي نجاد هو اللامركزية في توزيع الصلاحيات والإمكانات في البلاد، ومنح صلاحيات العاصمة للمحافظات باعتباره أول الطريق للتطور، وأن انسجام الحكومة هو أحد أولويات

الرئيس في اختيار وزرائه، ورغم أن إذعانهم ووفاءهم لأهدافه الأولى، وعدم قدرتهم على معارضته، يمثل سلبية إدارية، إلا أنه يتضمن إيجابية تتمثل في حسن تنفيذ الخطط والسياسات، وهو أيضا ماتحتاجه إيران الآن.

لقد أثارت التغييرات المتتالية الكثيرة التي قام بها أحمدي نجاد في الوزراء خلال فترة رئاسته الأولى، بما يصل نصف الحقائب الوزارية تقريبا، جدلا كبيرا في إيران، وفي العالم، وعرضت الرئيس محمود أحمدي نجاد للكثير من الهجوم والنقد والسخرية، خاصة أنه كاد يتعرض لتقديم حكومته كلها إلى البرلمان للحصول على الثقة من جديد حسبما ينص الدستور، وهو ربما لا يضمن حصول حكومته على الثقة، لقد بدأ الرئيس بتغيير أربعة وزراء للنفط والتعاون والرخاء والتربية والتعليم، ثم وزيري الداخلية والاقتصاد، فضلا عن مؤسسات مركزية مثل البنك المركزي، ومساعد الرئيس للشئون القانونية والبرلمانية، ثم الاستغناء عن ثلاث شخصيات لها ثقل سياسي ودور فعال في الحكومة، وهم: فرهاد رهبر، وداود دانش جعفري، ومصطفى بور محمدي، وكانت التغييرات الأخيرة في الحكومة لثلاثة وزراء دفعة واحدة، هم وزراء الداخلية والاقتصاد والمالية ووزارة الطرق والنقل. في ذلك يقول أحمدي نجاد: إن إطالة الوزير في منصبه تتعارض مع الابتكار والخلق والتجديد وتؤدي إلى الجمود والخمول واللامبالاة والتعب. كما أثار الكثير من اللغط اختياره لوزارة الداخلية وزيرا مليونيرا مثل علي كردان الذي أثيرت حوله قضية تزييف شهادة الدكتوراه الفخرية التي ادعى أنه حصل عليها من جامعة اكسفورد، وكان الوزير قد أكد حصوله على الدكتوراه الفخرية من جامعة أكسفورد عام ٢٠٠٠م، ونشر صورة من شهادته في الصحف، لكن المعارضة ادعت أنها شهادة مزورة، وأن نشره لهذه الشهادة تصرف طفولي ويدل على سطحيته، وقد قام الرئيس أحمدي نجاد بالدفاع عن وزير الداخلية فوصفه بأنه من القوى المخلصة التي صمدت ثلاثين عاما في خدمة الثورة، وكان لها حضور في مناطق العمليات، وتولت مسئوليات مختلفة ونجحت فيها، وهو ما يتجلى في خدماته السابقة.

تعبر قائمة الوزراء التي قدمها أحمدي نجاد إلى مجلس الشورى الإسلامي للحصول على الثقة عن استفادته الواضحة من تجارب الحكومة السابقة، ورغبته في تجاوز الانتقادات التي وجهت لها، والتأكيد على نضج اختياراته، فكانت حكومته تنطبق على نظريته، وتتميز بالتركيز من خلال إحدى وعشرين وزارة فقط، وبالخبرة من خلال اختياره وزراء مارسوا العمل الإداري والسياسي كوزراء ونواب وزراء ووكلاء وزارات ومحافظين ونواب برلمانيين، كما دفع لعضوية الحكومة من بين الناشطات السياسيات من يتمتع بالخبرة والكفاءة في مجال الوزارة، فضلا عن الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجالات وزاراتهم.

فجزء من فريق الحكومة أبقاهم من حكومته السابقة بعد تمرسهم في عملهم، فضلا عن إثباتهم لفهم توجهات الرئيس، وتعاونهم معه ومع زملائهم، وتعبيرهم عن الإخلاص لحكومتهم، فتمتعوا بثقة الرئيس والنظام، فلن تكون هناك مخاوف حول تعامل البرلمان معهم، وقد سبق أن حصلوا على الثقة منه، وهم ستة وزراء: منوتشهر متكي وزير الخارجية، ومصطفى محمد نجار الذي انتقل من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية، وسيد مسعود مير كاظمي وزير النفط، الذي كان وزيرا للتجارة، وحميد بهبهاني وزير للطرق والنقل، وكان يشغل هذا المنصب في الحكومة السابقة، وعلي أكبر محرابيان وزير الصناعة والتعدين، وكان يشغل نفس المنصب في الحكومة السابقة، وسيد شمس الدين حسيني وزير الاقتصاد والمالية، وكان يشغل نفس المنصب في الحكومة السابقة.

ويؤكد أحمدي نجاد أن شمس الدين الحسيني وزير الاقتصاد الجديد عالم شاب وقادر وله قيم، فهو منسق مجموعة التطوير الاقتصادي.

وكان جزء من فريق الحكومة نوابا للوزراء أو مساعدين لهم، تمت ترقيتهم بعد اكتسابهم كثيرا من المهارات، فضلا عن إثباتهم لفهم توجهات الرئيس، وتعبيرهم عن الإخلاص لحكومته، وتمتعهم بالثقة،

وهم سبعة وزراء: رضا تقي بور وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، الذي كان نائبا لوزير الاتصالات في الحكومة السابقة، وكامران دانشجو وزير العلوم والبحوث والتقنية، الذي كان نائبا لوزير الداخلية، وسيد محمد حسيني وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، والذي كان نائبا لوزير العلوم والبحوث والتقنية، ومحمد علي آبادي وزير الطاقة، الذي كان مساعدا للرئيس لشئون التربية البدنية، ومهدي غضنفري وزير التجارة، الذي كان وكيلا لنفس الوزارة، وعلي نيكزاد وزير الإسكان وبناء المدن الذي كان وكيلا لوزارة الداخلية لشئون التعمير، وأحمد وحيدي وزير الدفاع ودعم القوات المسلحة، الذي كان نائبا لوزير الدفاع.

واختار من المحافظين اثنين هما: عبد الرضا شيخ الإسلامي، الذي كان محافظا لمحافظة هرمزجان وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية، وسيد مرتضى بختياري وزير العدل، وكان محافظا لمحافظة أصفهان.

ولأول مرة في تاريخ الجمهورية الإسلامية قام أحمدي نجاد باختيار ثلاث وزيرات، هن: سوسن كشاورز للتربية والتعليم، ولديها دكتوراه في فلسفة التربية والتعليم وشغلت منصب وكيل وزارة التربية والتعليم في الحكومة السابقة، ومرضية وحيد دستجردي للصحة والعلاج والتعليم الطبي،

والتي مارست مهنة الطب، وتمرست في العمل السياسي من خلال عضويتها في مجلس الشورى الإسلامي لدورتين متتاليتين هما الرابعة والخامسة، وفاطمة آجرلو للرخاء والتأمينات الاجتماعية، والتي تخصصت في علم النفس ومارست العمل السياسي من خلال عضويتها في مجلس الشورى الإسلامي دورتين برلمانيتين هما السابعة والثامنة، ولم يسبق لأي منهن تولي الوزارة.

ومن الوزراء الذي دخلوا الحكومة لأول مرة ثلاثة وزراء هم: صادق خليليان وزير جهاد الزراعة، وهو أستاذ جامعي متخصص في الاقتصاد، وحجة الإسلام حيدر مصلحي وزير المعلومات، ومحمد عباسي وزير التعاون وهو متخصص في الإدارة، ومارس العمل السياسي من خلال عضويته في الدورة البرلمانية السابعة. يقول أحمدي نجاد عن وزرائه الذي قدمهم للبرلمان: لقد اجتهدت في اختيار المتخصصين، مع الوضع في الاعتبار الفرق بين التخصص النظري والجامعي والعملي، حيث يقترب الوزراء من هذه التوليفة في معنى التخصص. كما حرصت في اختيار الوزراء على وحدة التوجه والتضامن وروح العمل الجماعي، فليس الوزراء جزرا معزولة عن بعضها، رغم أنه لكل وزير مسئولياته المدونة، فلابد أن يقبل الوزراء بعضهم بعضاً ويقبلون رئيس الجمهورية، وأن يقبلهم الرئيس أيضا، وهو ما يجعل الحكومة تسير إلى الأمام، وتكون قدرتها على التعاون في حل المشاكل في زيادة وليست مستهلكة أو اصطكاكية أو زائلة، فالحكومة فريق واحد، وكل أعضائه مستجيبون أمام كل قرارات الدولة.

وعدَّد أحمدي نجاد تصنيفات حكومته بأن بين الوزراء أحد عشر عضوا لديه دكتوراه في التخصص، وكانوا تسعة فقط في الحكومة السابقة، هم أعضاء في الهيئات العلمية وله خبرة تجريبية، وأحدهم سابق في تخصصه، وهناك خمسة وزراء لديهم دكتوراه في الهندسة في فرع التخصص، وستة وزراء لديهم ماجستير في الهندسة في تخصصاتهم، وثلاثة آخرين لديهم ماجستير، مما يجعل الثقل العلمي لهذه الحكومة أكبر من الحكومة السابقة.

أما فريقه المعاون فقد بدأ اختياره قبل أن يتولى رسميا ولايته الثانية، وأعلن قوله: أنا أتعهد ألا أقبل توصية من أصحاب النفوذ والثروة في تعيين المعاونين، وهو ما أثار نقد أعدائه باعتبار أنهم شخصيات رسمية تتولى أمور البلاد، وقد بلغ النقد أوجه ليس من جانب الإصلاحيين فقط، بل من جانب الأصوليين، خاصة فيما يتعلق بتعيين اسفنديار رحيم مشائي مساعدا أول له، رغم تمسكه به ومدحه له، وهو ما اضطر الزعيم خامنئي إلى أن يرسل له خطابا يطلب فيه تنحية مشائي عن هذا المنصب، فأذعن لأوامر الزعيم، حيث قدم مشائي استقالته، فقام أحمدي نجاد بتعيينه مستشارا للرئيس ورئيسا لمكتبه. كما عين هاشمي ثمره مساعدا أكبر للرئيس (دستيار أرشد)، وحميد بقائي مساعدا للرئيس ورئيسا لهيئة التراث الثقافي والسياحة والصناعات اليدوية، ورحيمي مساعدا للرئيس للشئون البرلمانية، ومهرداد بذرتاش مساعدا للرئيس ورئيسا للهيئة الوطنية للشباب، وعلي أكبر صالحي مساعدا للرئيس ورئيسا للهيئة القومية للطاقة الذرية، ومسعود زريبافان رئيسا لهيئة رعاية أسر الشهداء والمعاقين.

يقول أحمدي نجاد: مع هذه الحكومة ندخل مرحلة جديدة، سواء في الشأن الداخلي أو الساحة الدولية، حيث أصبحت المسيرة أكثر وضوحا واستمرارا بقوة أكبر، وتتسم بالعزة والرفعة، والتعمير فيها شامل، وكرامة الإنسان حقيقية، وتنفيذ للعدالة بلا تحفظ، والمحافظة على حقوق وأموال الشعب، وتوفير المسكن والعمل المناسب، والأنشطة الاجتماعية والدفاع عن حقوق المواطنة، كل ذلك في أجندة عمل الحكومة. هذا يعني أن أحمدي نجاد سيضرب بيد من حديد ويدعم من الزعيم على من سباهم بالمفسدين دون تفرقة بين مكانتهم الاجتماعية، ويسلم ملفات كبار رجال الدولة للسلطة القضائية. كما سيستمر نجاد في سياسة التقرب من الجماهير دعما لنظام ولاية الفقيه، مستغلا شعار القيادة الشعبية الدينية الذي كان قد طرحه الإصلاحيون من قبل، بما يعني استباق النظام نحو التطوير دون حاجة لهذه الحركة الإصلاحية وائتلافها المثير للفوضى، تطويرا يتناسب مع الفكر الجديد للاقتصاد الشعبي، وتعديل اللوائح، وتفعيل الوحدات الإنتاجية والاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالمناطق المحرومة، ودعم الجامعات والتحول في المحتوى والبرامج التعليمية، للمساعدة على أن يكون التخطيط من أجل التطبيق وفق احتياجات البلاد، وزيادة المشاركة الجماهيرية، فضلا عن تغيير الخطاب السياسي للنظام.

القضية الاقتصادية كانت على رأس القضايا التي رفعها المتنافسون في انتخابات الرئاسة في مواجهة أحمدي نجاد، لأن انتصار أحمدي نجاد سوف يدعم الاتجاه الشعبي الثوري الذي أرساه في فترة رئاسته الأولى، وقبول الجماهير لمشروعه الاقتصادي وسياساته وآلياته، لكنهم اعتبروها المدخل نحو إثبات التوجه الخاطيء لنظام ولاية الفقيه وابتعاده عن الرؤية العشرينية للنظام. وإذا كان أحمدي نجاد قد بدأ بتوزيع سهام العدالة وطرح الدعم النقدي بدلا من العيني، ووضع لوائح جديدة للتوزيع والضرائب والجمارك والبنوك، وهو ما سهَّل مهمته، وجعل تأثير الأزمة العالمية سلبيا تقريبا، فمن الواضح من خطاب الانتصار الذي ألقاه أحمدي نجاد بعد فوزه، أنه سيستمر في تنفيذ رؤيته الاقتصادية، يقول أحمدي نجاد لقد أكدت الجماهير أنها مصممة على بناء البلاد وتقدم إيران في كل المجالات العلمية والصناعية والثقافية والاقتصادية، وتأمين

احتياجات الشباب ورقيهم، إن برنامجي هو الخدمة والبناء أولا، وحل المشاكل الاقتصادية والغلاء والإسكان وتوفير فرص العمل ثانيا، وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون ثالثا.

لقد وضع أحمدي نجاد من أهـداف الحكومة دعم التضامن الوطني والتعامل بمحبة وأخوة، ومن ثم فإن بنية الحكومة لابد أن تكون مناسبة لهذه الأهداف، ومتفاعلة مع الاحتياجات اليومية. يقول: أنا ضد تدخل الشرطة والأمن في الساحة الثقافية والاجتماعية، فمشاكل هاتين الساحتين لا تحل إلا من خلال مسيرتها، ولن أسمح منذ الآن بمثل هذه الصدامات، وإذا حدث مثل هذا فسوف أتحدث إلى الناس بشأنه. أنا ضد التحجر واللامبالاة وتسييس الأمور وطلب الدنيا، لأنها تتعارض مع أهداف النظام والثورة الإسلامية، سبيلنا الاستقامة ولا مجال للإفراط والتفريط، وكل الناس أمام القانون سواء، لكل حقوقه وعليه واجباته، ورئيس الجمهورية فرد من الشعب، وأنا على الخط الأول للنقد، ومواقفي مواقف انتقادية، فروح النقد رمز تقدم الشعوب، وشعب إيران يريد التغيير وأنا بساط التغيير الأساسي في البنى والسلوك. الانتخابات انتهت وحديثي ليس دعاية انتخابية.

وبالنسبة للسياسة الخارجية يقول أحمدي نجاد: نحن أهل منطق وأهل حوار على أساس الاحترام والعدالة، ولكننا نطالب بمكانة لائقة في العلاقات الدولية، ولن نتنازل عن ذلك، ونعتقد أن زمن الامبراطوريات قد انتهى، وعلينا أن نفتح الطريق للمشاركة الجماعية في إدارة العالم وحل المشكلات الدولية، وإقرار الأمن والعدالة والرخاء في ربوع العالم. البعض يعتقد أن علينا أن نبني البلاد أولا ثم نخرج إلى الساحة الدولية، وأنا أعتقد أن بناء إيران والوجود في الساحة الدولية مرتبطان ولا يمكن تفكيكهما. النظام العالمي سياسيا واقتصاديا وثقافيا متداخل مع الشأن الداخلي، هو الذي حدد النظام الديمقراطي، وهو الذي يراقبه، وهو الحكم فيه، والاقتصاد أيضا بيده كتب قوانينه ويوزع تبعاتها على العالم، فإذا لم نشترك في إصلاح العلاقات الدولية فلن يسمحوا لنا بأن نبني إيران، والمشروع النووي خير شاهد على ذلك، وتجربتنا خلال السنوات الأربع الماضية أكدت أن اشتراكنا في الساحة الدولية ضاعف من إنجازاتنا التعميرية والعلمية والصناعية عدة مرات.

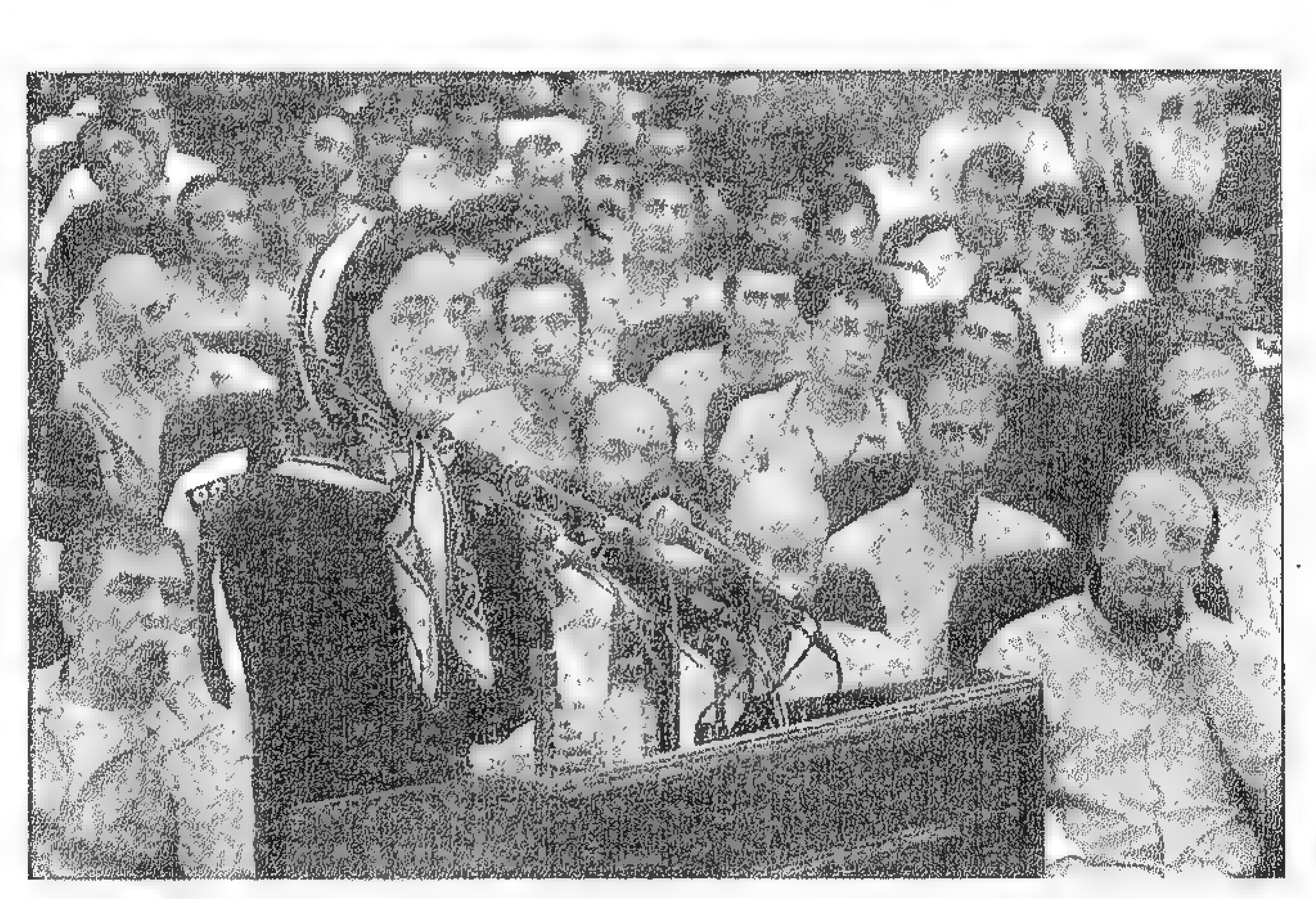
عدة عوامل سيكون لها تأثير مباشر على المرحلة القادمة لحكومة أحمدي نجاد، أهمها قدرة الرئيس على التغيير العقلاني الذي يبطل حجة خصومه، وثانيها ولاء حراس الثورة الإسلامية للقيادة الحالية وأدواتها ومؤسساتها، وثالثها موقف الجماهير من حركة التغيير، ومدى استجابتها لأهداف هذه الحركة، ومدى اقتناعها بعمل القيادات الحالية للنظام.

(الاستشهادات من حديث الرئيس في التليفزيون الإيـراني القناة الأولى في ٢٨ مـرداد ١٣٨٨هـــ.ش.

تصعيد الضغوط على الإصلاحيين فى الجلسة الثانية للمحاكمات

ايران ٩/ ٨/ ٢٠٠٩

مع اقتراب موعد انعقاد الانتخابات، والوجود الجدى من جانب المرشحين على الساحة السياسية - الدعائية، اكتمل تكوين القسم السياسى فى السفارة بوجود قوى وتركيبة منظمة من الموظفين المحليين أصحاب الخبرة فى هذا القسم. ومنذ أواخر شهر فروردين (أواخر أبريل) قاموا بعملية تنظيم وتقسيم المهام للقيام بجمع المعلومات والأخبار حول موضوعات مثل: وجهات نظر المسئولين فى النظام وخطب صلاة الجمعة والإذاعة والتليفزيون والجيش وقوات الباسيج وآراء كبار القادة والمساجد والمحافل السياسية والصحف والدوريات ومواقع الانترنت والمؤشرات الاقتصادية وأحوال الأسواق والتجمعات الريفية. وعلى هذا الأساس كان القسم السياسى يخصص يومين إسبوعيا لجمع المعلومات والأخبار فى وجود رئيس القسم والسيد توماس برن، وكان يقوم بعقد الجلسات وتجميع التقرير النهائى. وفى هذا الإطار كانت هناك إجراءات من جانب بريطانيا فى إطار



متابعة الاضطرابات الأخيرة والتحريض عليها عبارة عن:

١ - قامت السفارة البريطانية قبل عدة أشهر من عقد الانتخابات بتشكيل فرق عمل لدراسة التطورات اليومية فى إيران ورصد أخبار وكالات الأنباء ومواقع الانترنت واستطلاع وجهات نظر أفراد الشعب والطلاب ورجال الدين ومسئولى الإذاعة والتليفزيون ورجال الحرس الثورى وقوات الباسيج. ومع اقتراب موعد الانتخابات بدأ الدبلوماسيون والموظفون المحليون زيارات إلى المحافظات، وفى هذا الإطار قاموا باستطلاع آراء العرقيات الإيرانية فى المرشح الذى يفضلونه.

٢ - قاموا البريطانيون بمتابعة واسعة وجهد كبير فى متابعة أحداث ما بعد الانتخابات لدرجة أنهم كانوا دائما يرسلون الموظفين المحليين إلى مواقع الاشتباك والمظاهرات لجمع المعلومات، كما أنه كانت هناك أوامر صادرة للموظفين المحليين بالاتصال بالأحزاب السياسية وتقديم تقارير تشتمل

على وجهات نظر وتحليلات زعماء هذه الأحزاب.

٣- عقب ظهور نتيجة الانتخابات، بادرت السفارة الإنجليزية بنشر الأخبار الكاذبة القائمة على فكرة تزوير الانتخابات، وأثناء الإعلان عن التزوير تحدثت عن الاضطرابات والتجمعات غير القانونية باعتبارها اعتراضا، وأن هذا من حق الشعب.

وقد قامت وزارة الخارجية البريطانية بعقد جلسة فى حضور جماعات المعارضة (ومن بينهم مجاهدى خلق) فى لندن بعد وقوع الاضطربات، وتقرر فى هذه الجلسة أن تكون استراتيجية المعارضين والمحتجين كالتالي:

أ- استمرار الاضطرابات والتجمعات غير القانونية (وخصوصا بعد صلاة الجمعة التاريخية) فى ٢٩/ ٣/ ١٣٨٨ (١٩/٦/٢٠٠٩م)

ب- عدم المشاركة الواضحة من جانب جماعات المعارضة.

جـ - تجنب العنف أثناء القيام بالاحتجاجات (فى إطار العصيان المدني).

٤- مشاركة كل دبلوماسيى السفارة البريطانية فى المسيرات والتجمعات غير القانونية التى تمت بعد الانتخابات.

٥- اعترف أحد المتهمين فى الأحداث الأخيرة، أثناء عمليات الاستجواب بالحضور غير القانونى فى تجمعات لأنصار السيد كروبى فى سعادت آباد مع زوجته، والحضور أيضا فى التجمعات المحظورة لأنصار مير حسين موسوى فى سعادت آباد وجيشا، كما اعترف أيضا بوجود ألكس بينفيلد السكرتير السياسى الأول وتوماس برن (السكرتير السياسى الثانى الذى تم طرده بعد الأحداث الأخيرة من إيران) بتاريخ ١٤/٦/٢٠٠٩م فى شارع سنايى أثناء الاضطرابات، كما حضر القائم بالأعمال البريطانى إحدى التجمعات غير القانونية بعد الانتخابات، وكان صموئيل مورجان الدبلوماسى بقسم العلاقات العامة موجودا فى نواحى شارع مطهرى وشريعتى أثناء الاضطرابات واعتقال بعض المحتجين يوم ١٥/٦/٢٠٠٩م.

وشارك توماس برن فى مسيرة غير قانونية فى شارع الثورة يوم ١٨/٦/٢٠٠٩م، كما شارك باول بلامى نائب رئيس قسم التأشيرات (والذى تم طرده من البلاد) يوم ١٨/٦/٢٠٠٩م فى ميدان الفردوسى والتقط الصور للمحتجين فى ذلك اليوم.

كذلك أيضا اعترف عدد من المتهمين صراحة أنه أثناء التجمعات غير القانونية لأنصار السيد موسوى فى بهارستان طلب إلكس بينفيلد السكرتير السياسى الأول فى السفارة البريطانية منهم التوجه إلى ميدان بهارستان وموافاته بما يحدث هناك. (آرش مؤمنيان وحسين رسام).

كما طلب السفير البريطانى من الموظفين المحليين أن يكتبوا تقارير عما يحدث فى سائر المدن.

وقبل الانتخابات التقى إلكس بينفيلد وأحد الموظفين المحليين فى القسم السياسى بعدد من أعضاء مكتب أحد المرشحين المعترضين، كما التقى أيضا بعدد من الأشخاص المنتسبين للأحزاب السياسية ومسئولى بعض منظمات المجتمع المدنى. وبعد الانتخابات أيضا يوم ٢٥/٦/٢٠٠٩م فى جناح الـ(VIP) بالقسم القنصلى من السفارة التقى السيد بينفيلد أحد كبار الشخصيات السياسية الإصلاحية (أثناء الحصول على تأشيرة) وتحدث معه بخصوص مرشحى الانتخابات والأحداث التى أعقبت الانتخابات وخطبة الجمعة الموافقة ١٩/٦/٢٠٠٩م. (حسين رسام، اعتراف بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٩ ص ١٧/ ١٨).

- تخصيص ميزانية بقيمة ٣٠٠ ألف جنيه استرلينى لمنظمات المجتمع المدنى فى داخل إيران، ومساعدة هذه المنظمات كان كفيلا بتكوين شبكة منسجمة ومنسقة من المنظمات غير الحكومية للاستفادة منها وقت الأزمة.

- معرفة العناصر الفاعلة عن طريق عقد اختبار فى اللغة الإنجليزية (ILETS). وبهذا الأسلوب عملت السفارة البريطانية على معرفة العناصر الفاعلة ومجالات الاستفادة منها فى أوقات الأزمة، والعمل على إذاعة أفلام غير مصرح بها داخل السفارة بهدف كسب اهتمام المخرجين ومعدى الأفلام للاستفادة منهم وقت الضرورة.

- إنشاء جناح (VIP) فى قسم التأشيرات فى إطار الاستفادة من الأشخاص ذوى المكانة فى مختلف القطاعات والاقتراب منه بذريعة موضوع التأشيرة.

- سعى الدبلوماسيون للاتصال بالنخبة العرقية والثقافية فى إطار التعرف عليهم وكسبهم من أجل أهداف مطلوبة.

- وجود دبلوماسيى السفارة فى مختلف أنحاء البلاد تحت غطاء طلاب يتعلمون اللغة الفارسية، والتواصل مع أهالى المنطقة.

- خلق مجالات لجذب الشخصيات السياسية - الثقافية إلى بريطانيا فى إطار أهداف مرسومة. (عطاء الله مهاجراني)

- اتصال المؤسسات البحثية فى بريطانيا بالمؤسسات البحثية فى إيران فى إطار الإيعاز والتأثير (تشتهم هاوس، IISS) وملأ الفراغ الاستخباراتى الأمريكى الإسرائيلى فى إطار تلافى آثار عدم وجود الولايات المتحدة فى إيران، والتواصل مع النخبة والأحزاب والشخصيات السياسية بهدف جمع المعلومات وتهيئة المجال للتعاون مع الأجهزة البريطانية.

- الاتصال بأصحاب وسائل الإعلام والصحف بهدف التأثير على كيان المجتمع، ويأتى فى هذا الإطار دور شبكة الـBBC فى أحداث ما بعد الانتخابات الرئاسية وهى تعمل

تحت إدارة جهاز عالمى ويأتيها التمويل من وزارة الخارجية البريطانية، ومنذ عامين قامت باختيار صحفيين وأشخاص عاديين وإيفادهم تحت غطاء مؤسسة (تراست) إلى تركيا ودبى لتدريبهم على برامج خاصة بحيث يتمكنوا من خلال هذه التدريبات التوسع فيما يسمى (الصحفى المحلي) ومن بين هؤلاء الأشخاص يتم اختيار الكفاءات لتلبية احتياجات قطاعات BBC، وبالتالى يقومون بتوجيه شبكة واسعة من الأشخاص فى داخل إيران.

وتبلغ ميزانية مؤسسة تراست التى تمولها وزارة الخارجية البريطانية وبعض الدول الأوربية نحو ٣٠ مليون دولار.

وقد قامت الـ BBC بعد بداية النشاط وفى إطار خلق تغييرات، بإنشاء تليفزيون الـ BBC باللغة الفارسية الذى بدأ البث فى نوفمبر ٢٠٠٨م.

كانت الـ BBC- البداية – تتبنى إجراءات هادفة فبدأت بإقامة عملية اتصال واسعة مع بعض منتجى الأفلام الوثائقية فى الداخل وقاموا بجمع أعمالهم التى لا يسمح ببثها فى الداخل ثم مع برنامج (دورك) الذى كان يتزعمه أحد المعتقلين فى احتجاجات ١٨ تير، ومن المخلصين الأساسيين لبرنامج تراست، وكان قد قضى فترة فى السجن، ويبدأ فى خلق تحد ومشكلة فى داخل البلاد وتضخيم المشاكل الداخلية والمعضلات السياسية.

وقد قام تليفزيون الـ BBCقبل انعقاد الانتخابات باستعدادات خاصة لتغطية الذكرى السنوية لـ ١٨ تير ليستطيع من خلال ذلك تحريض الشعب والطلبة.

وقد قام تليفزيون BBC بدعوة بعض العناصر المعارضة، ودفع لهم نفقات إقامتهم فى لندن لمدة شهر، وموَّل عقد ندوات سياسية لبث بذور الفتنة وطرح موضوع التزوير فى الانتخابات الرئاسية.

فى مرحلة الانتخابات الرئاسية، حتى قبل إنشاء تليفزيون الـ BBC طرح المسئولون فى تلك الشبكة السؤال التالى عدة مرات: هل يمكن إرسال صحفيين إلى إيران؟ وكيف ستكون طريقة التغطية؟ و... وكانت نتيجة هذا التخطيط من ناحية، والظروف الخاصة قبل الانتخابات من ناحية أخرى قد أدت إلى أن تعد الـ BBC نفسها للتدخل فى شئون الجمهورية الإسلامية.

وعلى الصعيد العسكري؛ فإن الجماعات المسلحة المعادية للثورة، بداية من الجماعات اليسارية الشيوعية والاشتراكية وانتهاء بالجماعات التلفيقية والمنافقين والتيارات القومية الانفصالية قد أراقوا دماء الآلاف من الأبرياء بمساعدة سادتهم الغربيين.

النقطة الجديرة بالاهتمام فى موضوع مجاهدى خلق أنه فى حركة محسوبة واتفاق مع الدول الغربية تم رفع اسمهم من على قوائم الإرهاب وكان هذا الأمر فى الواقع خطوة لإضفاء الشرعية على هذه الجماعة ومنحهم القدرة على المناورة للقيام بأعمال مدمرة فى أجواء الانتخابات العاشرة. النقطة المهمة أن أول دولة قامت برفع اسمهم من على قوائم الإرهاب كانت بريطانيا الذى سيتضح أن لها دورا فى الاضطرابات الأخيرة.

جماعة مجاهدى خلق قبل الانتخابات العاشرة وكما كان يحدث فى السابق بسبب معارضتها للنظام الإسلامى وعدم وقوفها على الأوضاع فى الداخل وقعت فى خطأ فادح فى تحليلاتها، هذه الجماعة قبل انعقاد الانتخابات حاولت بشتى الطرق اختراق المراكز الانتخابية للسادة مير حسين موسوى ومهدى كروبى (ملفات ٥٧٠/ ٨٥/ ٨٨) كذلك ايضا منذ عدة أشهر تم وضع مخطط لتنظيم احتجاجات نقابية فى عملية المنافسة الانتخابية لتأجيج الخلاف بين أنصار المرشحين، ومع انعقاد الانتخابات بهذه النسبة العالية من المشاركة أصبحت كل مخططات جماعة مجاهدى خلق رقما على الماء.

قامت عناصر مجاهدى خلق بالاستفادة من خبراتها وكوادرها بإيفاد الفرق المدربة لخلق حالة من الاضطراب والاحتجاجات وتوجيهها صوب العنف والإرهـاب، وكانت تعمل على تواصل تلك الاحتجاجات عن طريق البيانات المتتالية التى كان يصدرها زعماؤها عبر الفضائيات ومواقع الانترنت، وفى هذا الصدد سنشير إلى رسالة زعماء خلق بتاريخ ٢٧/ خرداد و١٨/ تير ١٣٨٨هـ.ش:

"السيدات والسادة قاتلوا، واخرجوا فى كل حى وشارع، كما أعلنت (مريم رجوى) يجب التمسك بإلغاء انتخابات هذا النظام. يجب أن تعقد الانتخابات الحرة تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس مبدأ حاكمية الشعب... ٢٧/ خرداد ١٣٨٨".

"المظاهرات الصاعقة، فى كل مكان وكل زمان، خاصة فى مناطق الضعف والفراغ بالنسبة لقوات النظام القمعية، حتى فى الظروف التى لا يكون ممكنا فيها التجمع فإن تجمع خلايا من ٩ أشخاص أو ٥ أشخاص بل و٣ أشخاص من الشباب الثورى من الممكن أن يشتت تركيز قوات الأمن ويجعل من الصعب عليها متابعة كل هذه التجمعات، وستكون هذه الخلايا الصغيرة هى المحرك لخروج تجمعات أكبر... ١٨/ تير".

كذلك أيضا فإن الجماعة المذكرة قد أبلغت بعض المنتسبين لها والذين قد تم تدريبهم من قبل فى معسكر أشرف بالعراق على أعمال القتال وأرسلتهم إلى داخل البلاد فى مهام محددة بتنفيذ أعمال الاضطرابات والإرهاب بشكل أعم من إشعال النيران فى المركبات والبنوك وكبائن التليفون ومهاجمة مراكز قوات الأمن والباسيج. وفى هذا الإطـار كانت إحدى

القواعد الرئيسية لمجاهدى خلق موجودة فى لندن وكانت تتولى توجيه فرق الإرهاب والاضطرابات الداخلية برقم تليفون (٠٠٤٤٢٠٣٢٣٩٨٤٨٧)، وكانت تقوم أثناء إعلان خط النضال المسلح وزعزعة الاستقرار فى البلاد وتحريض المحتجين بإطلاق الشعارات اللاذعة ضد كبار مسئولى النظام، ومع بث عدم ثقة الشعب فى النظام كانوا يهيئون المجال المناسب لخلق هوة سحيقة بين الشعب والمسئولين، ولم يتورع عن أى وسيلة لتحقيق هذا الهدف. وتكشف التقارير (٨٨/١١٥٩٧/ ط د): "منذ شهر مهرماه من عام ١٣٨٦ هـ.ش. اتصلت بهم (مجاهدى خلق) عن طريق أحد أنصارهم، وفى شهر دى من نفس العام وصلت العراق بشكل غير قانونى عن طريق مهرب مرتبط بهم وقضيت ثلاثة أشهر فى معسكرهم لتلقى مختلف التدريبات على الكمبيوتر والإجراءات الدعائية وتجنيد الأفراد والدروس الأيديولوجية وجمع المعلومات والقيام بأعمال إرهابية و... ثم عدت للبلاد بشكل غير قانونى حتى أقوم بالمهام المخولة لى. وفى هذه المدة ونظير الأعمال التى قمت بها أودعوا فى حسابى مبلغ مليون وأربعمائة ألف تومان.

وكان من بين المهام المخولة لى جمع المعلومات والأخبار من الدوائر الانتخابية والتقاط الصور والأفلام وإرسالها إلى مجاهدى خلق. وبعد وقوع الاضطربات كان تأكيدهم على الوجود فى مناطق المظاهرات، وفى يوم ٢٧/ ٣/ ٨٨" اتصل بى الشخص المكلف بى ويدعى زهره من رقم تليفون (٠٠٤٤٢٠٣٢٣٩٨٤٨٧) وقال لى: كل الشعب الإيرانى لديه مشاكل خاصة... لكن أين تكمن جذور المشاكل؟....

يجب استئصال جذور المشاكل... أعتقد أن الوقت قد حان الآن، لا يجب ترك الأمور هكذا ووضع يد على يد... قد جئنا لمساعدتك، إذن الحرب المسلحة اليوم هى صوتنا... اذهب مع أصدقائك واشعل النار فى مكان ما أماكن الباسيج، كونوا جماعات من خمسة أو ستة أشخاص وخذوا حذركم واشعلوا النيران فى مراكزهم خذوا البنزين واصنعوا (المولتوف) واشعلوا النيران فى محطات التزود بالوقود والحافلات العامة، انزلوا الركاب ثم اشعلوا النيران فيها فى وسط الشوارع".

جدير بالذكر أن عناصر مجاهدى خلق بهدف جمع المعلومات فى داخل إيران علاوة على أنها قامت بدفع مرتبات شهرية لبعض الأشخاص قامت بخداعهم عن طريق التواصل معهم عبر برفانات من قبيل وكالات الأنباء مثل وكالة أنباء "هما"، ووكالة أنباء "إيران خبر"، وكذلك أيضا لجان تحت ما يسمى الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المسجونين سياسيا و...

وبفضل الله وعونه والعمل ليل نهار تمكن جنود إمام الزمان المجهولين من كشف عدد من المنتسبين الأساسيين لمجاهدى خلق فى الاضطربات الأخيرة، وتم التعرف عليهم وإلقاء القبض عليهم.

كما أن الجماعات القومية الانفصالية التى استمرت لسنوات وبتوجيه من الأعداء قد أقسموا على الوصول بالبلاد إلى مرحلة التفكك والانهيار كان لهم دور أيضا فى هذه الانتخابات وكانوا يتولون تنفيذ جزء آخر من السيناريو.

وبناء على الوثائق والمستندات والمتهمين الموجودين فإن هذه التيارات قد وضعت على جدول أعمالها، وذلك بتوجيه من أجهزة استخبارات العدو، القيام بأعمال من شأنها توسيع نطاق الاضطرابات والاحتجاجات، وقد تمكنت وزارة الاستخبارات من اعتقالهم قبل القيام بأى عمل. وفيما يلى بعض من مخططاتهم:

- كان لهم نفوذ واسع فى مركز السيد كروبى الانتخابى بهدف جمع المعلومات وممارسة التأثير، ويستطيعون من خلال هذا النفوذ توسيع هوة الخلاف بين أنصار المرشحين، وكانوا سيقومون بتنفيذ تفجير أثناء قيام السيد موسوى بإلقاء كلمته فى استاد مدينة تبريز.

- جدير بالذكر أنه ألقى القبض على أحد المتهمين وفى حوزته قطعتى سلاح وعدد ٢٠ قنبلة.

- أما بالنسبة لشبكة VOA "صوت أمريكا" فكان لها الدور الأكبر فى إثارة الاضطرابات، ومن المؤكد أن هذه الشبكة تعمل بحرفية أقل من الـ BBC فقبل بداية المعركة الانتخابية وضعت على جدول أعمالها مشروعين تخريبيين تصل من ورائها إلى هدفين:

تشويه قيمة ومشروعية الانتخابات فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر وصفها بأنها غير ديمقراطية.

تشويه مكانة رئيس الجمهورية.

وبعد الانتخابات ومع بداية الاضطرابات عملت الشبكة عن طريق تقديم أخبار منحازة والقيام بلقاءات مع العناصر المعادية للثورة والهاربة و... على تقديم حركة المحتجين على انها حركة شعبية فى إطار الإطاحة بالنظام الإسلامى.

وبالإضافة إلى هاتين الشبكتين هناك عشرات الشبكات التابعة للجماعات المعادية للثورة التى تتلقى دعما ماليا وفنيا من الدول الغربية، لتعلب دورا مكملا لدور BBC و VOA.

وإلى جانب الفضائيات هناك شبكة الانترنت فقد قدمت الدول الغربية العديد من الأدوات للمحتجين إليكم بعضا منها:

برنامج ترجمة من الإنجليزية إلى الفارسية وبالعكس وذلك للاستفادة العامة.

تقديم برامج متطورة لمشاهدة مقاطع الاحتجاجات والاضطرابات حتى مع الإنترنت منخفض السرعة.

تقديم برامج للتغلب على عملية الفلترة تتناسب مع طبيعة الشبكة الإيرانية.

تقديم خدمة من جانب شركة Twitter للإيرانيين.

تفعيل الشركة الأمريكية فيس بوك في إطار تسهيل الاتصال بين المستخدمين الإيرانيين وسائر الدول، وقامت هذه الشركة أثناء الاضطرابات بتقديم نسخة تجريبية باللغة الفارسية بحيث يستفيد منها المحتجون بشكل أفضل.

ومن بين التيارات الأخرى النشطة على ساحة مواجهة النظام الديني الجمهوري الإسلامي في إيران الجماعات المنادية بالملكية التي منذ انهيار النظام الملكي الظالم في ٢٢ بهمن ١٣٥٧ هـ.ش وحتى اليوم تعمل على مواجهة النظام الإسلامي والتحرك ضده بتوجيه ودعم من نظام الهيمنة الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة المجرمة والصهيونية السفاحة، ولم تتورع في سبيل هذا الأمر عن ارتكاب أبشع الجرائم.

من بين هذه الجماعات التي تعمل على مدى العامين الماضيين بدعم مالي واستخباراتي وعسكري وتدريبي وإعلامي غربي جماعة تدعى "الجمعية الملكية".

اجتمعت هذه الجماعة على تبني استراتيجية الإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن طريق الأعمال الإرهابية بدعم من أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية والصهيونية، وقد وضعت هذه الجماعة خططا موسعة للإطاحة بالجمهورية الإسلامية، والتي بفضل الله وعونه، وبفضل جهود جنود إمام الزمان المجهولين لم يتم تنفيذ أي منها وتم إحباطها، وهي لا تزال قيد التطبيق.

وكانت سياسات الجمعية الملكية الإرهابية كالتالي:

بث شبكة إعلامية للجماعة مستفيدة في ذلك من البث عبر الإنترنت.

القيام بعملية نزع الدين من أفكار المشاهدين والمستمعين بهدف إعدادهم للوقوف في وجه نظام الحكم الديني والإلهي للجمهورية الإسلامية وتحويل هؤلاء الأشخاص إلى أداة للإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية المقدس.

تقديم تدريبات عسكرية واستخباراتية للأفراد الذين تم تجنيدهم للارتقاء بقدراتهم العملياتية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

استخدام العناصر التي تم تجنيدها للقيام بأعمال استخباراتية وجاسوسية في إطار أهداف أجهزة الاستخبارات للعدو، وكذلك أيضا أهداف وخطط الجماعة.

القيام بأعمال استخباراتية ضد العناصر والقوى المؤيدة للنظام للقيام باغتيالها.

التخطيط للقيام بأعمال إرهابية.

بث الرعب وعدم الأمن في البلاد بهدف القيام بأعمال إرهابية والقيام بعملية قتل جماعي بهدف قتل أكبر عدد ممكن في هذه العمليات وخلق أزمة لا يمكن السيطرة عليها في البلاد.

التخطيط لاغتيال الشخصيات السياسية وأصحاب الرأي في البلاد و...

وبناء على هذه السياسة قامت جماعة "الجمعية الملكية" في شهر فروردين عام ١٣٨٧هـ.ش بعملية إرهابية في حسينية حضرة سيد الشهداء في شيراز أسفرت عن استشهاد ١٤ شخصا من الذين كانوا يؤدون مراسم التعزية، وجرح أكثر من ٢٠٠ شخص كان بينهم أطفال ونساء.

من بين الأعمال التي قامت بها الجماعة المسماة بالجمعية الملكية للاستفادة من أجواء الانتخابات الرئاسية لتحقيق أهدافها المشئومة في إطار الاستراتيجية الأمريكية البريطانية الإسرائيلية في هذا الصدد، البرنامج التالي الذي أعدته أجهزة استخبارات العدو وزعماء الجماعة لعملائهم في الداخل:

جمع المعلومات عن الانتخابات الرئاسية العاشرة.

جمع معلومات عن الحرس الثوري وقوات البسيج.

معرفة المراكز الانتخابية المهمة والكثيفة العدد للقيام بتفجيرها.

القيام بالإجراءات اللازمة والإعـداد لتفجير مقرين كبيرين للتصويت في حسينية الإرشاد بطهران ومسجد النبي نارمك.

تفجير مقار كبيرة للتصويت من بينها مقر ابن الإمام حضرة علي أكبر تشيذر، ومقر ابن الإمام زيد الكائن بسوق طهران.

تفجير حسينية الفاطميين الكائنة في شارع المجاهدين.

استخدام القنابل السامة والكيمياوية في تفجير مقار التصويت.

رصد المراكز الحكومية الحساسة لتفجيرها.

رصد مستودعات الطاقة والمواد الغذائية المهمة.

التخطيط لتلويث مياه الشرب في طهران بمواد سامة قوية.

تقديم التدريبات التالية للمحتجين بهدف توسيع حركة الاضطرابات:

- التدريب على تشكيل خلايا مقاومة.
- التدريب على مبادئ حفظ المعلومات.
- التدريب على تصنيع القنابل اليدوية.
- التدريب على مواجهة قوات مكافحة الشغب.
- التدريب على حرب العصابات.
- التدريب على تصنيع جهاز الصدمة الكهربائية.
- التدريب على تصنيع القنابل المسيلة للدموع وأسلوب التعامل معها.
- التدريب على التنصت ومنع التنصت.

– التدريب على كسر كافة أشكال الفلترة وموجة سبل الكشف على الانترنت.
– التدريب على مواجهة حرب العصابات.
– التدريب على عملية التعقب والمراقبة.
– التدريب على حمل السلاح.

وكذلك أيضا تفيد الشواهد أن هذه الجماعة كان لها دور فى الاضطرابات الأخيرة بعد الانتخابات بناء على ما وضعه الأعداء من مخططات وكأنهم قطعة من لعبة الإطاحة المخملية على اعتبار أنهم أحد السواعد البطولية لتيار الإطاحة تحدى قوة النظام فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية وخلق أزمات متتالية لا يمكن السيطرة عليها وتشجيع المحتجين على النزول إلى الشارع، من هذه المخططات يمكن الإشارة إلى التخطيط لتفجير مرقد الإمام الراحل فى ٣٠/ ٣/ ١٣٨٨هـ.ش ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٩م عن طريق شخص يدعى بيجن عباسى الذى بسبب حنكة رجال الأمن تم القضاء عليه قبل الاقتراب من الضريح.

والمتهمون الخارجيون فى ملف الجمعية الملكية عبارة عن:

جمشيد شار مهد: من عملاء الجماعة استقر به المطاف فى لوس انجيلوس، وهو ضابط الاتصال بين الجماعة و CIA، وهو يلعب دورا رئيسياً فى الجماعة.

إيمانوئيل آفار: المذكور يهودى الأصل، ضابط استخبارات فى الموساد يعيش بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

دردانه منوتشهري: المذكور يعيش فى لندن، وهو ضابط الاتصال بين الجماعة وجهاز الاستخبارات البريطانى.

متهمو الطابور الأول فى الملف المذكور فى داخل البلاد عبارة عن:

محمد رضا على زمانى، ابن إسماعيل.
أحمد كريمى، ابن محمود.
حامد روحى نجاد. ابن محمد رضا.
آرش رحمانى بور، ابن داود.
أمير رضا عارفى، ابن أحمد.

احتمال تولى لاريجانى زعامة الأغلبية

ثمانه اكوان ■ وطن امروز (الوطن اليوم) ١/ ٨/ ٢٠٠٩

مع تصاعد التنبؤات حول مرشحي انتخابات رئاسة كتلة الأصوليين أعلن بعض النواب الأصوليين فى البرلمان عن عدم رغبة لاريجانى فى المشاركة فى هذه الانتخابات. ويرى هؤلاء النواب أن واجبات لاريجانى الوظيفية بوصفه رئيسا للبرلمان لا تتيح له فرصة المشاركة فى اجتماعات الكتلة ومناقشاتهم المهمة. ويقولون إن لاريجانى لم يعد يرغب فى استمرار هذا الوضع، ونظرا لأن النواب غير راضين عن أدائه وأداء تكتل الأصوليين فى البرلمان أثناء الانتخابات الرئاسية العاشرة فإنهم سوف يلجأون إلى خيارات أخرى لرئاسة كتلة الأصوليين مثل حداد عادل أو محمد حسن ابوترابى أو السيد شهاب الدين صدر، ولكن فى نفس الأثناء قام محمد رضا باهنر الذى تردد أنه تقدم بالترشيح لرئاسة كتلة الأصوليين أمام مجموعة من الصحفيين بنفى هذا الأمر وأعلن عن سعيه مع مجموعة من النواب لترشيح لاريجانى فى انتخابات رئاسة كتلة الأغلبية. كما أعلن حسن زمانى مستشار رئيس البرلمان عن تأكد ترشيح لاريجانى لرئاسة كتلة الأصوليين بالمجلس مؤكدا استبعاد ترشيح آخرين بناء على هذا، كما ذكر أن بعض نواب المجلس قد أعلنوا مؤخرا لوسائل الإعلام عن احتمال ابتعاد على لاريجانى عن رئاسة كتلة الأصوليين، وكان لاريجانى قد أبدى سابقا عدم رغبته فى تولى هذا الموقع فى العام الثانى، ولكن نظرا لتأييد النواب لرئاسته للمجلس ولأدائه وقيام عدد كبير من النواب بالذهاب إلى مكتبه ومطالبته بتولى رئاسة كتلة الأصوليين بالمجلس اقتنع بتولى هذه المسئولية للعام الثانى. وصرح زمانى قائلا إنه بناء على هذا، فإن الأنباء المنتشرة حول ابتعاد لاريجانى عن تولى رئاسة كتلة الأصوليين فى البرلمان غير صحيحة، فالمؤكد أنه سوف يتقدم للترشيح لهذا الموقع، واستبعد وجود مرشحين آخرين.

ومع جدية مناقشة التمسك بحداد عادل لرئاسة كتلة الأصوليين البرلمانية يقوم عدد آخر من النواب بالتشاور مع النواب المختلفين مع لاريجانى فى الكتلة للإبقاء على رئاسته فى مقابل المنتقدين الذين يقولون إن أداء لاريجانى فى فترة الانتخابات الرئاسية كان سببا فى وقوف كتلة الأغلبية فى البرلمان فى موقف الدفاع. ومن النواب المؤيدين لرئاسة لاريجانى على مطهرى الذى يقول فى تقييمه لأداء مجلس إدارة الأصوليين فى البرلمان إن مجمل أداء السيد لاريجانى فى هذه السنة إيجابى بشكل عام، ورغم أن مدة الرئاسة محددة بعام واحد، ولابد من إجراء انتخابات جديدة فإنه أعرب عن رضاه عن مواقف لاريجانى المستقلة خلال هذا العام، وفى

الوقت نفسه لم ير تعارضا بين رئاسة لاريجانى للبرلمان ورئاسته لكتلة الأصوليين فى البرلمان، وقال "بالطبع إذا ظهر شخص أكثر منه قوة لرئاسة الكتلة فلا مانع من التغيير". كما يقول مطهرى مبينا أن لاريجانى بطبعه يؤمن برأى الأغلبية "إذا كانت أغلبية آراء أعضاء اللجنة المركزية لكتلة الأصوليين مع تغيير لاريجانى، فالمؤكد أنه سيقبل بهذا، ولكنه لم يعبر عن رأيه الخاص فى هذا الصدد حتى الآن". وكذلك اعتبر حجة الإسلام حسن إبراهيمى عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بالبرلمان أن وجود على لاريجانى على رأس كتلة الأصوليين بالبرلمان من شأنه تحقيق القوة والاعتدال فى الكتلة، وقال "كون رئيس البرلمان هو رئيس كتلة الأصوليين يعد نقطة إيجابية وقيمة يجب تقديرها". كما يرى إبراهيمى أنه يمكن لهذه الكتلة أن تكون أكثر فعالية ويضيف "خلافا لبعض الآراء أنا أرى أن وجود السيد لاريجانى على رأس هذه الكتلة فى مرحلة الانتخابات لم يؤثر عليها سلبا على الإطلاق"، وقال هذا النائب الأصولى إن على الجميع انتهاز فرصة وجود لاريجانى فى هذا الموقع، وأنا أعتقد أنه ليس هناك أى تعارض بين رئاسته للبرلمان ورئاسته لكتلة الأصوليين، وبالطبع هناك مناقشات وتخمينات حول اختيار رئيس الكتلة بينما يرى البعض أن ابتعاد لاريجانى عن هذه الانتخابات يرجع إلى انتقادات مؤيدى الحكومة فى المجلس، وهم يتعمدون طرح قضية أن نواب تكتل الثورة



فى المجلس يسعون لتعيين حداد عادل فى هذا الموقع ومن جهة أخرى، تسربت إلى الصحافة أنباء متعلقة بابتعاد لاريجانى عن رئاسة الكتلة من مصادر قريبة منه ومن أعضاء اللجنة المركزية لكتلة الأصوليين البرلمانية. وخلال الأيام السابقة أعلن كل من محمد رضا مير تاج الدينى، وولى اسماعيلى، وابوترابى فرد، وهم من أعضاء اللجنة المركزية لكتلة الأصوليين أن لاريجانى لا يرغب فى استمرار رئاسة الكتلة بسبب مشاغله الكثيرة. ومع هذا يبدو أن الانتخابات القادمة لكتلة الأصوليين سوف تشهد حدوث تغييرات كثيرة فى هذه الكتلة، لأن الواضح أن أعضاء الكتلة يعتزمون أيضا تغيير أسلوب اختيار أعضاء اللجنة المركزية بحيث يكون الانتخاب بالتصويت من خلال الجمعية العمومية بدلا من الانتخابات الإقليمية. فى الوقت نفسه تستمر التخمينات أيضا بينما من المقرر وفقا لموعد إجراء الانتخابات فى كتلة الأصوليين فى العام الماضى أن يتم عقد الجمعية العمومية للعام الحالى بعد شهرين. وفى هذا الصدد يقول محمد رضا مير تاج الدينى "مازالت هناك فرصة شهرين قبل إجراء الانتخابات وبالطبع لم يتحدد موعد إجراء الانتخابات بدقة"، وأضاف قائلا: إنه وفقا للائحة التأسيسية فإن اللجنة المركزية ومجلس إدارة الكتلة تتولى العمل لمدة عام واحد ومازال باقيا من هذا العام شهران.

مجلس وزراء أحمدي نجاد: موالون ومتطرفون

مهدي خلجي ٢١/ ٨/ ٢٠٠٩
The Washington Institute for Near East Policy

في ١٩ أغسطس، قدم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قائمة مرشحيه للمناصب الوزارية في حكومته إلى "مجلس الشورى الإسلامي" (البرلمان الإيراني). إن اختيار الرئيس لأفراد معينين ليكونوا أعضاء في حكومته يبين بوضوح تفضيله الولاء على الكفاءة، حيث قام بفصل كل وزير كان قد عارضه في الآونة الأخيرة في قراره المثير للجدل حول تعيين أحد أقرباء الأسرة كنائباً أول للرئيس، بالرغم من أن هؤلاء الوزراء كانوا يدعمون أحمدي نجاد بقوة في معظم القضايا. إن حملة أحمدي نجاد لتنصيب الموالين له لمراكز وزارية يشمل تعيين أفراد من الجيش والاستخبارات في مجلس الوزراء، وفي غيره من المراكز الحكومية المهمة الأخرى. وعلى الرغم من مركز الرئيس، لا يزال المرشد الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي، يسيطر بصورة حازمة على الوزارات الحيوية في البلاد.

المواففة على أعضاء مجلس الوزراء

يتمتع أحمدي نجاد بيد حرة نسبياً لاختيار غالبية مقاعد مجلس الوزراء، ولكن من جميع النواحي العملية، إن التعيينات في الوزارات الرئيسية في البلاد – الاستخبارات، والشئون الخارجية، والداخلية، والدفاع، والثقافة والإرشاد الإسلامي -- قد تمت الموافقة عليها مسبقاً من قبل خامنئي قبل قيام الرئيس بتقديم أسماء المرشحين. وعلى هذا النحو، من المؤكد أن يوافق "المجلس" على تعيين المرشحين لهذه المناصب بصفة خاصة. ويتمتع الرئيس أيضاً بسلطة مباشرة لتعيين سكرتير "المجلس الأعلى للأمن القومي" -- الشخص المسئول عن الملف النووي الإيراني والمفاوضات -- ولكن بسبب الأهمية الخاصة لهذا المنصب بالنسبة لخامنئي، يجب أيضاً أن تتم الموافقة عليه مسبقاً.

الشئون الاقتصادية والخارجية

تشير ترشيحات أحمدي نجاد بأنه غير منزعج من الانتقادات المستمرة لسياسته الخارجية وجدول أعماله المتعلق بالشئون الاقتصادية، لأن وزراء الشئون الخارجية، والصناعات والمناجم، والشئون الاقتصادية، والتعاونيات، والطرق والنقل سوف يبقون في مناصبهم. وقد قام الرئيس باختيار مسعود مير كاظمي، الذي سبق أن شغل منصب وزير النفط، ليصبح وزيراً للتجارة. ومن المتوقع أيضاً أن يعيد أحمدي نجاد تعيين سعيد جليلي أميناً لـ "المجلس الأعلى للأمن القومي" وهو تطور يبدو أنه سيضعف الأمل في حدوث تغيير في استراتيجية إيران النووية.

الحرس الثوري مسئولاً عن الشئون الداخلية

قال مؤخراً القائد العام للباسدران أو "فيلق حرس الثورة الإسلامية" "الحرس الثوري"، محمد علي جعفري، "كان هناك تصور بأن مواجهة التهديدات الصعبة كانت أولوية قصوى، ولكن بعد دراسة متأنية، وصلنا إلى استنتاج مفاده بأن من واجب "فيلق حرس الثورة الإسلامية" مواجهة تهديدات النظام اللينة، بما في ذلك الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية". وقد تميزت فترة رئاسة أحمدي نجاد الأولى بـ 'صعود' "الحرس الثوري" واندماجه في النظام السياسي الإيراني. وإذا تؤخذ بنظر الإعتبار تركيبة المرشحين للمناصب المختلفة في حكومة أحمدي نجاد الجديدة، سوف يستمر هذا الاتجاه -- مدعوماً باقتراح جعفري بأنه ينبغي أن يتولى "الحرس الثوري" مناصب حكومية رفيعة في المجال السياسي والثقافي -- خلال ولاية أحمدي نجاد الثانية:

"وزير الداخلية". صادق محصولي، وزير الداخلية التي انتهت ولايته، لم يجري ترشيحه من جديد. لقد كان محصولي المعروف باسم " الملياردير – جنرال 'الحرس الثوري' "، المسئول الإيراني الرئيسي عن الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل التي جرت في يونيو المنصرم. إن قيام أحمدي نجاد بالاستعاضة عنه، تشير بأن الرئيس قد يحاول منع قيام "المجلس" [بإجراء] المزيد من المناقشات حول الانتخابات، حيث سيكون هناك نقاش كبير حول سجل الوزير. ومن المحتمل أيضاً بأن الرئيس لم يكن راضياً من إدارة محصولي للإنتخابات والإشراف عليها، مع وجود مزاعم واسعة النطاق عن قيام أعمال غش ومظاهرات شعبية في الشوارع. وقد تم ترشيح مصطفى محمد نجار -- رجل مهني محترف

في "الحرس الثوري" - لخلافته، بعد أن كان وزيراً للدفاع - لمدة أربع سنوات - في حكومة أحمدي نجاد المنتهية ولايتها، وله علاقة وثيقة مع خامنئي.

"وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي". تم اختيار محمد حسيني، الذي يأتي من مجتمع الاستخبارات، لهذا المنصب. وإذا ما وافق "المجلس" على تعيينه، يمكن الإعتماد عليه بأن يتبع سياسة سلفه، محمد حسين صفار هرندي، في وضع قيود على دور النشر، والصحافة، وصناعة السينما، والفنون بصورة عامة.

"وزير النفط". مسعود مير كاظمي، الذي شغل لسنوات عديدة منصب رئيس "مركز الدراسات الأستراتيجية التابع للحرس الثوري"، تم اختياره وزيراً للنفط.

"وزير الدفاع". تم اختيار الجنرال أحمد وحيدي، الذي له اتصالات مع "فيلق القدس الإيراني" التابع للحرس الثوري، وزيراً للدفاع. وهو مطلوب من قبل الانتربول، مع محسن رضائي، القائد العام السابق لـ "الحرس الثوري"، وعلي فلاحيان وزير الاستخبارات السابق، بتهمة التورط في التفجير الذي استهدف مركزاً يهودياً في الأرجنتين عام ١٩٩٤.

"وزير الإستخبارات". حيدر مصلحي هو رجل دين، كان ممثل خامنئي في "الحرس الثوري" وميليشيا "الباسيج"، ورئيساً لـ "منظمة الأوقاف والشئون الخيرية". وقد تلقى تدريبه في "معهد الإمام الخميني للتعليم والبحوث"، الذي يديره محمد تقي مصباح يزدي - وهو رجل دين متشدد في مدينة قم. وفي خطاب ألقاه مؤخراً لأعضاء "الباسيج"، قال مصباح يزدي، المعروف بتأييده لأحمدي نجاد، بأن "الطاعة للرئيس هي طاعة لأمر الله والإمام الغائب". وعلى الرغم من قلة خبرة مصلحي في مجال المخابرات، ليس من المرجح أن يقوم "المجلس" بمناقشة قرار أحمدي نجاد والتشكك فيه، لأنه يُفترض بأن خامنئي كان قد وافق مسبقاً على قرار اختيار مصلحي.

اتساع الفجوة بين رجال الدين وأحمدي نجاد

يعتبر أحمدي نجاد نفسه بأنه الممثل الحقيقي للفكر الإسلامي النقي، كشخص لا يحتاج إلى توجيهات رجال الدين في القضايا السياسية. وعلى هذا النحو، ساءت العلاقة بين أحمدي نجاد والمؤسسة الدينية في إيران على مر السنين -- وإن لم يكن ذلك مع خامنئي، الذي هو رجل سياسي أكثر من أن يكون رجل دين.

إن ترشيح أحمدي نجاد لثلاث نساء في حكومته - في وزارات الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي -- يمكن أن يؤدي إلى تفاقم هذه التوترات. فالكثير من أعضاء "المجلس" يعتبرون هؤلاء المرشحات غير مؤهلات، بينما يرى العديد من رجال الدين المحافظين في قم، مثل آية الله لطف الله صافي، بأن هذه الخطوة تمثل انتهاكاً للشريعة الإسلامية.

إن الحدث الرئيسي الذي كشف عن عمق الانقسام بين أحمدي نجاد ورجال الدين، هو دعم الرئيس غير المشروط لرحيم ماشاي، الذي يرتبط بقرابة عائلية مع أحمدي نجاد إبن مشائي متزوج من إبنة أحمدي نجاد. وقد أثار ماشاي غضب المحافظين عندما قال أن إيران ليست على خلاف مع شعب إسرائيل، على الرغم من أنها قد تكن الضغينة لدولة إسرائيل. وفي الأسابيع الأخيرة من ولايته الأولى عين أحمدي نجاد، رحيم ماشاي، الذي كان في ذلك الوقت مدير "منظمة التراث الثقافي"، كنائباً أول للرئيس. ولكنه، عندما واجه ضغطاً لم يسبق له مثيل من قبل رجال الدين والمحافظين -- ومعارضة العديد من أعضاء الحكومة السابقة - لم يغير أحمدي نجاد من قراره إلى أن تدخل خامنئي وأجبره على القيام بذلك. ثم قام الرئيس بعد ذلك بتعيين ماشاي رئيساً لطاقم موظفيه، أي مدير مكتب الرئيس. وبالإضافة إلى تصريحاته حول إسرائيل، تكن المؤسسة الدينية الضغينة لماشاي، لأنه وأحمدي نجاد، يؤمنان بعودة وشيكة للإمام المهدي (الإمام الثاني عشر) -- وهو حدث من شأنه أن يجعل مناصب رجال الدين غير ضرورية.

الخاتمة

تكشف قائمة مرشحي أحمدي نجاد لمجلس الوزراء عن ثقته بنفسه واستعداده للوقوف أمام تحدي "المجلس" الذي يغلب عليه الطابع المحافظ. وقد أعرب زعماء "المجلس" بالفعل عن قلقهم من المرشحين المحتملين لأحمدي نجاد، ولكن الرئيس تجاهل اعتراضاتهم. ويقال، بما أنه يعتقد بأنه قد حصل على أصوات في الأنتخابات الأخيرة أكثر مما حصل عليه جميع أعضاء "المجلس" مجتمعين، فلا يتعين عليه التوصل إلى حل وسط معهم. وقد جاء اختيار مرشحي أحمدي نجاد للحكومة الجديدة أيضاً نتيجة تنسيق غير رسمي مع خامنئي. وعلى الرغم من أنه من المرجح بأن يختلف "المجلس" مع أحمدي نجاد حول بعض اختياراته، فإن السياسات التي اتبعها الرئيس خلال فترة ولايته الأولى سوف تستمر خلال فترة ولايته الثانية، كما يتضح ذلك من خلال ترشيح نفس الأشخاص للوزارات الرئيسية -- بموافقة خامنئي - والعدد المتزايد من أعضاء "الحرس الثوري" ورجال المخابرات الذين يشغلون مناصب قيادية حكومية.

السيد يزدى: ماذا تفعل فى هذا الوسط؟

إبراهيم نبوى روز (اليوم) ٢٠٠٩/٨/١

جناب السيد الشيخ محمد يزدى!

فى حديثك لوكالة أنباء فارس تقل على لسانك كلام ليس من شأنك ولا يليق بك أصلا، فلا يليق بماضيك ومستقبلك أن تجلس فى مكان لتقول هذا الكلام، فإذا كان أتباع هاشمى رفسنجانى قد اتهموا بسرقة مائة مليار تومان مثلا من قبل «رئيس الحكومة السابق» فقد اتهمت أنت من جانب نفس هذا الرئيس وأصدقائه بسرقة ستمائة مليار تومان، وما شأنك أنت أصلا حتى تنتظر الشكر من المسئولين أكثر من النظام الشرعى؟

فى البداية أنت قلت «يوجد اختلاف بين المشروعية والمقبولية فى الحكومة الإسلامية، وتأييد الشعب لا يحقق المشروعية للحكومة». وأضفت: «مشروعية الحكم فى الإسلام من قبل الله، ومقبولية الحكم بتأييد الشعب»، السيد يزدى! لو كنت تقصد بالحكومة الحكومة الإسلامية، فقد أخطأت فيما يبدو فى العنوان، فنحن هنا جمهورية إسلامية وكما يقول مؤسسها « المعيار هو صوت الشعب «فعضو المجلس ينتخب عندما يصوت الشعب لصالحه ورئيس الجمهورية يكون شرعياً عندما ينتخبه الشعب بشكل مباشر وحتى الجمهورية الإسلامية نفسها تكون شرعية أيضاً عندما يصوت الشعب لصالحها وإلا ما رأى آية الله الخمينى نفسه ضرورة لإجراء الانتخابات فقد كان - يجمع بنفسه أحمد وحسن وحسين وأكبر وتقى وكل يدلى بصوته ثم تشكل حكومة فى آخر الأمر. وآية الله الخمينى نفسه أيضاً صار زعيما ومرشداً أعلى عندما قال الشعب» زعيمنا هو الخمينى « وإلا لم يكن من الممكن أن يرفعه الله ويجلسه فى جماران ويقول للناس هاهو، هذا هو زعيمكم! وأساساً أهم مشكلة فى انتخاب الزعيم فى إيران أو أى مكان آخر هو الانتخاب الطبيعى للزعيم، فمثلا أنت تفكر لو أن الشعب الإيرانى اجتمع كله وظل يصرخ ليلاً ونهاراً» خلال عام كامل قائلا : « زعيمنا هو خاتمى، أو زعيمنا هو هاشمى» أى خطأ ألف شخص (قدر استطاعتك) فإنك ستفر أيضا بعد ذلك وترحل إلى جزر برمودا وتستريح هذه الأمة من شرك، فهذه الحكومة التى تغرقها بأن الله هو الذى يمنح مشروعيتها لم تؤسس بعد، وإذا كان السيد مصباح اليزدى قد قال لك إنه من المقرر أن تؤسس الحكومة الإسلامية خلال العامين القادمين، فلا تتعجل فإن « الطيار بالفعل حالة ليس جيداً ويمكن أن يفعل كل الأمور إلا أن يصلح تلك المرة ».

السيد الشيخ محمد يزدى!

قلت فى كلامك:» لقد طرح السيد هاشمى فى الخطبة الثانية موضوع نثر بذور الشك ويجب أن أسأله من نثر هذه البذور لأول مرة فى المجتمع»، وأضفت: «من كتب الرسالة قبل الانتخابات وقال « ابعدوا نار الفتنة « ألم تكن هذه الرسالة هى عين بذور الشك، حيث لم تكن الانتخابات قد بدأت بعد، ومن كتب الرسالة للمرشد الأعلى قبل الانتخابات، وأشار فيها إلى أن نار الفتنة قد اشتعلت فى الشوارع وسيحدث كذا وكذا؟ ألم تكن هذه هى بذور الشك التى قد نثرت فى موضوع الانتخابات ؟ ألم ينشر هاشمى رفسنجانى نفسه بذور الشك برسالته التى بدون سلام» السيد يزدى! الرسالة التى تذكرها والتى لم نقرأها نحن، قد قرأها المرشد الأعلى وتقريباً سيادتك، والشعب الإيراني بالطبع لا يقرأ رسالة مغلقة ولا يوجد فى قلبه شك، ولكن إذا وجد الشك فقد كان من مكان آخر، أولاً أنا أقول لك إن الشعب الإيرانى أصلاً لم يكن يخطر بباله أن يحدث مثل هذا التزوير الكبير ومثل هذه المخالفة غير المسبوقة، ولهذا السبب لم يشك فى كل هذه الفوضى أنه لا أحد يصدق أن الحكومة تسرق أصوات الشعب بمساندة أعضاء مجلس الوصاية الستة غير المحترمين وتتفاخر بها كل هذا التفاخر. وعلاوة على ذلك فقد كان توقيت هذه الشكوك توقيتاً خاطئاً، ولم يكن عقلنا يصل إلى الإدراك الصحيح وكنا متفائلين، ولكن كان هاشمى رفسنجانى يعلم مع أى ثعابين يتعامل وكان يدرك جيداً ماذا سيحدث، ألم يحدث الشئ الذى كان قد قاله؟ ألم تتصدع المملكة بالفعل ؟ وتوقع ما سيحدث قبل الانتخابات وقال: إذا زور ثم ستخرج الجماهير إلى الشوارع ويحدث كذا وكذا، ألم يحدث هذا والذى تتوقعه غير هذا، فالشعب كان قد قال: « لو حدث تزوير ستقوم القيامة فى إيران »، والحكومة كانت قد أعلنت حالة التأهب والطوارئ قبل ثلاثة أيام باعتبارها المزور الأصلى وأطلقت قوات مكافحة الشغب فى الشوارع فى يوم الانتخابات المهيب وقطعت رسائل (أس أم أس) ومن

ثم فإن الحكومة كانت تعلم أن الشعب لن يتحمل التزوير وهاشمى رفسنجانى أيضاً لم ينطق بكلمة واحدة خلال هذه الأربعين يوماً التى خرج فيها الأهالى إلى الشوارع وتعرضوا للقتل، وأصلاً كان بيته محاصراً وكان هو نفسه فى صمت مطلق، فماذا كنت تتوقع؟ لو كنت أنت الذى حصلت على الأصوات وأعلنت وزارة داخلية خاتمى أن موسوى هو رئيس الجمهورية هل كنت ستصمت أم كنت ستهدم وزارة الداخلية هذه على رأس خاتمى؟ ألم تقرأ لعدة سنوات وتعلم أن المسلم يسعى لأخذ حقه حتى الشهادة ؟ ألم يكن أئمة الشيعة يحاربون من أجل الحصول على الحكومة؟ والآن أعطى الشعب صوته والحكومة ملكه هو، فأعطه حقه، فإذا أعطيته حقه اليوم ستصبح شعاراته أهدأ، أما إذا قررت أن تعطه حقه بعد شهرين آخرين فعليك أن تأتى بفردة سروالك اليمنى من جزيرة أبى موسى، واليسرى من منطقة فريان، لماذا تعتقد أن الشعب الإيرانى الباحث عن الحق والشعب الإيرانى مربى الشهداء، ومن ناحية أخرى تنتظر أن تأكل حق الشعب، ولا يخرجه الشعب من حلقومك؟ أعلم أن الشعب الذى نراه سيخرج هذا الحق من حلقومك وحلقوم المرشد وذلك الدكتور الرجعى وذلك القائد العريض.

جناب السيد يزدى!

سيادتك سألت هاشمى رفسنجانى، ما شأنك حتى تصدر أمر الإفراج عن المعتقلين؟ وقلت فى كلامك: « يقترح هاشمى رفسنجانى فى خطبة الجمعة أن يطلق سراح المعتقلين فى أحداث الانتخابات، وهو رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويجب أن يتناول القضايا فى أحداث الانتخابات، إذا كنت تريد الخير للشعب والنظام فيجب أن تنتبه إلى أنه يجب مراعاة مزيد من القة فى بحث ملف هؤلاء الأفراد » السيد يزدى! أنا أوضح لك ما هو شأن هاشمى رفسنجانى فى المملكة، هو رئيسك ففى مجلس الخبراء الذى له حق تعيين المرشد الأعلى هو رئيس ذلك المجلس طبقاً لانتخابات الخبراء وأنت نائبه وفى مجلس تشخيص مصلحة النظام أيضاً الذى أنت أحد أعضائه عديمى القيمة كان هو رئيس هذا المجمع منذ أول يوم، والآن أنت قلت له ما هو شأنك لو كان السيد هاشمى لديه صلاحية - حتى وإن كانت صغيرة - أن يقول أفرجوا عن المعتقلين بصفته رئيس المجمع وبالتالى منسق السلطتين القضائية والتنفيذية، فأنت - من باب أولى- ليس لديك صلاحية أن تقول عاقبوا المعتقلين بصفتك مجرد عضو بمجلس الوصاية، السيد يزدى « إن عقلك لا يعينك حتى تعرف مصلحتك، فهذا الرجل المسن عندما يقول : من الذى لا يصدر قرار الإفراج، فإنه يقصد مصلحتك، فاسمع كلامه وأعلم أنك لو لمست المعتقلين السياسيين أو لم تفرج عنهم فى أقرب وقت ممكن فإن هذا الشعب سيهدم بيتك فوق رأسك، فالذى ينصحك فاعل خير، لماذا تهتم بالأمور التافهة، التفت إلى عملك أولاً فأنت وأنت تعرف المسائل القضائية منذ شبابك تفهم أن « تلك الميم ستأخذها تلك اللام»، فهذا الشعب ليس جاهلاً، وإذا تصرفت بشكل لائق وبالرأفة والإنسانية من الممكن أن تستطيع أن تعود إلى منزل قمه وأن تقضى حياتك وإلا فإن مالاً «بشركة دنا لإنتاج الكاوتشوك» لا يمكن سرقته هو الآخر، فأنت الذى سنيت عادة المصادرة ولكنك لا تستطيع أن تأخذ ريالاً واحداً من هذه المملكة ولن تستطيع، فإذاً إلى أى مكان فى الدنيا، فالشاه برغم كل علاقاته الحسنة فى العالم وقصوره المنتشرة فى معظم بقاع الدنيا قد أجرى عملية جراحية فى أمريكا باسم مستعار فى آخر أيامه، فظلم الشعب ليس له عواقب حسنة، لماذا لا ترى ذلك ؟ لماذا لا تسمع أذنك صوت الشعب؟

جناب السيد يزدى!

لو ندخل ساحة العدالة الآن سنجد أنك متورط فى الفساد المالى أنت وإبنك عن طريق رئيس الجمهورية هذا، وصديقه صاحب المزرعة، أكثر من كل أفراد أسرة هاشمى، فإذا كان هاشمى قد لقب بقائد البناء فقد كنت أنت رئيس السلطة القضائية لمدة عشر سنوات، حيث قال آية الله شاهرودى المجتهد المسلم الذى يعرفه الجميع بالفضل والكمال ولا يعرفونك أنت! قال إنه قد أخذ منك « بيتاً خرباً »، فأنت لم تعرف عملك ولم تفعل شيئاً غير تخريب السلطة القضائية، ليس لك دور فى مجتمع المدرسين الذين تتحدث على لسانهم كل يوم وتثير شكواهم، وحتى روحانية قم تريد أن ترجل إلى النجف بسبب تدخلاتك فلا أحد فى قم يقبلك ولا عالمك نظيف أصلاً، ولا أحد يعترف بأهليتك السياسية، والشعب أيضاً نافر منك، فلماذا تفعل أنت؟ لماذا تتدخل أصلاً فى شأن الكبار؟ فهل وصل حال المملكة لدرجة أن يقوم فقط الشيخ محمد يزدى صاحب البيت القضائى بالدفاع عن المرشد الأعلى، هل مع هذه اللحية تريد أن تسلك طريق الوقاحة؟ على الأقل كان هناك من سيجيب على هاشمى بأنه كانت هناك نقطة إيجابية فى ملفه، فلماذا ستقول أنت؟

السيد يزدى!

إن هذه الدولة ليست تلك الدولة التى من الممكن أن تصدر البيت الحزب الذى تتوقعه انت باعتقال مائة شخص وإعدام عشرين، فلا أنت ولا أولادك المشاركون لك فى الجرائم المالية تستطيعون الاستمرار فى هذا الوضع لفترة طويلة وأنا بصفتى إنسان ذو عقل أنصحك بانت تسمع خطبة، السيد هاشمى عشر مرات وأن تنسخها مائة مرة وأن تحاول أن تنقذ نفسك من هذا البيت الخرب الذى بنيته، فمن الممكن عندما يصل الغد ألا تكون الأمور بنفس هذه السهولة التى هى عليها اليوم فيجب عليك أن تفهم، فعندما يلقى هاشمى تلك

الخطبة ولا يتكلم أحد ضده من كل عقلاء المملكة، هؤلاء وتتكلم أنت فقط فهذا يعنى أن الأوضاع خربة أكثر من هذا الكلام، تروى وتريث ولا تندفع وإلا سأضطر لأن أناديك بنفس اللقب الذى كانوا ينادونك به فى قم الثورة ومازال القدامى ينادونك بنفس هذا الاسم ولكنى لا أحب أن أشير إلى الضعف الجسمانى لأحد.

اقتراح للجناحين (الأصوليين والإصلاحيين)

فى لقاء له مع أعضاء لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بالمجلس أكد سيد محمد خاتمى رئيس الجمهورية الإيرانى الأسبق على ضرورة إعادة تعريف الأصولية والإصلاحيين ومن ناحية أخرى، فقد طالب حسين فدائى أمين عام جمعية مضحى الثورة الإسلامية وأحد الأعضاء النشطين حزب الأصوليين بالمجلس، طالب مؤخراً هو أيضاً بإعادة تعريف الأصولية، والخلفية الذهنية لكلا الشخصين بالقطع هى النظر إلى ساحة الحزب من منظور خاص فإذا أردنا معرفة أساس التحولات السياسية الإيرانية ونوع استعدادات ومواقف الأفراد والتيارات من خلال خلفيتها الذهنية سنتوصل إلى هذه النتيجة وهى أن هدف خاتمى من إعادة تعريف الأصولية يرجع إلى عدم قبول قراءة الحكومة (جزء من الأصوليين) للأصولية، والهدف من إعادة تعريف الإصلاحية هى الإجراءات الكاسرة للقاعدة، ولا شك أن خاتمى قد سجل بالطبع بعض العبارات فى التاريخ فى نقده وهجومه على كاسرى القاعدة، ولكنه قد دخل هو أيضاً دائرة الخروج على القانون وكسر القاعدة ودعم الخارجين على القانون والغرباء.

أما بخصوص نقده لكاسرى القاعدة فقد أعلن خاتمى عن بعض المواقف فى عهد رئاسته، فمثلاً عندما طالب جحا ريان بنزوله من قطار الإصلاحات أعلن خاتمى قائلاً: «عن بذرة الإصلاح أنا الذى زرعتها فى فمك والآن تريد ان تنزلنى»، وأعلن فى خطبته بمدينة همدان: «إن الجماعة التى ليس لديها ما تقوله قد توزارت خلف رئيس الجمهورية » وأعلن فى الكلية الفنية بجامعة طهران «إننى أسمع من معسكر الإصلاحيين صوت أعداء هذا الملك وهذه المملكة »، « إننى أعتبر تغيير الدستور اليوم خيانة»، وبرغم ذلك فقد شارك بنفسه فى مسيرة ٢٥/ ٣/ ٨٨ [يونيو٢٠٠٩م] غير القانونية فى إطار الخروج على القانون ودعم الإجراءات الكاسرة للقاعدة (مع انه كان قد أصدر بيان عدم المشاركة) وقد كان لخاتمى يد أيضاً فى أعمال العنف التى وقعت فى طهران بتاريخ ٣٠/ ٣/ ٨٨ لأن « مجمع الروحانيون» كان هو مؤسس الحركة العنفوانية فى هذا اليوم، ويعد خاتمى من الأعضاء المؤثرين فى هذا المجمع، وعلاوة على ذلك فقد قام مجمع الروحانيون بدعم ومساندة حركات مير حسين غير القانونية فى بيان شديد اللهجة ومناوئ للثورة، حيث ذكرت وسائل الإعلام الداخلية هذا البيان تحت عنوان انضمام مجمع الروحانيون للمعسكر المناوئ للثورة و...... أما فيما يتعلق بالخلفية الذهنية لجناب السيد فدائى فإنه يمكن عرض هذا التحليل وهو أن هدف سيادته من طرح مسألة إعادة تعريف الأصولية يأتى تقريباً فى إطار الإصلاح أو استبعاد الأشخاص الذين تسببوا فى حدوث انقسام داخل جبهة الأصوليين فى الانتخابات الأخيرة وأفقدوا الجبهة الأصولية انسجامها بسكوتهم أو بدعم المرشحين الآخرين، ولو كان هدفه هو هذا الأمر فيجب على السيد فدائى أن يقوم بتعديل اقتراحه لأن إصلاح هذا الأمر لا يحتاج إلى إعادة تعريف الأصولية وإنما لابد من غربلة الأصوليين، فلو كان الأصوليين عندهم فى الواقع الأصول الثابتة فلا يمكن إعادة تعريف هذه الأصول، ولحين الحظ فإن سماحة المرشد الأعلى بعد خورداد ١٣٨٤ [مايو/ يونيو ٢٠٠٥ م] قد بين الأصوليين وعد خصائصها مرتين فى جلستين منفصلتين، وهدف المرشد الأعلى من هذه الخطوة كما يرى الكاتب هو إثبات أن الأصولية تعادل الثورة الإسلامية كى لا تتساوى مع اليمينية ولا يقل قدرها وتستوعب كافة هذه القوى المؤمنة بالثورة الإسلامية، لأن الأصولية تساوى وتعادل الثورة الإسلامية، وتعد الإصلاحية من أهم عناصر الثورة الإسلامية، وقد اعتبر المرشد الأعلى إحدى خصائص الأصولية الإصلاحية فى الأساليب، فإصلاحية الأساليب بمعنى انه أولاً لا يمكن الإصلاح فى الأصول وإنما الإصلاح يجب أن يتم فى إطار الأساليب والبرامج، ثانياً لا يجب ان تشم رائحة الجمود من الأصولية و........ المقترح من أجل إعادة تعريف الأصولية والإصلاحية للاشتراك وفقاً لأصول الثورة الإسلامية، وقضاياها الأساسية وعدم العدول عنها لابد من القيام بالأمور الآلية:

١- تشكيل المركز الاستراتيجى المشترك للجناحين.

٢- يبحث هذا المركز إعادة التعريف حسبما يرى بشأن الجناحين حول المحاور الثلاثة ويعلن وجهة نظره، ويكون المنشور الصادر عن طريق هذا المركز وثيقة غير قابلة للتغيير للجناحين فى المواقف والنظرة.

المحور القابل للبحث والاشتراك:

أصول الثورة الإسلامية: أن أى شخص لا يقبل أحدها لا يمكن ان يدعى ثقته فى الثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية.

وهذه الأصول هى :-

١- الحكومة الدينية: ينبغى على مركز الجناحين أن يعرب بشدة عن رد فعله إزاء الحكومة الدينية وأن يواجهها وذلك بالنماذج المطروحة.

٢- ق ... الإمام: يجب مراعاة فكر سماحة الإمام والذى هو

أساس الثورة الإسلامية وبنيتها التحتية ولا يجب الاختلاف فى وجهات النظر بشأن أصول معينة مثل عدم فصل الدين عن السياسة وأصل ولاية الفقيه.

٣- أصل ولاية الفقيه: تلقى ولاية الفقيه تفسيرات ومفاهيم مختلفة فيقال عنها مثلاً أنها أرضية، قدسية، انتخابية، تعيينيه، قانونية، غير قانونية، وإلى غير ذلك.

وما يجب التفاهم بشأنه (فى ساحة وجهات النظر) هو قراءة الإمام لولاية الفقيه، فأمام قراءة الإمام لا يجب أن يقدم نخبة الجناحين قراءة أخرى فى ساحة الحكومة.

٤- الدستور.

٥- الجمهورية والديمقراطية الدينية.

* المحور الثانى لإعداد منشور الجناحين هو الخصائص المطروحة عن طريق المرشد الأعلى حول الأصولية والإصلاحية، حيث إنه لابد من بحث هذه الخصائص لاسيما الخصائص التى تتساوى مع الثورة الإسلامية، ولابد من ملاحظتها كجزء من المنشور.

* المحور الثالث لإعداد المنشور عن طريق الجناحين هو رسالة سماحة الإمام المشهورة لمحمد على الإنصارى، حيث إنه لا بد من مراعاة مطالب الإمام من كلا الجناحين فى تلك الرسالة خاصة فى السياسات الخارجية والمواجهة مع أمريكا، وكذلك معرفة السبب فى أن سماحة الإمام يكرر لفظ «كلا الجناحين» مراراً ويذكر مطالبه لهم، وهل هذه المسألة مازالت تراعى أم لا؟

ولابد من بحث معدل انحراف أو التزام الجناحين بمطالب الإمام وإصلاح أى اعوجاج أو انحراف، وإذا ما وجد اشتراك فى وجهات النظر حول المحاور الثلاثة المذكورة ستتشكل الحدود الذاتية وغير الذاتية بصورة تلقائية، وسيهمش العلمانيون ويفشل الطامعون الأمريكيون ويهمش الجناحان، وسيحدث إصلاح فى الثقة العامة بقوى الثورة خاصة القوى الإصلاحية، وسيتم تنظيم الأطر المعلنة الخاصة بالسلوكيات، وسيتضمن طرد أصحاب الفكر المختلف من ساحة الحكومة خسائر أقل، وإلى غير ذلك.

ضرورة تشكيل مجلس قيادة للإصلاحيين

إسماعيل جرامى مقدم ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٩

وصلت مسيرة الإصلاح مؤخرا إلى نقطة من الزمان صارت فيها غنية من حيث المضمون بالاعتماد على أفكار الإمام الخمينى والفكر الإصلاحى، ومن حيث البناء بتمثلها فى العديد من الجماعات والأحزاب، ولكنها من حيث الاستراتيجية لا تمتلك رؤية دقيقة واضحة، وافتقاد الإصلاحيين لخريطة طريق هو الذى جعل مؤيدى الإصلاحيين يتخبطون بين الخوف والرجاء. فالمجتمع اليوم يشهد وجود أحزاب إصلاحية مختلفة المشارب والخطوط الفاصلة بين مواقف كل منها واضحة تمام الوضوح. ومن جهة أخرى، اتضح جليا الافتقار إلى مؤسسة تشريعية نابعة من جميع الرؤى الحزبية، ويتعمق هذا العيب الأساسى عندما يدور الفناء الخالى للتيار المواجه للإصلاحيين فى المراودات السياسية المسيطرة على البلاد، ولذلك فإن الاستراتيجيات المجهولة تعد عاملا أساسيا.

والأحداث التى وقعت بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة لم تستفد حتى الآن من أى انسجام استراتيجى، وليس معلوما ما هو الدور الذى يريد أن يؤديه تيار الإصلاح فى السلطة مستقبلا، وكيف سيتعامل أو ينافس التيار المقابل، بل وما هى الخطط والبرامج التى سيتبعها لمستقبل البلاد؟

لا شك فى أن هذا الغموض قد تسبب وسوف يتسبب فى إيجاد هواجس ومخاوف لدى كل المؤيدين وعلى جميع المستويات، وإذ انتهت المنافسة الداخلية فى الجبهة فإننا نأمل ألا نشهد مثل هذه المنافسة مرة أخرى، وأن نكون قد وعينا الدرس وأخذنا العبرة مما حدث فى الانتخابات التاسعة وما تبعه بسبب غياب الاستراتيجية المحددة فى انتخابات الرئاسة العاشرة.

ومن المبدئى والمنطقى والمرغوب أن نعثر على الحلقة المفقودة بين البناء والمضمون والاستراتيجية ونحققها فى جبهة الإصلاح؛ استراتيجية نابعة من بين جميع التوجهات ويتفق عليها الجميع وقابلة للتنفيذ. ويبدو لنا أن هذا السبب

يحتم تشكيل مجلس مركزى لجبهة الإصلاح ويمكن أن تكون الأضلاع الأساسية لهذا المجلس ممثلة فى السادة كروبى وموسوى وخاتمى، وفى حالة تشكيل مثل هذ المجلس لجبهة خط الإمام فمن المؤكد أننا سنحقق المكاسب التالية:

١- بعد انتخابات الرئاسة العاشرة فكر السيد المهندس موسوى فى تأسيس حزب، وفى يوم آخر فكر فى تأسيس جبهة وحدة الإصلاحيين، وأخيرا فكر فى تأسيس جبهة للنخبة، وهذا المجلس سوف يحقق رؤيته.

٢- سوف تكون القرارات والمواقف فى جبهة الإصلاح منظمة وبعيدة عن التشتت الفكرى والتنفيذى.

٣- يمكن للأحزاب والجماعات السياسية الاستمرار فى نشاطها على نحو مستقل، ولن يتعارض تشكيل هذا المجلس مع العمل الحزبى.

٤- سوف يكون هذا المجلس أكثر إفادة وتأثيرا فى حل المعضلات التى ظهرت بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة، خاصة الإفراج عن السجناء السياسيين.

٥- لن يكون التيار الأصولى قادرا على الاستفادة من الاستغلال الانتقائى لمواقف الإصلاحيين وتحريفها.

٦- مجرد وجود مجلس القيادة فى جبهة الإصلاح سوف يؤدى إلى اطمئنان ورضا جميع العناصر.

٧- يمكن لإمكانات كل من الشخصيات الثلاث المؤثرة فى جبهة الإصلاح أن تقدم للإصلاحيين استراتيجيات متطورة.

ومن هنا لن يكون من الجائز وجود أى تباطؤ فى إجراء تنظيم أساسى لجبهة الإصلاحات فى وقت عصيب كهذا، ومن المؤكد أن التاريخ والشعب أيضا لن يتساهلا مع أى مقصر يتوانى أو يتخاذل فى تشكيل هذا المجلس. فبمقدور هذا المجلس عن طريق آليات مختلفة أن يجعل قراراته أكثر خبرة وأكثر قبولا من جانب جبهة الإصلاح بأكملها ويمكن تقديم الاقتراحات التى تكمل هذه الصورة.

فعلى سبيل المثال، هناك اقتراح فى المرحلة التالية، وهو قيام كل من هذه الشخصيات الثلاث بتقديم خمسة من ممثليهم بحيث يتم تشكيل المجلس الأعلى لجبهة الإصلاح من ١٥ شخصا، وبهذا ستكون القرارات والتوجهات أكثر قبولا وجاذبية.

ومن هنا فإنه سوف يمكن للإصلاحيين من خلال التوافق والانسجام تقليل العقبات فى الطريق فى الظروف الحالية التى شهدت دخول الإصلاحيين إلى الانتخابات، حيث فرضت عليهم الهزيمة، وتحملهم تكاليف غير متوقعة مثل سجن عدد كبير من المؤيدين والمسئولين.

لغز صمت موسوى وسقوطه

محمد مهدى تقوى ■ جوان (الشباب) ٢٠٠٩/٦/٢٧

عندما نزل رئيس الوزراء السابق ميرحسين موسوى إلى حلبة الانتخابات منذ عدة أشهر كان قد سبقه فى النزول إلى هذا المعترك السيد محمد خاتمى ممثلا للتيار الإصلاحى. ومن الألغاز السياسية التى شهدتها هذه الانتخابات قيام الإصلاحيين بالتوجه نحو موسوى بعد أن قضوا شهورا فى إقناع خاتمى بالمشاركة فى الانتخابات. وكانت غرابة هذا الموقف تتمثل فى أن موسوى كان بعيدا عن الساحة السياسية لعقدين من الزمان وكان صمته واعتكافه فى منزله موضع تساؤل الإصلاحيين أكثر من أى شئ آخر. وكان زعماء الثانى من خرداد يعرفون أن موسوى بذهابه إلى المحافل الفنية وتغاضيه عن الصراعات السياسية قد تركهم بمفردهم فى اللحظات العصيبة.

الواضح أن أصحاب قرار نزول موسوى إلى ساحة الانتخابات من خلف الستار هم زعماء الجماعات السياسية الثلاث: منظمة مجاهدى الثورة، والكوادر، وجبهة المشاركة، وبالتنسيق بين هذه الجماعات وقف الإصلاحيون صفا واحدا لدعم موسوى فى جميع وسائل الإعلام والحملات الانتخابية الإصلاحية. وكما يصف أحد أعضاء حملة موسوى الانتخابية كانت الحملة الانتخابية هذه المرة تقوم على التنظيم المعقد شبه السرى؛ وقد أعد كل من منظمة مجاهدى الثورة وجبهة المشاركة التى يقوم على إدارتها عدد من العناصر الأمنية والحزبية تنظيما هرميا للتحرك الانتخابى لصالح موسوى، وكان أبرز نموذج لهذا التنظيم هو تشكيل ما يسمى بمجموعة الـ ٨٨، حيث كان فى كل محافظة ومدينة تشكيل عنقودى يضم ٣٥ ألف شخص.

النماذج النضالية للثورات الملونة:

غيرت الأساليب المتبعة تحت راية الدعاية الانتخابية لموسوى ماهية وطبيعة المنافسات الانتخابية فى إيران لأول

مرة؛ فقد حاول بعض المرشحين فى الانتخابات الرئاسية الاستفادة من بعض وسائل الدعاية الانتخابية المنتشرة فى الدول الغربية، حتى إنه قيل أن الحملات الانتخابية لبعض المرشحين كانت تتبع نموذج حزب العمال البريطانى بزعامة تونى بلير أو أن المرشح الأول للإصلاحيين كان فى الاجتماعات الانتخابية يضع أعلى رأسه شعار التغيير الذى كان يضعه أوباما، ولكن الأساليب المتبعة فى حملة موسوى بهدف إثارة المجتمع واجتذاب الشباب بوجه خاص كان لها طبيعة وأبعاد مختلفة؛ فكما شرح معظم الخبراء فى مجال الدعاية، كان أعوان موسوى ينتهجون فى صراعهم الانتخابى نهج الدول حديثة النشأة التى قدمت تجربة صاخبة من استخدام عناصر الألوان والشباب وشبكات الاتصال وهى الدول التى أرست قواعد الثورات الملونة أو المخملية. وفى هذا الإطار كانت اجتماعات موسوى الانتخابية مصحوبة بقوافل من الفتيات والشباب يرتدون زيا موحدا ويضعون شعارا ثابتا ويقومون بأداء حركات موسيقية بنظام غربى تماما.

كان أبرز الأمور فى هذا النموذج الانتخابى هو صياغة أشعار وأغنيات للسخرية من المنافسين وتشويه صورتهم، وكانت هذه الأغنيات والأشعار تنتشر بسرعة فى المجتمع عن طريق رسائل التليفون المحمول والإنترنت؛ فالنهج الذى اتبعه مصمم حملة موسوى الانتخابية كان فى الواقع مدينا لخدمات أصحاب الحرف، خاصة الفنانين والمدونين فى رسم صورة سوداء وشيطانية للحكومة لإثارة الشعور بالسخط والنفور لدى الشعب من المنافس.

كان من الطبيعى أن يقابل توجه مؤيدى موسوى إلى رموز الثورة الملونة بترحيب كبير من الدوائر الأجنبية.

وقد اتخذت أولى الخطوات فيما يتعلق بالانتخابات فى إيران اثنتان من وسائل الإعلام الناطقة بالفارسية إحداهما أمريكية والثانية إنجليزية وهما VOA وBBC اللتان قامتا بتغطية جميع أنشطة الحملة الانتخابية للإصلاحيين، وفى ظل هاتين الشبكتين احتشدت كل عناصر المعارضة الإيرانية بالخارج لتأييد مرشح الإصلاحيين، وأسفرت هذه الجهود عن ظهور الموجة الخضراء التى انتشرت فى طهران والمدن الكبرى على وجه الخصوص. وقد ترافقت الموجة الخضراء مع التجمع فى الشوارع بأعداد كبيرة ومناورات الشباب، وخاصة فى الساعات الأخيرة من الليل بهدف تجميع العناصر غير السياسية والبعيدة عن المنافسة حول مرشح الإصلاحيين.

أول علامات الفشل:

أعلن المحللون الإصلاحيون ذوو الرؤية الواقعية أن فشل موسوى بدأ مع تنحى السيد محمد خاتمى الشخصية الإصلاحية الأكثر شهرة، فلم تكن نقاط الضعف فى موسوى خافية على الإصلاحيين، وبالطبع اضطرت الجماعات المتشددة بعد أن دخلت تحت لوائه إلى إخفاء نقاط ضعفه أو العمل على ألا يتأذى ماضيه السياسى ومؤشر قدراته عن طريق طرح سلسلة من المخططات الهجومية ضد المنافس.

كان منظرو الإصلاح يتحلون بالأمل عندما وضعوا أقدامهم فى مضمار الانتخابات منذ شهور، فرغم أنهم كانوا يعرفون أن خاتمى أيضا لا يستطيع هزيمة أحمدى نجاد إلا أنهم كانوا يرون أن الفارق لن يكون كبيرا بين أصوات خاتمى وأصوات أحمدى نجاد. والكلام كثير فى باب أسباب وعوامل هزيمة موسوى؛ فبعض الخبراء يرون أن تحول موسوى من شخصية يسارية وتحالفه مع الليبراليين وطرحه أفكارا ليبرالية كان سببا فى تحول مؤيديه ومحبيه التقليديين عنه. كما أن أحد المفكرين الإصلاحيين يرى أن السبب الأساسى فى تخلى الناس عن موسوى فى انتخابات الرئاسة هو ابتعاده عن شخصيته الأصلية وخطابه الأصلى، ويرى أن المتوقع من السيد موسوى الذى كان رئيسا للوزراء فى عهد الإمام الخمينى، والذى كان يؤكد على محاربة الاستكبار وحماية حقوق المستضعفين أن يدخل إلى ساحة الانتخابات بهذه الشخصية نفسها وهذا الخطاب نفسه لا أن يدخل هذه الساحة ممسكا راية الجماعات الليبرالية. ويرى البعض الآخر أن اشتراك طيف الإصلاحيين المتشددين فى جبهته الانتخابية كان من أسباب قلة عدد الأصوات التى حصل عليها. وترى جماعة أخرى أن موسوى لم يتمكن من تقديم حلول واضحة لمطالب المواطنين كما كان متوقعا منه ويؤكدون على أن عودة موسوى إلى الشارع السياسى كانت عودة تفتقر إلى الدعم من حيث التخطيط، وأنه لم يطرح وسائل واضحة لحل مشكلات الوطن العديدة، بينما يتفق أغلب الخبراء على أن العامل الأساسى لفشل موسوى هو المناظرة التى جرت ليلة إجراء الانتخاب، فقد كانت المناظرة بين أحمدى نجاد وبين موسوى من أهم الأحداث التى غيرت مسار الانتخابات وشكلت أصوات ملايين الإيرانيين الذين كانوا يتطلعون إلى قبعة الساحر. ولن يكون قولا جزافا إذا قلنا إن هذه الليلة تعد من العوامل المهمة لفوز أحمدى نجاد. فقد كانت كفة المناظرة فى صالح أحمدى نجاد على نحو مذهل، خاصة فيما يتعلق بأسباب الاضطراب الاقتصادى والسياسى والإدارى فظهر جليا أن ابتعاد موسوى عن السياسة وعدم وقوفه على الزوايا الخفية والواضحة للسياسة الإيرانية سوف يلحق بموقف الإصلاحيين الانتخابى ضربة عنيفة، ويرى معظم الخبراء أن عدم قدرة موسوى على مواجهة وضع كهذا هو وفقا لرؤية الناظر المحايد دليل على عجزه، فى حين يفضل الشعب الإيرانى رئيس الجمهورية القوى. وعندما فاز أحمدى نجاد فى هذه المناظرة صار بطلا للفئات المحرومة والمهملة بل والمقهورة اجتماعيا واقتصاديا.

الهروب إلى الأمام والتقليد الجديد فى الصراع الانتخابى:

أثبتت الأحداث التالية للانتخابات الرئاسية أن الساحة السياسية فى إيران ما زالت تعانى آفتين مزمنتين هما: تغليب المصالح الحزبية على المصالح الوطنية، وعدم القبول بقاعدة المكسب والخسارة. وقد أدت الآفة الأولى ببعض الجماعات السياسية إلى أن يدوسوا على أهم مبادئ المصالح الوطنية من أجل المحافظة على المصالح الحزبية والشخصية، بينما تعد الآفة الثانية منشأ الاشتباكات المسببة للخسائر والمثيرة للاشمئزاز التى يتسبب فيها الخاسرون فى الانتخابات بهدف تدمير السياسة. وبالطبع كانت هذه الآفات واضحة قبل الانتخابات الرئاسية السابقة، وربما كان أبرز دلائلها يتمثل فى أن الجماعات الإصلاحية قامت بهدف التهرب من الهزيمة المحتملة بتشكيل لجان تحمل عنوانا عجيبا هو حماية أصوات المواطنين. وكان من الواضح أن الهدف الأصلى لهذه التصرفات هو إثارة قضية عدم نزاهة الانتخابات فى حالة فشل مرشحهم. والدليل الآخر على هذه الآفة هو الاستعانة بالرؤية التى كانت تحاول الإعلان عن فوز مرشح هذا التيار وهزيمة منافسه عن طريق النتيجة المعلنة سابقا، حتى إن بيانا عجيبا صدر من لجنة موسوى الانتخابية فى ليلة الانتخابات يعلن فوز موسوى فى الجولة الأولى. وكما يقول أحد خبراء الثانى من خرداد إن هناك سيناريو متبعا خطوة بخطوة للقضاء على المنافسة، وفى المرحلة التالية يتم نشر هذه الشائعات عن طريق مواقع الإنترنت والرسائل القصيرة، بل ونشرت وسائل الإعلام المؤيدة لهم أن أصوات موسوى فى حالة زيادة مستمرة، وفى مرحلة أخرى يتم الترويج فى المجتمع لتأكد نجاح موسوى فى الجولة الأولى، كل هذا بينما القرائن والمعطيات التى قدمتها المؤسسات المعتبرة فى البلاد تشير إلى تقدم أحمدى نجاد. وقد ظهرت المرحلة التكميلية لهذا السيناريو فى يوم الانتخابات ومع انتهاء عملية التصويت؛ حيث قام موسوى بطرح عدة احتجاجات واعتراضات على عملية التصويت مثل قلة الدعاية وإنهاء التصويت قبل الموعد المحدد فى بعض الدوائر رغم أنه عيّن ما يقرب من أربعين ألف مراقب للصناديق فى جميع أنحاء البلاد. وفى النهاية عندما علم فى مساء يوم الانتخابات باحتمال خسارته أقدم فى تصرف غير مسبوق على إعلان فوزه. وقد استمر هذا الخروج على القانون من جانبه حتى انتهاء الإجراءات القانونية للتصديق على نتيجة الانتخابات فى مجلس صيانة الدستور؛ إذ لم يأبه بالإجراءات القانونية لتقديم الاحتجاجات إلى مجلس صيانة الدستور، ثم بعد انتهاء المهلة القانونية لتقديم الاحتجاج وبعد خطبة المرشد حاول الربط بين مطالبه وبين اضطرابات الشوارع عن طريق إثارة الجماهير وترويج الزعم بحدوث تزوير فى الانتخابات.

خطر الانتحار أو تدمير الذات:

يقول بعض الخبراء السياسيين إن تجربة الجمهورية الإسلامية على مدى ثلاثين عاما تشير إلى أن اليسار عندما يخسر فى ميدان المنافسة الانتخابية فإنه يلجأ إلى الاحتجاج وإثارة الضجة أو بتعبير آخر يدمر المقهى السياسى، ولكن لا شك فى أن هذا التوجه الذى يمثل أقصى درجات الاحتكارية يعد نوعا من الانتحار السياسى لأى حزب أو جماعة سياسية. فميدان السياسة له قواعده الخاصة وأولها القبول بقانون المكسب والخسارة. وثانيها التخلص من وهم الفوز الدائم، وثالثها عدم الاستهانة بالمنافس، وعدم الخطأ فى تقدير قدراته أو معدل إقبال المواطنين عليه، وهذا من الكوارث التى تهدد حياة السياسى. فالشخص الذى اتخذ السياسة طريقا له يعرف أن المجتمع والرأى العام ميدان للتجربة والخطأ؛ فنفس الأشخاص الذين مدوا إليه يد البيعة والتحالف وأجلسوه على مقعد السلطة بأصواتهم يمكن أن يتخلوا عنه فى اليوم التالى. وأكثر الانتقادات التى توجه للتيار الإصلاحى بعد الانتخابات الرئاسية توجه إليه من زاوية أن هذا التيار لم يراع الحرمات القانونية وحرمات أصوات المواطنين، وأنه دخل اللعبة اعتمادا على المواطنين، ولكن الحقيقة أن المراقبين السياسيين ينتقدون اللاعبين الانتخابيين الإصلاحيين لأنهم أهملوا أكثر قواعد لعبة السياسة بداهة ولجأوا للحفاظ على بقائهم السياسى أو تهديد موقف منافسيهم إلى أساليب غير موجودة فى القاموس السياسى فى أى بلد. ويرى عقلاء السياسة أن أكثر الأساليب منطقية لأى خاسر فى الانتخابات هو أن يراعى أخلاق الفوز والخسارة فى مرآة حكم المواطنين، وأن يقبل بقانون المصالحة والتعايش، وأن أسوأ خيار يمكن أن يتخذه الحزب أو اللاعب السياسى هو غرس مخالب المعارضة فى وجه المنافس أو إضاعة الوقت وخلق صراعات مرهقة انتظارا لتوقف عجلة الحكومة بدلا من التعرف على سلبيات نشاطه الانتخابى بهدف إعادة البناء وإصلاح واجهته الاجتماعية.

رسالة موسوى وكروبى وخاتمى لمراجع التقليد العظام: «لا تصمتوا»

اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٩

أرسل السادة مير حسين موسوى، ومهدى كروبى ومحمد خاتمى، يوم السبت الموافق ٧/٢٥، برسالة إلى المراجع يطالبونهم فيها بالتصدى للضغوط الأخيرة التى باتت تعانى منها قوى الإصلاح، وأن يسعوا من منطلق مكانتهم الخاصة داخل النظام إلى تحرير السجناء الذين تم اعتقالهم بدون وجه حق.

هذه الرسالة وقع عليها ثلاثتهم وبشكل منفرد مع جماعة من قوى الحركة الإصلاحية التى ناصرت مير موسوى وكروبى فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة، حيث أكدوا فيها "أن الطريق الوحيد للخروج من هذا الوضع هو الإقدام الحاسم وبشفافية إزاء الوضع الأمنى الذى خلقته أجواء ما بعد الانتخابات، بمعنى التوقف عن الاعتقالات وتحرير كافة المعتقلين، ثم التحقيق فى الاتهامات المنسوبة وفقا للقانون، وتبعاً للأخبار الواردة فى هذا السياق، فقد تم إرسال هذه الرسالة لـ آيات إيران العظام كافة، خاصة صافى ككيايكانى (جلبا يجانى)، ومكارم شيرازى، وبيستانى، ومنتظرى، واردبيلى صانعى، ووحيدى ومطالبتهم باستخدام نفوذهم لتحرير المعتقلين داخل المعتقلات.

جدير بالذكر أنه قد تواكب مع إعلان نتائج الدورة العاشرة لانتخابات رئاسة الجمهورية موجة كبيرة من الاعتقالات فى أوساط نشطاء العملية الانتخابية والمرشحين والمواطنين الذين شاركوا المسيرات السلمية، ومن ثم بدأت أمواج الاعتراضات الشعبية المختلفة ومازالت، وكذا زادت تباعا حركة الاعتقالات سواء الفردية أو الجماعية من مختلف طبقات الشعب، وأساتذة الجامعات، والنشطاء السياسيين والصحفيين، مما أعاد إلى الذاكرة عهود الظلم الأسود الأمر الذى قد يخدش من شريعة نظام الجمهورية الإسلامية.

وللأسف مازالت الأجهزة الأمنية مصرة على إتباع خيالها وإثبات أن نشطاء هذه الاضطرابات هم عملاء للأجانب والمحركين لـ ثورة مخملية، ومن هذا المنطلق يتبعون أساليب غير قانونية، وغير أخلاقية من أجل إجبارهم على الاعتراف بفرضيات واهية، وقد شاركتهم أجهزة الإعلام الحكومية فى تجسيد تلك الثورة للتأثير على الرأى العام، وكأن المسألة مجرد الانقلاب على النظام، وبالتالى دب الخوف والقلق فى قلوب الأسر على أبنائهم الذين طرقوا كل الأبواب دون مجيب، فكيف يمكن الصمت على هذا العنف الخارج عن الشريعة المحمدية؟! خاصة أن الأخبار الواردة بهذا الخصوص تفيد مدى هول الأوضاع الجسدية والنفسية لكثير من المعتقلين، تلك الاختراقات للقوانين والدستور التى لربما تعمق الفجوة بين الشعب والنظام، وتنعكس على الالتزام بمبادئ الثورة، هذا بالإضافة إلى النيل من النظام نفسه عبر افتقاره للشرعية الدولية، غير أن الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة يتجسد فى وقف مثل تلك الأجواء الأمنية، وتحرير كافة المعتقلين وإيداع الاتهامات مجرى التحقيقات القانونية.

ومن هذا المنطلق، نرغب منكم أيها المراجع العظام باعتباركم المرجع والملجأ لشعب إيران الشريف أن تتصدوا لمثل هذه الأساليب غير القانونية من قبل الأجهزة المعنية من أجل صلاح النظام، أو كما قال الإمام "فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة، ولا تصلح الولاة إلا باستقامة الرعية".

الحكومة لا يمكنها تجاهل رأى المراجع:

ومن ناحية أخرى، أكد حجة "الاسلام" محسن رهامى، إزاء نشر هذا البيان الذى يزداد أنصاره يوما بعد الآخر أن مراجع التقليد كانوا على الدوام المرجع للشعب المتدين، وأن هؤلاء المراجع العظام كانوا دائما السبيل الوحيد لحل المشكلات السياسية والاجتماعية.

وأوضح رهامى حول أهداف الموقعين على هذا البيان وأنصارهم أن الناس تذهب للمراجع وكأنهم يقولون إننا لن نذهب إلى الدول الأجنبية أو أحزابهم، وكذا هو حال الموقعين على البيان، فإنهم لم يرسلوا بيانهم هذا إلى أى جهة غير جهة المراجع.

وفيما يتعلق بالاضطرابات وتزايدها أكد رهامى أن نزول الملايين إلى الشوارع وبشكل سلمى لتحديد وحسم نتائج تلك الانتخابات يعنى بدوره أنهم لم يرغبوا فى الوقوف وراء هذه الجهة الخارجية أو تلك أو وراء هذا الحزب أو تلك الجماعة، ولكن تزايد الاضطرابات والطرائق التى يتم التعامل بها معها قد تذكر الناس بأحداث ٥ يونيه من عام ١٩٦٣ (تلك الأحداث الدامية التى مارسها نظام الشاه ضد رجال الدين فى مدينة قم الدينية)، والمسألة الآن أن بعض النخب والشعب نزلت للاعتراض، ثم اتجهوا إلى المراجع، ومن ثم نطالبهم بمساعدتهم. ومن جانبه رد رهامى عما إذا

كان بمقدور المراجع مساعدة هؤلاء المعتقلين فى ظل الظروف التى تمر بها إيران قائلا: "إن هذا البيان لن يمضى بلا تأثير، والحكومة لن تستطيع إغفال رأى المراجع، فالحكومات غير الدينية حتى تعمل برأى مراجعها، وقطعاً الحكومات التى تستمد مشروعيها من الدين، لا يمكنها إغفال رأى مراجع الدين".

وفى هذا السياق أيضا أوضح "عليرضا حسيني بهشتي" عضو لجنة متابعة أوضاع المعتقلين أن مراجعنا العظام كانوا ملجأ الشعب خلال المائة عام الأخيرة، ومن ثم فإن طرح القضايا القومية عليهم أمراً طبيعياً.

ومن هذا المنطلق، تم إرسال هذه الرسالة إلى المراجع العظام لكى يقومون بأداء رسالتهم تجاه الشعب، وقد وقع عليها بعض من العناصر الإصلاحية والمبدئية ومن جملتهم مرتضى الويرى، وسيد كاظم اكرمى، ورحيم ابو الحسينى، وهاشم آقاجرى، ومحسن آرمين، ومحسن رهامى، وسيد محمد رضا، وسيد عليرضا حسينى بهشتى، ومحمد رضا تاجيك، وعباس عبدى.

نظرة على المستقبل السياسي لرفسنجاني

هومان دوراندیش | عصر إيران ٢٦/٨/٢٠٠٩م



قبل عقد من الزمان ذاق هاشمي رفسنجاني مرارة النقد الراديكالي في مواجهة الإصلاحيين. وكان النقد اللاذع القاسي من جانب أكبر كنجي وعباس عبدي ومحمد قوتشاني لأفعال رفسنجاني طريقته السياسية اولى حلقات مسلسل تشويه الصورة القوية لرفسجاني لدى الرأي العام الإيراني.

ومع انتهاء عهد الإصلاحات ومجيئ اليمينيين الشباب عاش رفسجاني أشكالا جديدة من ضعف قوته السياسية. وإذا كان الإصلاحيون الراديكاليون قد قاموا من خارج البنية الحقيقة للسلطة بنقد رفسنجاني، فإن اليمينيون قد أشهروا سيف النقد والتشويه ضده من داخل هذه البنية.

ومع أن مشروع نقد رفسنجاني وتشويهه قد بدأ من جانب اليمين الراديكالي أثناء الانتخابات الرئاسية التاسعة، فإنهم في الانتخابات الرئاسية العاشرة قد ادخلوا هذا المشروع مرحلة جديدة غير مسبوقة في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد بدأ النقد الجرئ المكشوف لرفسنجاني مع حديث أحمدي نجاد في مناظرته مع مير حسين موسوي، وكانت رسالة رفسنجاني للزعيم قبل الانتخابات، وصمته الاعتراضي بعد الانتخابات، وحديثه في خطبة آخر جمعة خطبها والأهم من كل هذا عدم حضوره مراسم تنصيب أحمدي نجاد قد دفعت اليمين الراديكالي لشن هجوم شامل وكاسح على شخص رفسنجاني الهجوم الذي تجاوز كل حدود النقد الراديكالي ودخل مرحلة السب والقذف.

وعلى مدى الفترة الاخيرة بدأت وجوه أصولية متطرفة في المجلس وخارج المجلس الثامن في الدعوة لمحاكمة رفسنجاني بسبب مواقفها السياسية التي تبنها على مدى الأشهر الأخيرة.

وفي الفترة الاخيرة أيضا وصف أحد النواب الأصوليين في المجلس في حواره مع وكالة أنباء فارس الأصولية رفسنجاني بلقب «أكبر شاه» (أي أنه يريد أن يكون مثل الشاه)،

واستخدام هذه الادبيات إن دلت على شيئ فإنها تدل على أن الناقدين من هذه النوعية قد أخذوا ضوءا أخضر. شيوع هذا الأمر جعل المحللون السياسيون يتسألون، كيف سيكون مصير رفسنجاني في نظام الجمهورية الإسلامية؟

هل سيبقى رئيسا لمجلس الخبراء ورئيسا لمجمع تشخيص مصلحة النظام، هل سيكون بإمكانه أن يتحدث مرة ثانية إلى الشعب الإيراني من خلال صلاة الجمعة؟ وإذا من الملاحظ أن هناك إرادة بين اليمين الراديكالي للقضاء على رفسنجاني فهل ستتحقق هذه الإرادة وهل سيقضي على رفسنجاني أم سيلجأ إلى حيلة ويفرض ظروفا جديدة؟

ولو أن رفسنجاني متاكد من أنه يجب عليه مغادرة المنصب والسلطة، هل للحفاظ على النظام سيفضل العزلة في شيخوخته أم أنه سيخوض المعركة وينزل الساحة الوغى لمواجهة اليمينيين المتطرفين؟

الخلاصة مصير رفسنجاني يشوبه الغموض. البعض يعتقد أن رفسنجاني من الناحية السياسية قد انتهي. وليس اليمينييون المتطرفون هم الذين يتصورن هذا الأمر فقط، ولكن هناك أشخاص خارج بنية السلطة في نظام الجمهورية الإسلامية يعتقدون نفس الرأي. كما أن جواد طباطبائي أعلن قبل انعقاد الانتخابات أن رفسنجاني قد انتهى سياسيا.

لكن هل صحيح أن «رجل السياسة» في الجمهورية الإسلامية اقترب أو كاد من الإحالة للتقاعد؟ في موضوع مستقبل رفسنجاني السياسي هناك تخمينات وتوقعات كثيرة:

يتم عزله من مجلس الخبراء، وهذا الأمر بالنظر إلى الاجواء الداخلية في مجلس الخبراء يبدو بعيد؛ لانه على الرغم من قيام أحمد خاتمي ومحمد يزدي بالترويج لهذا الأمر إلا أن أغلبية المجلس تقف في الجانب المعارض تماما لعزل رفسنجاني، ولو كان الأمركذلك لما انتخبوه رئيسا ولما حصل على نسبة التصويت العالية التي أحرزها.

انفصاله عن موسوي والصمت على ما يحدث في المجتمع من أحداث على الصعيد السياسي، واحتمالية حدوث هذا الأمر ليست كبيرة؛ لأن هاشمي لو كان يريد الصمت وعدم الخوض فيما يحدث لكان يجب عليه من البداية التصديق على نتيجة الانتخابات، وبعد ذلك أيضا كان يجب أن يحضر مراسم تنصيب أحمدي نجاد.

وعلاوة هذا يعرف رفسنجاني جيدا أنه أن حركة موسوي هي ضد التيار السياسي الذي يسعي في النهاية لإلغائه من رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام ورئاسة مجلس الخبراء.

أن رفسنجاني في هذه المرحلة العمرية تروتسكي الثورة الإيرانية حتى يغلق باب الانحراف في الثورة، وهذا التصور يبدو أنه مستبعد لأبعد حدود الاستبعاد؛ لأنه على الرغم من أنه كان لفترة ثوريا لكنه تدجن على مدى سنوات في "بيت السلطة" ومن الطبيعي أنه مثل أي سياسي ثوري تجاوز مرحلة العنفوان الثوري والأفعال الراديكالية.

وعلاوة على هذا على الرغم من تاريخه الثوري إلا أن رفسنجاني بالأساس ذو طبيعة محافظة.

أن يستقيل من كل المناصب السياسية وبهذا الشكل يعلن على الملأ معارضته العميقة للعملية السياسية القائمة في المجتمع. وكانت قد سرت إشاعة استقالة رفسنجاني في أنحاء البلاد بعد الانتخابات، ولكن كان واضحا أن هذه الشائعة من دواعي الحرب النفسية التي يشنها اليمين على رفسنجاني.

وحول احتمالية الاستقالة يجب القول أن سلوك رفسنجاني السياسي لا يوحي بأن درجة تحقق هذا الأمر مرتفعة.

يري رفسنجاني أن سياسات حكومة أحمدي نجاد مؤشرا على إصابة الجمهورية الإسلامية بالانحراف عن الخط الذي رسمه مؤسسو النظام وبناء على هذا من المحتمل أن يترك الساحة للأشخاص الذين يعتبرهم قوى سياسية خطرة غير أصيلة في النظام.

وعلاوة على هذا تفيد أحاديث أهل السياسة أن رفسنجاني لديه من الدوافع الكثير للبقاء في مجلس الخبراء ومنع اليمين الراديكالي من الانفراد به.



وفي حال اعتزال رفسنجاني رئاسة مجلس الخبرا من المحتل وبشكل كبير أن يجلس أحمد جنتي أو الشيخ محمد يزدي على مقعد الرئاسة، وهذا الأمر من وجهة نظر رفسنجاني بداية ظهور انحراف كبير في تاريخ الجمهورية الإسلامية.

عزل رفسنجاني من المناصب التي تقوم على التعيين وليس الانتخاب، وفي هذه الحالة سيفقد رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام وإمامة الجمعة في طهران، وسيبقى في منصب رئيس مجلس الخبراء فقط، لكن علاقاتها القديمة مع الزعيم تحول دون تحقق هذا الأمر.

ومع انه هناك تصورات أخرى مثل اعتدال رفسنجاني والتزامه المدارة حتى الانتخابات القادمة من الممكن ان تضاف إلى التصورات السابقة، لكن المؤكد أن تعقيدات السلوك الرفسنجاني تجعل من الصعب التنبؤ بما سيقدم عليه مستقبلا. والسؤال الصعب وليس من السهل الإجابة عليه أي التصورات السابقة من الممكن أن تنطبق على مستقبل رفسنجاني السياسي؛ لأنه في الأزمات السياسية تاتي لحظات مصيرية الاستفادة منها أو عدم الاستفادة من الممكن ان تحدث تغييرا في التاريخ السياسي لأمة من الأمم وكما يقول المنظرون السياسيون "لحظات انتقالية" اللحظات التي في حال استخدامها بشكل صحيح من الممكن أن تخط الطريق نحو الديمقراطية.

١٧ سؤال لرفسنجانى

إلياس نادران ■ جوان (الشباب) ٢٢/٧/٢٠٠٩

شئ عظيم أن ينتاب السيد رفسنجانى قلق بشأن وحدة المجتمع الإيرانى، وشئ عظيم أن يوصى جميع السياسيين وكافة المنظمات والمؤسسات المدنية ببذل الجهد لتحقيق هذه الوحدة والحفاظ عليها، إلا أنه فيما يتعلق بعوامل تحقيق الوحدة فى مجتمعنا، والأخطار التى تتعرض لها هذه الوحدة، فإن هناك مسائل وقضايا أخرى إذا لم يتم الاهتمام بها والالتفات إليها فسوف يغيب عنا الهدف الذى ابتغاه الموصى بها وسوف يكتنفها كثير من الغموض والإبهام. وحتى يدرك أولئك الذين استمعوا لهذه الوصية، وأولئك الذين وجهت لهم ذلك الأساس الذى بناها عليه السيد هاشمى، عليهم أن يبحثوا عن إجابات لأسئلة عدة أثارتها مجموعة المواقف التى اتخذها سيادته طوال الأسابيع الأربعة التى أعقبت نتائج الانتخابات الرئاسية، بل وحتى تلك الأقوال والتصريحات التى أعلنها فى خطبته الأخيرة فى صلاة الجمعة، ومما لاشك فيه أن الرأى العام الإيرانى لديه إجابات على هذه الأسئلة، وتتلخص هذه الأسئلة فيما يلى:

١ - إذا كان السيد هاشمى وأصدقاؤه ومرافقوه يقبلون بالفعل بمسألة سيادة القانون والشرعية والثقة فى القانون، وفى ممارسة النشاط السياسى فى إطار القانون، فلماذا لم يهتموا بالتصريحات التى أعلنها سماحة المرشد الأعلى بعد الانتخابات بأسبوع واحد - أى فى يوم ١٩ يونيو - ولماذا أقدمت المجموعة المنتسبة إليهم على مخالفة القانون ومعارضة الشرعية القانونية؟ ألم تكن هذه المسالة واضحة وبارزة فيما بينهم، خاصة فى الاتفاقات التى عقدوها بعد يوم واحد من تصريحات المرشد الأعلى؟

٢ - قام كاتب هذه السطور برفقة اللجنة المنتخبة من مجلس الشورى - البرلمان - لمتابعة الأحداث التى تلت إعلان نتائج انتخابات الرئاسة بزيارة السيد هاشمى يوم الأربعاء - ١٧ يونيو - أى بعد نتائج الانتخابات بخمسة أيام، وفى هذا الاجتماع قال سيادته عن السيد موسوى، "إن السيد موسوى يفكر فيما هو أبعد من إبطال نتيجة الانتخابات". فهل قام سيادته بأى إجراء فى مواجهة هذا المطلب للسيد موسوى لكى يوعيه بمسألة سيادة القانون والأسس الشرعية والقانونية التى بنى عليها النظام؟

٣ - هل يعقل أن يأتى سيادته بعد مرور شهر كامل على هذه الانتخابات، وكشف أدلة تشير إلى مخطط لانقلاب مخملى واعتقال جانب من مدبرى الاضطرابات ومثيرى الشغب، يأتى سيادته ويطالب بمتابعة التحقيقات فى إطار القانون، وفى إطار الشرعية، هذه دعوة مقبولة وشرعية رغم تأخرها، إلا أنه يبقى السؤال: هل هؤلاء الذين قاموا بمخالفة القانون وأثاروا الشغب فى الشوارع ودبروا لهذه الاضطرابات عن طريق شبكات هرمية، فى رأى سيادته يجب أن يحاكموا ويعاقبوا أم لا؟

٤ - إنه لأمر مقبول أن يكون لدى المسئولين عن المطالبة بالحرية بعض الأشخاص الذين من الممكن أن يكون قد تم اعتقالهم عن طريق الخطأ أو أنهم قاموا بمخالفات بسيطة، أما إذا قام أخو زوجة أحد زعماء مثيرى الشغب بإدارة وتوجيه جانب من هذه الاضطرابات، وأنه كان قد تم اعتقاله قبل عشر سنوات مع سيدة ذات سوابق فى التعاون مع المنافقين - مجاهدى خلق - فى أحد المنازل السرية، وأنه اعترف بإدارته لجانب من أعمال الشغب، وقام بعدة زيارات للولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة وحصل على الجرين كارت لتسهيل زياراته هذه، فهل يجب إطلاق سراح شخص كهذا؟

٥ - هل إذا قام البعض ممن ينسبون إلى الجامعة الإسلامية الحرة "دانشكاه آزاد إسلامى" بإنفاق وصرف مبالغ ضخمة من مخصصات الجامعة فى الحملة الانتخابية لمرشح بعينه، لا يجب محاكمتهم؟

٦ - هل إذا قام منسوبون لشخصيات رفيعة فى النظام، عن طريق التفاهم مع أفراد فى المملكة العربية السعودية، بتأمين أموال لدعم الحملات الانتخابية و"تنظيم الأصوات" وبعدها "تنظيم الشغب"، فهل لا يجب مساءلة هؤلاء الأشخاص والتحقيق معهم ومحاكمتهم؟

٧ - خلال الاجتماع الثانى الذى جمع كاتب هذه السطور ضمن اللجنة المختارة من قبل مجلس الشورى الإسلامى مع السيد هاشمى رفسنجانى، أثيرت مسألة أن السيدة فائزة هاشمى قد صرحت خلال حديث أدلت به يوم المسيرة التى جرت فى شارع آزادى بطهران يوم ١٥ يونيو - أى ثالث يوم ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية - بتصريحات مثيرة مناهضة للنظام، وتكذيباً لهذه المسألة طالب سيادته أن يرى السى دى الذى سجلت عليه هذه التصريحات، والتى استمرت لإحدى

عشرة دقيقة، وتم إرسال هذا السى دى لسيادته كوثيقة ودليل إثبات، إلا أنه إلى الآن لم يصدر عن سيادته أى تعليق أو رد فعل على هذا الدليل، فهل يرى سيادته أنه من الأصلح أن يتم نشر هذا الحديث ومحتويات هذا السى دى على الرأى العام.

٨ – وعلى السيد هاشمى أن يجيب على هذا السؤال، وهو هل يجب إطلاق سراح هؤلاء الذين قاموا بالتخطيط لشن هجوم على معسكر قوات البسيج الواقع على طريق "محمد على جناح" بهدف الاستيلاء على العشرات من قطع الأسلحة الخفيفة؟

٩ – وهل يجب إطلاق سرح مثيرى الشغب الذين تلقوا تدريبات فى الإمارات واعترفوا بحضورهم لاجتماعات مع إبنة السيد ديك تشينى؟

١٠ – وهل يجب عدم محاكمة هؤلاء المخططين والمنفذين لعمليات اشتباكات الشوارع التى كانت تنظم وتدار وتنفذ عن طريق شبكات وسائل الإعلام والقنوات الفضائية الأجنبية؟

١١ – وهل قيام المركز الانتخابى لأحد المرشحين بتأجير "القناة الفضائية زنجازنج" – رنكارنك التى لها سوابق طويلة فى النشاط المناهض للنظام الإسلامى وكبار المسئولين فى النظام، لا يعد جريمة من وجهة نظر السيد هاشمى؟ وهل قيام مثل هذا المركز الانتخابى بتشكيل مركز لإدارة حرب نفسية وإعداد تقارير وبرامج لـ "بى بى سى" وصوت الولايات المتحدة، لا يعد عملاً من شأنه الإضرار بالأمن القومى؟

١٢ – وهل لا يجب إطلاع الناس والرأى العام على حقيقة هذه الأحداث التى وقعت من ناحية مداها وطبيعتها؟ كان السيد موسوى قد صرح فى حديث له مع التايمز اللندنية: "إن الفوز فى الانتخابات أو خسارتها ليس هو موضوعنا، فقد جئت من أجل التغيير، وجزء من هذا التغيير كان قد بدأ قبل الانتخابات، وسوف يستمر هذا التغيير بعدها" ألا يجب أن يعرف الشعب العلاقة التى تربط هذه التصريحات الاستراتيجية بهذه الاضطرابات وهذا الشغب؟

١٣ – هل إذا كان الجناح المنافس للسيد هاشمى قد قام بإصدار بيانات شبيهة بذلك البيان الذى أصدره السيد موسوى، وبيان جمعية "رجال الدين المناضلين" – مجمع روحانيون مبارز – فهل كان سيادته سيلتزم الصمت، ويغض الطرف عن مثل هذه البيانات؟

١٤ – لقد صور السيد هاشمى أوضاع البلاد فى خطبة الجمعة وفى رسالته لسماحة المرشد الأعلى على أنها أزمة حقيقية، فهل يرى سيادته أن جذور هذه الأزمة لا تستحق أن يتم التحقيق فيها ومحاكمة المتسببين فيها والمثيرين لها.

١٥ – السيد هاشمى بوصفه إحدى الشخصيات البارزة فى النظام الإسلامى، وكما قال إنه يستند إلى خبرة ٦٠ عاماً من العمل فى ثورة الإمام الخمينى، فما هى المساعدة التى قدمها إلى المؤسسات الحكومية لكشف هؤلاء الذين خططوا لهذه الأزمة ومحاكمتهم؟

١٦ – لقد أشار سيادته فى خطبة الجمعة لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وسلوك الإمام على رضى الله عنه، وقال إن الإمام على تغاضى عن حقه فى سبيل تحقيق الوحدة، وتنازل عن الخلافة والحكومة، فهل السيد هاشمى يوصى نفسه أو أصدقاءه بهذه الحكمة التاريخية؟ أم أنه يوجهها لمنافسيه السياسيين فقط؟ أم أنه يطرحها لشخصيات أخرى ومناصب ومراكز أخرى فى النظام؟

١٧ – أليس من الأفضل أن يقوم السيد هاشمى بمراجعة مجموع خطبه وتصريحاته، وما حدث من وقائع وأحداث خلال هذا الشهر الفائت حتى يتضح له من هم الذين ظلوا على وفائهم وإخلاصهم لعمود خيمة الثورة الإسلامية أى ولاية الفقيه، وهى الذكرى التى تركها لنا الإمام الخمينى الراحل وهديته الروحية للأمة الإيرانية، ومن هم الذين اهتموا بمسيرة الاستقرار والوحدة والتضامن التى يعيشها الشعب الإيرانى على محور ولاية الفقيه؟ ومن هم الذين استهدفوا خلق الأزمة فى البلاد بإصرارهم على مسلكهم المشين المنافى للشرعية وبإتاحتهم المجال لمثيرى الشغب وبتوجيههم السياسى لكل هذه الأعمال؟

هؤلاء الذين ألقوا ببذور "الشك" أثناء "الفتنة" فى سلامة الانتخابات ونزاهتها بين الخاصة والعامة، هؤلاء الذين أخفوا الحقيقة، يجب أن تتم مساءلتهم ومحاكمتهم أمام الواحد القهار، وأمام الزعامة، وأمام النظام الإسلامى والشعب الواعى اليقظ على "ما قالوه ولم يكن يجب أن يقولوه" وعلى "ما كان عليهم أن يقولوه ولم يقولوه" وعلى "ما فعلوه ولم يكن عليهم أن يفعلوه" وعلى "ما كان عليهم أن يفعلوه ولم يفعلوه".

تحليل الخطاب فى خطبة رفسنجانى لصلاة الجمعة

روزبه إيران ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٩

أثارت خطبة الجمعة التى ألقاها آية الله هاشمى رفسنجانى بعد الأحداث التى تلت نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة ردود فعل واسعة داخلية ودولية وكانت لها انعكاسات مختلفة.

فمن ناحية، وجه أشخاص مثل المسئول عن صحيفة كيهان، والأمين العام لحزب المؤتلفة، ورئيس جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم، ونائب ممثل الزعيم فى جيش حراس الثورة، وآية الله خزعلى، وعدد من نواب مجلس الخبراء، هجوماً شديداً للتصريحات التى وردت فى هذه الخطبة التى ألقاها رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام. ومن ناحية أخرى، لاقت هذه الخطبة وما ورد بها من تصريحات ترحيباً لدى أشخاص آخرين من أمثال سيد محمد خاتمى، وعماد افروغ، ومحمد رضا باهنر، والدكتور مطهرى، ومجيد أنصارى، والأمين العام لمجتمع زينب، وعدد من نواب مجلس الشورى الإسلامى، ومجلس الخبراء، وأعضاء الأحزاب مثل مجمع رجال الدين المناضلين، وحزب المشاركة، ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية.

ونظراً لأهمية ما ورد فى هذه الخطبة من تصريحات وآراء وأفكار فسوف تتعرض هذه المقالة لتحليل الخطاب على أساس محددات أربعة:

- المصطلحات والمفاهيم الرئيسية والإيجابية.
- المصطلحات والمفاهيم السلبية.
- روح النص: "نص الخطبة".
- الافتراضات المسبقة لدى الناطق بها.

١ - المصطلحات والمفاهيم الرئيسية فى الخطبة:

الشعب - القانون- الجمهورية الإسلامية - سلطة الشعب - الوحدة - ثقة الشعب - جهاد الشعب - دماء الشهداء - المناظرة - المسائل العقلانية المنطقية - الصبر والحلم- الترابط - تنافس الأحزاب والجماعات - الحركة صوب تنفيذ أهداف الثورة الإسلامية- البناء - التضامن مع تطييب خاطر المتضررين من الأحداث الأخيرة.

٢- المصطلحات والمفاهيم السلبية:

الشك - استغلال الأعداء - الدعايا الكاذبة - ملامة الأعداء وشماتتهم - انخفاض ثقة الشعب والجماهير- الحقد - التفرقة - تهديد الأعداء - التجاوز على القانون - الأزمة - الضغوط والرقابة.

٢- روح النص:

المقصود بروح النص هنا هو الصورة العامة أو المعنى الكلى لنص الخطبة، وهو المعنى أو الخلاصة الرئيسية التى ستبقى كصورة عالقة بالذهن، وهى الجملة أو العبارة التى يعتمد عليها المعنى الأساسى للنص، وتظل عالقة بذهن القارئ أو السامع مدة طويلة بعد قراءة النص أو سماعه.

وتأسيساً على هذا التعريف فإن روح الخطبة التى ألقاها هاشمى رفسنجانى فى صلاة الجمعة الأخيرة يمكن أن نجدها ملخصة فى جملته التى قال فيها:

"القضية المهمة بالنسبة لنا هنا هى أن نستعيد ثقة الشعب والجماهير، تلك الثقة التى تعرضت اليوم للنقصان والتلاشى.

٣- الافتراضات المسبقة:

وهذه الافتراضات المسبقة هى التى تشكل الأفكار المقبولة والأحكام المسبقة، وأساس الاستدلال والاستنتاج الذى يقوم به الكاتب أو الناطق بالخطبة.

وبناء على هذا التعريف، فإن الافتراضات المسبقة هذه هى التى تمكن المحلل للخطاب من متابعة ما هو وراء السطور والجمل أو الوصول إلى الأهداف الحقيقية للمتحدث أو الناطق. وطبقاً لهذا الوصف فإن الافتراضات المسبقة الرئيسية للسيد رفسنجانى فى نص خطبته هذه تتلخص فى النقاط التالية، والتى أخذت كجمل بعينها من نص الخطبة:

١- الجمهورية الإسلامية ليست عبارة لفظية شرفية والجمهورية والإسلامية يجب أن يكون كلاهما معاً.

٢- من ناحية الدستور الإيرانى فإن كل شئ فى بلادنا يجب أن يكون فى يد الشعب.

٣- إن الأساس الفقهى الذى بنى عليه الإمام الخمينى هو أن الحكومة الإسلامية لا تقوم إلا بوجود الشعب فيها وإذا لم يرض هذا الشعب عنها فلن تكون هناك حكومة إسلامية على الإطلاق.

٤- ماذا كانت تريد الثورة الإسلامية؟ يقول الإمام الخمينى إن ما أريده هو الحصول على قلب الناس وتعاطف الجماهير ومحبتهم.

٥- لم يكن تعامل الرسول صلى الله عليه وسلم فى مجتمعه

متوسلاً بالقوة والإجبار ولا بالسلطة والتسلط والسيطرة بل كان مع الناس وبهم.

٦- لقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم فى حياته يمارس دور المراقب على الدوام وحرص على ألا يضيع أى حق من حقوق أفراد مجتمعه الإسلامى الحق.

٧- لقد حقق رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم انتصارات عظيمة فى ظل الوحدة والاتحاد.

٨- لو لم تحدث مشاكل فى هذه الانتخابات، لكنا قد خطونا أعظم خطوة فى طريق تحقيق أهداف الجمهورية الإسلامية.

٩- الدعاية الكاذبة والعمل الخاطئ الذى قام به التليفزيون والإذاعة أدى إلى زرع بذور الشك فى قلوب الشعب.

١٠- هناك قطاع كبير من شعبنا الواعى اليقظ يقول: لقد أصبح لدينا شك بالفعل ودخل الشك إلى قلوبنا.

١١- لو قبلنا أن نعمل فى إطار القانون وفتح أبواب النقاش والمباحثات والمناظرات، فسوف نصل إلى الإقناع والاقتناع فى أقصر مدة ممكنة.

١٢- إن الثقة التى دفعت الشعب لأن يشارك فى الانتخابات بكل هذه الكثافة والفعالية قد تعرضت للتناقص والتلاشى.

١٣- إن أعداءنا يتشامتون فينا بسبب اعتقال وسجن أشخاص تحت مسمى (رهن التحقيق فى الأحداث التى تلت الانتخابات) هؤلاء الأعداء يسخرون منا ويتضاحكون علينا ويضعون المخططات ضدنا.

١٤- يجب علينا أن نحافظ على المراجع دائماً إلى جانبنا وفى صفنا، وأن نعتمد عليهم.

١٥- إن الشوارع المليئة بالعناصر والأفراد والأشخاص حماة الإمام الخمينى والملتزمين هى التى أسقطت الدولة والحكومة البهلوية المغرورة المتكبرة عندما كانت هذه الحكومة فى أقصى قوة لها وتتلقى مساعدات ودعما من الشرق والغرب.

ويجب هنا الالتفات إلى أن هذه الخطبة التى ألقاها هاشمى رفسنجانى فى صلاة الجمعة أحاطت بها ظروف وأوضاع شكلها المناخ السياسى والاجتماعى فى إيران الذى تأثر بشدة بالمسائل والقضايا والأحداث التى جرت بعد انتخابات رئاسة الجمهورية، والاعتراضات التى أبداها الشعب والجماهير الإيرانية والمواقف الانتخابية والاعتراضية التى وقفها المهندس مير حسين موسوى، والشيخ مهدى كروبى، وإلى حد ما محسن رضائى المرشحين الثلاثة الآخرين فى الانتخابات العاشرة لرئاسة الجمهورية الإيرانية، والتى وجهوها للمسائل والقضايا التى شابت هذه الانتخابات.

وعلى الساحة الدولية أيضا كان للأحداث التى وقعت فى إيران بعد الانتخابات ردود فعل واسعة وصرح زعماء الدول المختلفة ومعهم شبكات الأخبار والإعلام العالمية والصحافة الدولية بوجهات نظرهم إزاء التحولات الحادثة فى إيران.

كما أن رفسنجانى أيضا جاء إلى جامعة طهران لإلقاء هذه الخطبة كخطيب الجمعة المؤقت لمدينة طهران بعد صمت غير مسبوق إزاء المسائل والقضايا التى أعقبت الانتخابات، وفى مناخ مفعم بالحساسية والتوتر فى الداخل والخارج.

وخلال هذه الظروف والأوضاع ووسط هذا المناخ قام هاشمى رفسنجانى بشرح وتبيين منهج رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم فى الاهتمام بحقوق الناس والشعب، وجهوده صلى الله عليه وسلم وسعيه الحثيث للتآخى بين المسلمين، حيث أكد هاشمى رفسنجانى أن انتصارات النبى الأعظم تحققت فقط فى ظل الوحدة والاتحاد، وكان تعامل الرسول الأعظم مع الناس أنفسهم وكانوا هم وسيلته ولم يتوسل لا بالقوة ولا بالسلطة، وبين رفسنجانى أن منهج الرسول محمد صلى الله عليه وسلم هو الذى يجب أن يكون منهاج العمل وملاك الأمر وأساس النظام فى الجمهورية الإسلامية، وأكد رفسنجانى على ضرورة الوحدة والاتحاد ونبذ الفرقة والتخلص من الأحقاد، وأصر على أنه يجب الوقوف فى وجه استغلال الأعداء وأطماعهم.

كما قد هاشمى رفسنجانى فى خطبته هذه بعد ذلك تحليلاً حول أن الشعب هو صاحب المكانة الرئيسية والأساسية فى نظام الجمهورية الإسلامية، ولإضفاء الشرعية ولإثبات دعواه فى هذا الشأن أورد بعض المرويات والأحاديث المؤكدة واستند إلى تحليلات لحياة الرسول الأكرم ومنهجه فى إدارة الدولة الإسلامية، كما قام كذلك بإيراد بعض الأقوال والعبارات المأثورة عن الإمام الخمينى مبيناً وجهة نظر الإمام فيما يتعلق بدور الشعب ومكانته فى نظام الجمهورية الإسلامية، وذكر رفسنجانى صراحة أن الأساس الذى بنى عليه مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية كان يتلخص فى قوله رحمة الله عليه "إن لم يكن الشعب راضياً فلن تكون هناك حكومة إسلامية".

بعد ذلك عرج رئيس مجلس خبراء الزعامة، فى إطار تحليلى على ضرورة استعادة ثقة الشعب التى تعرضت للانتقاص، وهى العبارة التى تعتبر أساس خطبته، وقدم المقترحات الستة التى يعتبر بعضها من الحقوق الأساسية للمواطنين مثل حرية الصحافة والإعلام وفتح المجال أمام المناقشات والحوارات المتعقلة، وهى الحقوق التى وردت صراحة وبشكل شفاف وواضح فى دستور الجمهورية الإسلامية والتى كانت جزءاً من أهداف الثورة الإسلامية العظيمة التى قام بها الإمام الخمينى.

وكان موضوع تمسك الجميع بمن فيهم السلطة وقوات الأمن والنظام والحرس والشعب والمعارضين، بالقانون والدستور من الموضوعات المحورية الأخرى التى كانت بين

المقترحات الستة التي أوردها رفسنجاني، وهذا الموضوع لقى ترحيبا من كافة التيارات تقريبا.

ومن المقترحات الأخرى التى قدمها رفسنجانى موضوع إطلاق سراح المعتقلين فى الأحداث الأخيرة التى تلت الانتخابات، والذين نجد من بينهم عدداً من الشخصيات السياسية البارزة أمثال المهندس بهزاد نبوى، والدكتور أمين زاده، والدكتور ميردا مادى، والدكتور رمضان زاده، والدكتور تاج زاده، وسعيد حجاريان، والمهندس صفايى فراهانى، ومحمد عطر يانغر.

ويبدو أن هذا المقترح الأخير قد وضع فى الحسبان تصريحات المرشد الأعلى للنظام التى وجهها للدول الخارجية، والتى أشار فيها إلى أن المسائل والقضايا الداخلية فى إيران ماهى إلى خلاف أسرى عائلى. وعلى هذا الأساس فمن البديهى إذا كان هذا الرأى للمرشد الأعلى هو أساس التعامل مع الموضوع وملاك الأمر فيه، فإنه لن تكون هناك ضرورة لاستمرار اعتقال بعض الأشخاص الذين يوجد بينهم من كانوا فى زمرة المسئولين فى نظام الجمهورية الإسلامية خلال سنوات سابقة. ورفسنجانى إذ يقدم هذا المقترح فإنه يثبت بذلك تأكيده رأى المرشد الأعلى فى هذا الموضوع، وتعتبر التفاتة ذكية منه لهذا الرأى.

واللافت للنظر فى هذا الموضوع هو أن وسائل الإعلام ووكالات الأنباء تناقلت بعد هذه الخطبة بأربعة أيام خبراً نقلته عن أحد كبار قادة جيش حراس الثورة (القائد يد الله جوانى) مفاده أن لاستعادة و "إعادة بناء الثقة لدى الشعب" فإنه يجب أن تذاع اعترافات المعتقلين عن طريق الإذاعة والتلفزيون.

وكما هو واضح فهذه الفرضية بتعرض ثقة الشعب للاهتزاز والنقصان قد طرحت أيضاً من قبل جيش حراس الثورة. وهذا التوجه من جيش حراس الثورة يتطابق تماما مع تحليل رفسنجانى للأوضاع الحالية فى البلاد، والتى تشرف على حالة من فقدان الثقة واهتزازها لدى الشعب والجماهير.

إلا أن هناك تفاوتاً بين هذا التوجه من جيش حراس الثورة، ووجهة نظر رئيس مجلس الخبراء بهذا الشأن. ومرد هذا التفاوت يعود إلى طريقة كل منهما فى استعادة هذه الثقة المفقودة لدى الشعب، فيما يرى هذا القائد من جيش حراس الثورة ومن يوافقوه الرأى أنه لاستعادة الثقة يجب إذاعة الاعترافات المأخوذة من المعتقلين فى الإذاعة والتليفزيون. نجد آية الله رفسنجانى كمناضل قبل الثورة ذاق وعانى من مرارة السجون فى عهد الشاه الظالم المستبد، فهو يعرف تماماً أنه على فرض أن هناك اعترافات أخذت من أشخاص مثل بهزاد نبوى، وسعيد حجاريان، ومحسن ميردامادى، وعبد الله رمضان زاده، ومحمد عطر ياتغر، ومحسن أمين زاده، ومصطفى تاجزاده، ومحمد قوجانى وغيرهم، فإن هذه الاعترافات تلغى حيثية هؤلاء الذين أخذوا من هؤلاء الأفراد هذه الاعترافات قبل أن تلغى حيثية هؤلاء الأفراد أنفسهم، وتدين من أخذوها قبل أن تدين المعترفين بها، وسوف تسرع من وتيرة فقدان الثقة لدى الشعب، وسوف تعمل على اهتزاز هذه الثقة بشكل أشد، لذلك يقترح رئيس مجلس الخبراء لكى تتحقق استعادة الثقة لدى الشعب فإنه يجب فتح هذا المناخ المغلق، وإطلاق سراح المعتقلين، وتطييب خاطر المصابين والمتضررين.

النتيجة والخلاصة:

إن هاشمى رفسنجانى بوصفه أحد الوجوه والشخصيات البارزة فى النظام يسعى فى خطاب هذا النص/ الخطبة لأن يؤثر تأثيراً إيجابيا على الشعب والجماهير التى حازت فى تحليله الدور الأساسى والأصلى فى الجمهورية الإسلامية.

ونظرة إلى مجموعة المصطلحات والمفاهيم الرئيسية الإيجابية فى هذا النص/ الخطبة، تثبت حقيقة مفادها أن آية الله رفسنجانى قد اهتم اهتماماً خاصاً فى هذا النص بالشعب، وسلطة الشعب، ومكانة الشعب، وضرورة تمسك الحكومة والشعب بالقانون والدستور. ومن ناحية أخرى، فإن التدقيق فى المصطلحات والمفاهيم السلبية يشير إلى أن السيد هاشمى رفسنجانى لديه قلق شديد إزاء مواضع ثلاثة: فقدان الثقة لدى الشعب، واستغلال الأعداء لهذا الوضع، والتفرقة بين مختلف التوجهات والعناصر التى تشملها جماهير الشعب الإيرانى.

ودراسة الافتراضات المسبقة وروح النص فى هذه الخطبة تثبت أن هذا الخطاب بتقديمه لتحليل لحياة الرسول الكريم وأقواله وأفعاله والأسس الفكرية والفقهية التى قامت عليها أفكار مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية يسعى لأن يؤكد "أن الحكومة الإسلامية لا تستقيم أبداً ولا تصح إلا بمشاركة الشعب وحضوره ووجوده" ولذلك فإن كسب ود الشعب ومحبته والوصول إلى قلبه كان هو الهدف الأساسى والأصيل فى الثورة الإسلامية. ومن هذا المنطلق وبالإشارة إلى أن المناخ الذى أعقب الانتخابات قد تسبب فى فقدان ثقة الشعب إلى حد ما، يقدم هاشمى رفسنجانى المقترحات الستة للخروج مما سماه بالأزمة.

وفيما يتعلق بتأثر الخطاب فى هذا النص بالخلفية التى أنتجته يجب القول بأن هذا الخطاب نتيجة لتأثره بالمناخ السائد والخلفية الاجتماعية وراءه قد اهتم بالنقاط التالية:

أ - منع ومواجهة استغلال الأعداء لهذه الأوضاع بالتنبه للمناخ الدولى الذى ظهر بعد الأحداث التى أعقبت الانتخابات.

ب - تهدئة الجو والمناخ السياسى، والاجتماعى بالامتناع عن

الكلام بلهجة التحقير والاستفزاز والتهديد بالشعب وتقديم أدنى حد من الاستجابة والاهتمام بمطالب المعارضين.

ج - السعى لترغيب المجتمع فى ضرورة الاتحاد والترابط والوحدة بين مختلف عناصر الشعب ومكوناته وإزالة الأحقاد.

د - إلغاء الخط الدعائى والإعلامى الذى يسعى لإشعال نار الخلاف والاختلاف بين كبار المسئولين فى النظام.

أولاً: أن تأكيد السيد رفسنجانى عدة مرات على ضرورة الوحدة إنما كان فى نفس الاتجاه ومن نفس المنطلق الذى انطلقت منه تصريحات المرشد الأعلى للنظام يوم ١٣ رجب، والذى تحدث فيها ضمن التأكيد على ضرورة الوحدة بين عناصر الأمة بشكل صريح عن نجاح الأعداء فى إيجاد الفرقة بين عناصر الشعب عندما قال سماحته: "لقد تحقق عمل عظيم الشأن فى قضية هذه الانتخابات الصاخبة، وهذا العمل يعد حركة عظيمة قامت بها الأمة الإيرانية، فهذه المشاركة التى جلبت ٤٠ مليوناً تقريباً إلى صناديق الانتخابات، والتى تعنى نسبة ٨٥٪ من الناخبين الذين لهم حق الانتخاب، إنما تعد رقماً غير مسبوق على مستوى العالم. وهذا العمل إنما يعنى الكثير فى مجال تحقيق العزة والكرامة والاستقلال للأمة الإيرانية، هذا العمل حقق قوة عظيمة لهذه الأمة العظيمة ورفع من عزة الثورة واقتدارها، وأثبت أن هذه الثورة بعد مرور ثلاثين عاماً عليها مازالت قادرة على أن تدفع بالشعب للمشاركة والوجود فى الساحة بمثل هذه الكثافة. ولذلك بدأ الأعداء فى وضع مخططاتهم وبدأوا فى بث الفرقة بين عناصر هذا الشعب وفئاته وتوجهاته المختلفة، وقد نجحوا فى هذا إلى حد ما حتى الآن. لكن الأمة الإيرانية عليها أن تعمل على إحباط أى تحرك أو مخطط يقوم به الأعداء. (خطبة المرشد الأعلى فى ١٣ رجب).

ثانياً: على ما يبدو أن تقديم رفسنجانى لمقترح إطلاق سراح المعتقلين إنما جاء أيضاً من منطلق وفى إطار تحليل المرشد الأعلى للأحداث على أنها خلافات أسرية عائلية، حيث قال المرشد الزعيم أيضاً فى نفس الخطبة السابقة: "إن التنافس بين المرشحين لرئاسة الجمهورية فى رأينا وفى عقيدتنا وفى نظرنا إنما هو تنافس داخل الأسرة وداخل العائلة، أحياناً يتحول إلى عصبية وغضب. فالأخ من الممكن أن يقف فى مواجهة أخيه داخل الأسرة الواحدة لكن هذا لا ينفى ما بينهما من إخوة". (خطبة المرشد الأعلى - ١٣ رجب).

وأخيراً، فإن خطاب رفسنجانى فى هذا النص/ الخطبة من ناحية، حوى بعض المقلقات لدى رفسنجانى، وحوى كذلك وجهات نظره ومقترحاته كرئيس لمجمع تشخيص مصلحة النظام لاستعادة ثقة الشعب المهتزة مع الوضع فى الاعتبار ملاحظات مختلفة والتوجه والاهتمام بأدنى حد لمطالب المعترضين والمعارضين، ومن ناحية، اشتمل على سعى سيادته ومحاولته لضم سائر قطاعات النظام وعناصره، إلى جانب هذا الخطاب وفى صفه.

رفسنجانى وإدارة الأزمة

اعتماد ملى (الثقة الوطنى) ٢١/ ٧/ ٢٠٠٩

تشير خطبة السيد هاشمى رفسنجانى فى صلاة الجمعة هذا الاسبوع إلى أمر آخر، وهو لماذا تعلق الإمام الخمينى كثيرا بهذا الرجل، ولماذا اعتمد عليه فى كل الأمور الهامة والخطيرة والمصيرية للثورة سواء قبل أو بعد الثورة، ولماذا التوجه الى التلفزيون بعد ساعات من سقوط النظام الشاهنشاهى، ولماذا منحه الإمام أمر تولى الحرب، ولما كان يحول اليه حل وفصل كافة القضايا المعقدة والحساسة بعد الثورة؟

هاشمى فى خطبة الجمعة الأخيرة أكد أن قدراته فى إدارة الأزمة ليست قليلة وأنه فى الظروف الحالية لايران لديه القدرة أن يعبر بسفينة النظام بين الامواج والصخور.

الجميع كان ينتظر ما سيقوله رفسنجانى، وكيف سيخرجنا من الأزمة التى طالت شهرا، وكانت القضية أن الملايين ينتظرون بلا صبر ان يسمعوه، ومنذ يوم الثلاثاء وقد تأكد حضوره لصلاة الجمعة، بدأت مجموعة من التساؤلات والتشككات والقلق تسود الساحة والكل يسأل بعد خمسين يوما من المعاناة والصمت وأزمة غير مسبوقة تعصف بالبلاد، ما هو تحليل هاشمى للموقف، وما هو الموقف الذى سيتخذه رفسنجانى؟

اتخذ الكثير من المعارضين القرار بالذهاب إلى صلاة الجمعة، وهم يسألون أنفسهم بخوف وقلق، ليته يأتى ويقف على كل الاعوجاج والانحراف الذى تم خلال الاسبوع الماضى من قبل المسئولين فى النظام، ليته يأتى ويشير الى

الانتخابات والتشكك الموجود لدى الشعب أم أنه سيكتفى بالعودة إلى الأخوة والاتحاد؟، ليته لا ينسى أسر الضحايا فى الأحداث الأخيرة، ليته لا ينسى أن هناك الكثير من اصدقائه فى السجن، ليته لا يستسلم للتهديدات الكثيرة فى الصحف التابعة للحكومة فى الأيام الأخيرة.

وفى الوقت ذاته ورغم كل هذا الخوف والأمل لدى الشعب، لا يجب أن ننسى أن السيد هاشمى رفسنجانى يعيش تحت ضغط شديد، وربما لم يعش هذا الضغط من قبل خلال خمسين عاما من العمل السياسى، ولكنه استطاع ان يعمل بأسلوب ملائم لمسئولياته الاسلامية والأخلاقية والثورية،

وربما أن بعض الراديكاليين والمتشددين كان يتوقع اكثر من هذا من رفسنجانى، لكن يجب عليهم أن يأخذوا حقائق مجتمعنا فى اعتبارهم.

فى نفس الوقت لا يجب أن نتجاهل هذه النقطة، وهى أن رفسنجانى سعى أن يذكر المسئولين بعظمة النظام الاسلامى، والذى يتلخص فى رأى الشعب، ولأى سبب إذا فقد هذا النظام رصيده الشعبى، انهار النظام.

وربما أن هذه النقطة ستزيد حقد الأصوليين ضد رفسنجانى، إلا أنها فى الوقت نفسه قد زادت من شعبيته لدى الشعب.

مجلس تنسيق الثورة الإسلامية: خطبة رفسنجانى كانت دعما للخارجين على القانون

■ كيهان (الدنيا) ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٩

فى رسالة موجهة لرفسنجانى اعتبر مجلس تنسيق قوى الثورة الإسلامية تصريحاته فى خطبة الجمعة مصداقاً لدعم التيار الخارج على القانون.

وقد وجه أعضاء هذا المجلس بعض الأسئلة لهاشمى رفسنجانى فى هذه الرسالة المفتوحة:

١- هل سيادتك ونحن نعلم أنك لم تحضر صلاة الجمعة الأخير لساحة المرشد العلى، لم تسمع أيضاً عن طريق وسائل الإعلام أو من رجالك الثقاة أن الوجود المليونى لشعب طهران الواعى بطوائفه وأذواقه المختلفة فى تلك الخطبة الهادية المنيرة للطريق التى ألقاها ولى أمر المسلمين قد جعل تلك الجمعة من أعظم الجمع التاريخية التى ليس لها مثيل بينما تقارن أنت صلاتك بأوائل الثورة؟

٢- فى رؤية سيادتكم هل كلامكم فى الخطبة كان مصداقاً كاملا لسياسة اللا حزبية أم دعماً لتيار خارج على القانون وجماعة من الغوغاء والأوباش والذين أطلقت عليهم لقب المعتقلين السياسيين، وفى المقابل هدماً للتيار الأصولى والقيمى وملحمة وجود أربعين مليون مواطن فى الانتخابات؟

٣- هل سيادتك وقد أرشدت الجميع إلى القانون والالتزام به، هل أنت نفسك تعمل به أيضاً أم انك توصى الآخرين فقط بالعمل به، ألا تعتبر القانون فى بلدنا مجلس الوصاية والمرجع الوحيد المؤيد للانتخابات؟ ألم يؤيد مجلس الوصاية صحة الانتخابات الأخيرة، إذن فلماذا تعترض أنت عليها؟

٤- جناب السيد هاشمى، أليس التخريب وحرق المال العام وأموال الشعب ومصرع عدد من المواطنين الأبرياء وإحداث الخلل فى النظام العام للمجتمع، وترديد الشعارات ضد أركان النظام .. إلى غير ذلك، أليست هذه الأفعال خروجا على القانون؟

إذن لماذا لم توجه سيادتكم فى خطبك أدنى اعتراض على هذه المسائل ولم تدنها؟

٥- ألا يكفى حضور أربعين مليون ناخب لتأييد النظام حتى تتهمه سيادتك بأنه فاقد الثقة؟ أليس اتهام النظام بأنه فاقد الثقة هو نفسه عين الخروج على القانون؟

٦- سيادتك تقول إنهم قد نثروا بذور الشك فى الشعب فى آخر الأيام، فهل كان هذا الشك فى الشريحة الخاصة أم فى كل النظام والانتخابات، وإذا كان فقط بشأن عمل ناهبى بيت المال فهل يجب تسميته بالأزمة واللجوء إلى الأكاذيب والتشكيك فى أصل الانتخابات وثقة الشعب فى النظام؟

٧- الأخ الفاضل، ألم يكن التيار الذى تؤيده سيادتك يتهم رئيس الجمهورية بالكذب منذ فترات قبل الانتخابات، ألم

يكن يتحدث عن التزوير فى الانتخابات، ألم يكن يشكك فى الأجهزة التى يؤيدها النظام، ألم تكن هذه هى بذور الشك؟

٨- جناب السيد هاشمى، هل السادة الذين لم يتم انتخابهم من قبل الشعب، كان عندهم، بخلاف الادعاء والكلام، دليل آخر على صدق أقوالهم بشان عدم نزاهة الانتخابات؟ وإذا كان عندهم لماذا لم يقدموه لمجلس الوصاية المحترم؟ لماذا لم يستثمروا الفرصة التى أعطاها لهم المرشد الأعلى للحضور إلى مجلس الوصاية والمشاركة فى الجلسات التى دعوا إليها؟ والآن احكم سيادتك، هل هؤلاء هم فاقدو الثقة أم الأربعون مليون ناخب إيرانى الذين أنصتوا لأمر زعيمهم وصنعوا ملحمة لا مثيل لها.

وفى ختام هذه الرسالة المفتوحة ومع بيان أن هناك آلاف الأسئلة بشأن أقوال وتصرفات هاشمى رفسنجانى، وجهت له عبارة أخيرة وهى أن أزمة حزب الله تنتظر منك أن تقف خلف المرشد الأعلى وتؤدى الدين الذى عليك للنظام والثورة كما كنت فى الماضى.

أحمدى نجاد ومشائى

غلامعلى رجائى ■ تابناك (المنبر) ٢٠٠٩/٨/٣

تناولت المجالس والمحافل وأجهزة الإعلام المختلفة هذه الأيام بحث التعيينات المعلنة، وبصفة خاصة إعلان رئيس الجمهورية عن تعيين السيد اسفنديار رحيم مشائى نائباً أول له خلال الزيارة الأخيرة التى قام بها أعضاء الحكومة التاسعة لمشهد، وقبل أن نعرض رأينا سنشير إلى بعض وجهات النظر فى هذا الصدد:

١- الأشخاص والمحافل القريبة من بيت المرشد الأعلى مثل السيد أبو ترابى نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامى أعلن فى حديثه لوسائل الإعلام فى هذا الشأن عن رد الفعل الفورى من جانب المرشد ورفضه لتعيين مشائى فى منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وإقالته من هذا المنصب، وعدم تكليفه بأى من المناصب الحساسة فى الحكومة، وقد تحدث السيد أبو ترابى فى عبارته التى قد نسبها للمرشد الأعلى عن طلب عقد جلسة عاجلة لاستصدار قرار الإقالة.

٢- أصر السيد أحمدى نجاد فى حديثه يوم الثلاثاء على بقاء رحيم مشائى فى منصبه ووصفه بأنه شخص حسن الأخلاق و......... وأضاف أنه باق فى منصبه الجديد.

٣- وصف السيد ثمرة هاشمى المساعد الجديد لأحمدى نجاد فى حديث لشبكة (جام جم) الخارجية هو الآخر هذا التعيين بأنه غير قابل للتغيير.

٤- لم ينقل فى وسائل الإعلام حتى الآن تصريح فى هذا الشأن فى لسان الناطق باسم الحكومة صاحب البيان العذب وهكذا زوجته.

٥- اعتبر آية الله الكعبى أحد فقهاء مجلس الوصاية هذه التعيينات إجراء غير شرعى متصوراً أن رئيس الحكومة العاشرة لم ينجز بعد مراحله التنفيذية فى حضور المرشد الأعلى ولذا ليس من حقه رسمياً إجراء أى تعيينات غافلاً عن أن السيد أحمدى نجاد مازال هو رئيس الجمهورية الرسمى لأسبوعين آخرين. وحتى لو تبقى يوم واحد على انتهاء عمله الحكومى من حقه إجراء أى تغيير فى إطار حكومته، وبرغم أن هذا التغيير قد تم فعلاً بالنظر إلى الحكومة القادمة إلا إنه حدث بالفعل فى طفرة عمل الحكومة التاسعة.

٦- يرى السيد جوا نفكر المستشار الإعلامى لرئيس الحكومة أن هذا الإجراء الذى قوبل بالرفض والاعتراض الشديد من جانب المرشد الأعلى طبقاً لما نقلته المحافل القريبة من بيت المرشد أنه يدخل ضمن الصلاحيات المعتادة لرئيس الحكومة وبهذا التلميح الذى لا يختلف كثيراً عن القول الصريح يصف تدخل المرشد والآخرين سواء المراجع أو أئمة الجمعة أو أعضاء المجلس أو سائر المخلصين الأصوليين فى هذا الشأن بأنه عمل خاطىء.

٧- الشخصيات البارزة من الأصوليين مثل السيد أحمد خاتمى إمام الجمعة المؤقت لطهران. والسيد باهز نائب رئيس المجلس، وأحمد توكلى وغيرهم علموا هم أيضاً بهذه الحادثة وطالبوا بإقالة مشائى اقتداء برأى المرشد الذى أعلن رفضه الواضح والصريح لهذا التعيين.

٨- لم يسمع حتى الآن كلام فى هذا الشأن من أعضاء الهيئة المؤتلفة، خاصة السيد عسكر أولادى برغم مرور أربعة أيام على إعلان رأى المرشد الرافض لهذا الموضوع.

٩- الإصلاحيون السعداء فيما يبدو من نتائج وتبعات هذه الحادثة التى أياً كانت نتائجها ستضيف إلى سجل أعمال رئيس الحكومة ورقة كبيرة فى الدخول إلى هذه الساحة.

١٠- الجناح الأوسط للأصوليين وأنصار أحمدى نجاد

والذين رافقت بعضهم فى زيارتى الأخيرة لمشهد الرضا، يتحدثون صراحة عن صدمتهم من هذا الإجراء المخالف لرأى المرشد الأعلى، والذى اتخذه رئيس الحكومة ويعتبرون خطوته هذه وهو على أعتاب بداية عمل الحكومة العاشرة خطأ لا يجب ولا يمكن الدفاع عنه بأى حال من الأحوال.

وهنا تتبادر إلى الأذهان بعض الأسئلة والاستفسارات:

هل أحمدى نجاد لم يكن يعلم برأى المرشد الأعلى حول عدم أهلية مشائى الذى يؤمن هو بأهليته إيماناً عميقاً ويعتبره ضمن علماء الإسلاميين المعاصرين، بحيث يقوم بمثل هذا التعيين الذى لن ينتج عنه حتماً إلا إقالة مشائى؟

هل يمكن تصور أن السيد أحمدى نجاد لا يعلم برأى المرشد حول مشائى؟

هل يمكن تصور السيد أحمدى نجاد الذى يعتبره البعض صاحب ذكاء عال ويرون أن لديه دراية كاملة وشاملة بالرأى العام الموجود فى المجتمع حوله وحول أعضاء وحكومته، هل لا يعلم برأى النخبة بل وجميع الأصوليين فى رفضهم لتعيين مشائى فى الحكومة التاسعة والعاشرة؟

بفرض علم السيد أحمدى نجاد بحجم المعارضة الشديدة لتعيين مشائى ، لماذا أصر ولا يزال يصر على تعيينه؟

هل يمكن تصور أن رأى المراجع فى رفض مشائى ليس له أى قيمة من وجهة نظر السيد أحمدي نجاد، وقل للأسف تأييد المراجع العظام له بسبب هذه الشطحات، حيث لم يتقدم أى منهم للأسف ولسوء الحظ! التهنئة له على انتصاره الباهر! برغم توصية مسئولى الدولة؟

وبمعرفتى بالسيد أحمدي نجاد خلال بضع سنوات أعتقد أن:

١-أحمدى نجاد يعلم جيداً أن مشائى لم يتغير بالشكل الذى يجعل المرشد الأعلى يغير رأيه فيه، وبرغم علمه ومعرفته بعدم التغيير هذا سواء فى مشائى أو فى رأى المرشد قام بهذا التعيين.

٢- أحمدى نجاد يعلم تماماً برأى المرشد الأعلى والمراجع العظام الرافض والمعارض بشدة لتعيين مشائى وقام بهذا التعيين بوعى تام.

٣- أحمدى نجاد كان يعلم تماماً بحيرة أنصاره الأصوليين وتعجبهم من هذا التعيين ونتائجه المريرة ومع ذلك بادر بهذه الخطوة عامداً متعمداً.

٤- أحمدى نجاد بتوقعه لمعارضه المرشد الأعلى لهذا التعيين قطعاً كان يعلم جيداً أنه لابد أن يدفع فاتورة كبيرة فى بداية عمل حكومته الجديدة بالتراجع عن هذا التعيين المتعمد الذى قلل وسيقلل بالفعل من شعبيته بين أنصاره الأصوليين.

٥- أحمدى نجاد برغم علمه بكافة التبعات، حتى تدخل المرشد الأعلى فى هذا الشأن.

الخاتمة:

بأى هدف دخل السيد أحمدى نجاد هذا الميدان الصعب الذى أحد أطرافه المرشد العلى، وهذه المعركة الشرسة التى ليست لها نتيجة سوى هزيمته وانسحابه، ويصر هكذا قدر المستطاع على رأيه؟ وما هى الرسالة التى يوجهها بصمود؟ والإجابة فى اعتقادي أن وراء هذا التعيين وهذا الصمود رسالة واحدة فقط بعيدة عن الأنظار، وهى حتى يعلم الشعب كيف وإلى أى مدى يتدخل المرشد الأعلى فى صلاحيات رئيس الجمهورية ومهامه الشرعية.

خطة لمكافحة الفساد الاقتصادى



حسن عابدى ■ فردا (الغد) ١٩/٧/٢٠٠٩

كان شعار مكافحة الفساد الاقتصادى الذى رفعه الرئيس أحمدى نجاد منذ أربع سنوات، ضمن شعاراته الانتخابية للدورة التاسعة من انتخابات رئاسة الجمهورية، وخلال السنوات الأربع أكد على تصديه لهذا الفساد.

وبغض النظر عن أن حكومته لم تكشف خلال السنوات الأربع عن أى فساد اقتصادى واحد، والآن وقد تقرر أن تدير هذه الحكومة أمور الدولة مرة أخرى، فإنها فى البداية مطالبة بالإجابة على التساؤلات التالية بشأن مكافحة الفساد الاقتصادى، وفى الواقع ان الرد على هذه التساؤلات بمثابة مذكرة تفاهم بين الحكومة والامة من اجل تحقيق الهدف الأسمى فى مكافحة الفساد الاقتصادى.

ما هو تعريف الحكومة الواضح للفساد الاقتصادى والمفسد؟ حيث إن توضيح هذا التعريف عن المفاسد الاقتصادية يساعد الأمة حتى تساعد الحكومة فى تحقيق الهدف المنشود، وفى الوقت ذاته التمييز بين المفسد والفساد الاقتصادى عن غيره.

ما هى الآليات التى قررت الحكومة أن تقدمها لمساعدتها فى مكافحة الفساد الاقتصادى؟ وهذه الآليات تشمل آليات قانونية والآليات التى تستطيع الحكومة استخدامها تحت سلطتها.

وإعلان هذه الآليات يقدم معرفة للأمة عن أساليب الحكومة لمواجهة الفساد الاقتصادى.

يجب على الحكومة أن توضح للأمة وبصورة واضحة معوقات مكافحة الفساد الاقتصادى، وهل هذه المعوقات فى المؤسسات أم فى الأفراد؟

وبالطبع ومن البدهى أن شكل ظهور عوائق مكافحة الفساد الاقتصادى متفاوت زمنيا، وبناء عليه، فإن الحكومة مسئولة خلال كل فترة زمنية محددة (على سبيل المثال كل ثلاثة شهور) أن تقدم تقريرا مفصلا عن مسيرة الأنشطة فى هذا المجال.

يجب تحديد أسباب ومجالات وقوع الفساد الاقتصادى فى الهيكل الاقتصادى والإدارى بكل دقة، حتى يستطيع الشعب، وكذلك الآليات التنفيذية أن يتعاملوا بدقة مع هذه الأسباب، وبالتالى مساعدة الحكومة للقضاء على عناصر وأسباب الفساد الاقتصادى.

هل تعرف الحكومة أنها ملزمة بتقديم تقرير كل ثلاثة أشهر إلى الشعب لتوضيح جهودها فى مكافحة الفساد الاقتصادى، أو على الأقل أن تقدم متهمين فى هذا الشأن الى الشعب؟، والمفسدين الذين ثبتت اتهاماتهم من خلال السلطة القضائية، أو أى آلية أخرى تنفيذية من قبل الحكومة، ومثل هذه التقارير تمنح الثقة للشعب من أجل تقديم أى دعم أو مساعدة فى هذا الشأن.

هل الحكومة الحالية تعتبر مكافحة الفساد الاقتصادى مثل أى مشروع، وتحدده بناء على هذه الحسابات؟

كذلك كما نعلم، يقال إن نحو ٤٥٪ من الاقتصاد الايرانى تحت الأرض، والحكومة يجب ان تذكر فى تقاريرها الشهرية معدل هذا الاقتصاد بشكل شفاف وواضح.

وعلى أية حال نأمل أن تسعى هذه الحكومة فى تقديم برنامج جديد وجيد من أجل مكافحة الفساد الاقتصادى.

إيران.. لماذا؟

أين يذهب أحمدي نجاد؟

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

أين يذهب أحمدي نجاد؟ سؤال يطرحه الجميع داخل إيران وخارجها، فأحمدي نجاد خرج من معركة شرسة، عاني منها الكثير، ورغم دعم الزعيم خامنئي له فمازال أعداؤه في الميدان، داخل إيران وخارجها، حتى رفاق دربه من الأصوليين يصعبون عليه الأمور من خلال نقدهم الجارح، وتدخلهم في اختصاصاته، وتهديدهم بعدم دعم حكومته، بل ضيقوا عليه في الاستفادة من أهل ثقته وأنصاره. فأين يذهب؟ وكيف يتصرف؟ وبمن يثق ويستعين؟

لاشك أن أحمدي نجاد قد بدأ يسعى لتثبيت ذاته كرئيس شرعي لإيران، يتمتع بكل الحقوق الرئاسية، ويعترف بكل الواجبات التي على الرئيس أن يقوم بها، في مواجهة من اعترض على شرعية رئاسته ولم يحضر حفل تنصيبه أو جلسة القسم من القيادات، خاصة مع تراجع واضح لبعض الرموز مثل رفسنجاني الذي أعلن أنه من الضروري في هذه المرحلة إطاعة أوامر زعيم الثورة والنظام (اجتماع مجمع تحديد مصلحة النظام في ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٩). لقد أعلن أحمدي نجاد في خطاب تعيينه موقفه واضحا أنه رئيس لكل الإيرانيين، مع أن الزعيم حرره من معارضيه، في كلمته في مراسم تعيينه، عندما قسم الساحة السياسية إلى ثلاثة أقسام: قسم من المؤيدين، وقسم من الناقدين، وقسم من المعارضين، وطالبه بأن يهتم بالناقدين مع المؤيدين، بما يعني أنه قد ترك له الخيار في التصرف مع المعارضين.

لقد ظل أحمدي نجاد طوال السنوات الأربع الماضية يجوب إيران شرقا وغربا وشمالا وجنوبا مع حكومته في القرى والمدن، في الحواضر والمناطق المحرومة، رافعا شعار خدمة الناس وتعمير البلاد والعمل على رفعة الجمهورية الإسلامية، ووضعها على خارطة الدول المتقدمة، وقد نجح في ميادين كثيرة وحقق إنجازات مشهودة، استطاع أن يستثمرها بذكاء فحصل على تأييد شعبي وحصد ٢٤ مليون صوت في الانتخابات من نحو ٤٠ مليونا رغم المنافسة الشرسة والعداوة الواضحة. لقد استفاد من الشريحة الغائبة من الناخبين التي تسكن البقاع النائية أو نجوب الصحاري والنجاد من قبائل البدو فاقترب منها في صمت، ومن الأقليات فأعطته صوتها وزادت من قائمة الناخبين التي عبرت في نفس الوقت عن تأييدها للنظام، وكانت هذه مفاجأته لمنافسيه، هذه المفاجأة التي أذهلتهم إلى حد الطعن في نزاهة الانتخابات واتهموا الحكومة بتزويرها، وصعدوا اتهاماتهم حتى مست النظام كله وقياداته، حتى الزعيم لم يسلم من هذه العداوة الواضحة لتأييده نتائج الانتخابات، وهو أدرى بالأسلوب الذي نجح به الرئيس أحمدي نجاد سواء في إدارة العملية الانتخابية، أو في الطريقة التي رفع بها عدد أصوات الناخبين لصالح ولاية الفقيه والأصوليين.

يسعى أحمدي نجاد لرسم خريطة جديدة للاقتصاد الإيراني، تتوجه به إلى نوع من الاقتصاد الشعبي في مقابل الاقتصاد الرسمي. رغم اعتراض فريق من الأصوليين على منهج أحمدي نجاد في المجال الاقتصادي وانتقادهم لأسلوبه في معالجة المشاكل، إلا أن الأصوليين أدركوا إنجازاته، وهو ما أدى إلى التمهيد لتمرير مشروع الدعم النقدي للجماهير،

الذي يمثل انطلاقة لمنهج أحمدي نجاد الاقتصادي، لأنهم أدركوا أن مكاسبه أكبر من مشكلاته. يقول أحمدي نجاد: بعض الناس يقولون إذا تم توزيع الدعم بين الناس فكأننا نعلمهم الشحاذة، في حين أن توجيه الدعم في رأينا عدالة، ونحن نقول لمن يعارض ذلك لا تهينوا الشعب، لو أن هذا الدعم لأفراد مثلكم ملأوا جيوبهم وأشبعوا بطونهم ما كان تربية للشحاذة، ولكن لو أعطيناه للناس فإنه يوصف بأنه تربية للشحاذة، نحن مصممون أن نوصل أسهم العدالة إلى ٤٢ مليون شخص قبل نهاية العام، وأن نوزع الدعم بين جميع الناس بشكل موجه وعادل، ونقسم بعدالة الإمكانات والفرص من خلال السفر إلى جميع أرجاء إيران، وبالاهتمام بكل نقاط إيران. الشعب هم أولئك الذين يعيشون في زنجان وسائر مناطق إيران، مستعدين للتضحية من أجل الثورة والوطن. إننا مستعدون أن نعالج الجذور الأصلية للآلام الاقتصادية من أجل الناس على الرغم من أن عددا من الأنانيين لا يريدون أن نقوم بهذا الإصلاح الاقتصادي.

لقد كانت أسهم العدالة لجميع طبقات المجتمع، خاصة المناطق المحرومة تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية وحصول كل مواطن على نصيب من دخل النفط، كما كان توزيع البنزين حلا لمشكلته وتوفيرا لملايين الدولارات التي تنفق على استيراده، وكانت زيادة معاشات المتقاعدين اهتمام من الحكومة بكبار السن، وزيادة دخل الأسرة من خلال الخدمات المجانية والمؤسسات الخيرية والتأمينات، فضلا عن زيادة عدد المشروعات العمرانية واستكمال ما توقف في المناطق المحرومة والنائية، وفضلا عن زيادة الطاقة التعليمية في المدارس والجامعات، وهو ما لمسته الجماهير على أرض الواقع، وهو ما يجعلها تأمل في أن تحقق الولاية الثانية لأحمدي نجاد إنجازات أكبر في مواجهة التضخم والبطالة والإسكان وزواج الشباب والإدمان وتوسعة مجال التأمينات الاجتماعية، وهو ما تنوي حكومته أن تقوم به. لذلك لم تشترك الجماهير عامة في الاعتراض على نتائج الانتخابات أو تولية الرئيس، وإنما اشترك فيها أصحاب الفكر الليبرالي وأصحاب المصالح الاقتصادية ومن يستفيدون من ورائهم.

لقد أكد أحمدي نجاد أنه سيضع كل وجوده في خدمة الناس، والناس يصدقونه لما لمسوه في فترة ولايته الأولى، وهو صادق في مدعاه لما لاقاه من تأييد جماهيري، ويؤكد أحمدي نجاد أنه يمكن رفع الضغوط عن المواطنين من خلال تفعيل الإدارة الثورية، وتقليل النفقات غير الضرورية، والاستثمار الذي يتيح توفير فرص العمل، وفي هذا الصدد ينتقد السياسة الاقتصادية لحكومة رفسنجاني، ويصفها بأنها سياسة مريضة لأنها تركز ٦٠٪ من الدورة الاقتصادية في المدن الكبيرة، مما يحرم سائر المدن ويكون له مردود سلبي على البلاد.

تأتي قضية محاربة الفساد على رأس القضايا التي يواجهها أحمدي نجاد إلا أنها سلاح ذو حدين لأنه يمكن أن يستخدمها في قهر أعدائه والقضاء عليهم بحسم، أو أن يتعامل مع الأمر بمرونة مع الجدية، حتى يشعر الجميع بالعدالة، وهو ما يفضله أحمدي نجاد الذى يدرك أن عليه معالجة ما يلقيه أعداؤه من شائعات ودعاية مضادة وعقبات توضع في طريقه، وأن يقدم دعاية واعية وتعريفا شافيا لمنهجه وإنجازاته، ويشرك الجماهير معه في برنامجه ويجعله في متناول يدهم لمزيد من الشفافية، وأن يبدي مرونة وتعاونا مع السلطات الأخرى التشريعية التي يميل أغلب أعضائها إلى تأييده، والسلطة القضائية التي حدثت فيها تغييرات جذرية تتناسب مع الفترة المقبلة، وأن يساعد على دعم التوجه الأصولي من خلال توسيع دائرة استفادته من كوادر الخبراء الأصوليين والثوريين والمؤيدين للنظام، بعيدا عن التعصب الحزبي.

ويؤمن أحمدي أنه ينبغي إصلاح العلاقة بين الإدارة والجماهير، واكتساب ثقتهم في الخطط والبرامج، وأن التطور ليس اختياريا وإنما هو فرض واجب لسبق التطورات العالمية، ويجب أن تكون سرعة الحركة متناسبة مع سرعة التطورات، بحيث تكون الإدارة ديناميكية وليست ايستاتيكية، وأن تستفيد من آخر منجزات العالم المعاصر، ويؤكد على ضرورة الاستفادة من الثروة القومية بالصورة التي تجعل الجماهير يشعرون بوجودها. إن تخصص أحمدي نجاد في مجال الهندسة الذي أكسبه الصبغة العملية، بما له عقلية منظمة، وتفكير علمي، وأداء تجريبي، جعله يبرع في الإدارة المتطورة من خلال محور العدالة، ومن الواضح أن تأديته لهذه الخدمة سوف تكون من خلال تثبيت منهج العدالة خلال التخطيط بأسلوب ثوري فعال، كما يؤمن أن التنمية المستوردة ولو كانت تقنية، لا يمكن أن تساعد على تقدم البلاد لأنها استمرار للتبعية، ومن ثم فهو يدعو إلى إنتاج ودعم العلم الوطني، وضرورة التحرك في اتجاه الدراسات المحورية لا استهلاك العلم. لذلك فهو يرى أن السوق (البازار) تلاشى وحلت محله الشركات الاستشارية التي يبلغ رأسمالها المليارات، كغطاء للمعاملات الكبيرة دون أن يكون لها اسم أو رسم أو حتى تدفع الضرائب، وحملت الاقتصاد الوطني أعباء ثقيلة، وأساءت إلى صورة النظام الإسلامي، وكان أحمدي نجاد قد أصدر عددا من القرارات تمنع استفادة المسئولين من إمكانات الدولة.

ويؤكد أن الحكومة ليست حكومة أحمدي نجاد، ولكنها ملك للشعب، وانتقادها واجب شرعي على النخبة والشعب، فهي ليست حكومة منغلقة أو استبدادية، بل حكومة ثورية تعدل حركتها حسب انتقادات الناس ومقترحاتهم، وقد جعل عقد اجتماعات مجلس الوزراء في المحافظات مبتدئا

بالمحافظات الفقيرة سُنة حكومية للاطلاع على أحوال الجماهير بشكل مباشر وتلبية احتياجاتهم وحل مشاكلهم بصورة فورية في إطار السياسة القومية، واختيار أوجه النشاط الاقتصادي المناسبة لكل محافظة لتحقيق الفعالية ووقف الفاقد في المشروعات الحكومية، بما يضمن صحة القرارات ويقضي على المركزية والبيروقراطية المعوقة، إضافة إلى التعرف على أحوال المسئولين المحليين وكيفية تعاملهم وأسلوب معيشتهم، وحل مشاكلهم، والتنسيق بينهم وبين كبار المسئولين في الأجهزة والوزارات المختلفة.

ومن المحللين من وصف أحمدي نجاد بأنه أمل الفقراء والمحرومين والمستضعفين الذين طال انتظارهم لمن يرفع عنهم الظلم والحرمان. ويجعل أحمدي نجاد المادة ٤٤ من الدستور هي النظرية الأساسية للاقتصاد الإسلامي، مؤكدا أن الحكومة توجه وتعدل وتقوم بالتوزيع العادل للامكانات والفرص، ووظيفة البنوك أن تكون مثل مضخة الدم التي تضخ الدم النقي إلى كافة أجزاء الجسم، والجماهير هي التي تدير الاقتصاد وكل شيء في البلاد، بل هي مؤثرة حتى في السياسة الخارجية، فالخبراء في السياسة الخارجية منظمون للأمور فقط، فالقوى الشعبية مؤثرة على الساحة الدبلوماسية، وحضور الجماهير في الساحة السياسية يغير كافة المعادلات على المستوى المحلي والإقليمي، وهو ما ينطبق أيضا على الملف النووي، وينسحب كذلك على الساحة الثقافية، فالشعب هو الذي يحفظ التقاليد والسنن الثقافية، وأنه بدون التضامن والتآزر لا يمكن إدارة شيء ولو كان أسرة صغيرة من أربعة أفراد. يقول أحمدي نجاد إن الشعب يطالب الحكومة بثلاثة أمور، وعلى الحكومة تلبية مطالبه، الأمر الأول: الخدمة والتعمير، والثاني حل المشكلات الاقتصادية والغلاء والإسكان وفرص العمل، والثالث العدالة بأن يكون الجميع أمام القانون سواء. يقول حسين شريعتمداري رئيس تحرير صحيفة كيهان في مقال له، متسائلا: أليست طهارة وتقشف أحمدي نجاد وحبه للجماهير هو دعم للمحرومين! (صحيفة كيهان في ٢١/١١/٢٠٠٨).

حقيقة الصراع بين أحمدي نجاد وخصومه أنه صراع بين عقليتين مختلفتين، رغم تمتع كل منهما بالقدرة على الحلول الابتكارية والجرأة والالتصاق بالجماهير، وهو ما كشفته انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة من الاختلاف الكبير بين الجيلين الأول والثاني للثورة، ليس من الناحية السنية، بل من ناحية التركيبة الاجتماعية والتوجه الثقافي والوعي السياسي، فالجماهير تدرك أن قدرة الجيل الأول على الابتكار قد انتهت، وأنه قدم ما لديه من إمكانات في السياسة والإدارة، كما تدرك أن كثيرا من القيم والتوجهات الثقافية والاجتماعية وحتى العلمية مرتبط بالتوجهات السياسية لهذا الجيل، وقد اختار الجيل الثاني أن يكون جيلا ذا هدف ووسيلة وشمولية في النظرة، وهو إن كان لم يهضم الديوانية أو الحوزوية في الإدارة، إلا أنه كان عمليا في التعامل مع واقعها، مقدرا إنجازاتها، لذلك توجد اختلافات كثيرة بين الجيل الأول والثاني للثورة في أسلوب التعامل مع الأمور، والسعي لإيجاد جماعات وتجمعات ذات صبغة وصلاحيات ومنتديات علمية، تتمحور حول الوعي الثقافي والكفاءة في العمل، والاهتمام بالقيادة اللائقة والالتفاف حولها، مع توزيع الوظائف والمسئوليات على أساس التخصص، ومنع التداخل في عمل المؤسسات الثورية والمصالح والإدارات الحكومية، ووقف إقرار الأمور حسب القدرة على فرض وجهة النظر، والحصول على تأييد رسمي أو كاريزمي، ثم التنظير والتقنين.

هل يعتمد الرئيس أحمدي نجاد إلى تصفية حسابات انتخابات الرئاسة؟ لقد وصف أنصار رفسنجاني أحمدي نجاد بأنه ألعوبة في يد الزعيم يحركها كيف يشاء، من أجل تحقيق مصالحه السياسية، أو تنفيذ أهدافه الاستراتيجية، لكن أنصار أحمدي نجاد يردون بأنه يسعى إلى تحقيق طفرة إصلاحية من خلال عباءة نظام ولاية الفقيه، لذلك فهو ليس ألعوبة في يد الزعيم، ولكنه لإيمانه بولاية الفقيه يعطي للزعيم مكانته في النظام، كما أن الزعيم لا يملي عليه تحركاته، بل يبدي رضاه عن هذه التحركات لأنها تدخل في إطار حركة الزعيم نفسه. وأكد أحمدي نجاد أنه يختلف مع أولئك الذين استقروا في مقاعد السلطة منذ أوائل الثورة، وفرضوا فكرهم على الأجهزة السياسية والاقتصادية في الدولة، مع ارتكابهم أخطاء فاحشة، ثم قادوا الرأي العام إلى صراعات سياسية عبثية من أجل إخفاء هذه الأخطاء عن المجتمع، مما نتج عنه استفحال المشاكل الاقتصادية، دون أن يكون هناك تخطيط واضح لمعالجة هذه الأخطاء، ولا معنى لحدوث ذلك إلا التراجع عن النظام الإسلامي. ويؤكد أن سنوات الحرب الثماني مع العراق كانت عصيبة، وحملت معها المعاناة، لكن مخططي السياسات الاقتصادية جروا الرأي العام إلى جدال كاذب بين اليمين واليسار، بين الاشتراكية والرأسمالية، من خلال نظرة سطحية، مما أضاع الكثير من المصادر المالية والفرص الاقتصادية الحقيقية. وفي فترة التعمير وإعادة البناء لم تكن أهداف السياسة الاقتصادية واضحة، ولم تكن للسياسة النقدية أسس صحيحة، ومن كان ينتقد هذا الأمر كان يتهم بأنه ضد التعمير وإعادة البناء.

يؤكد أحمدي نجاد أن الثورة تعمل دائما لتطوير نظامها وإدارته، وهو ما أدى إلى اعتقاد الناس في القيادة الشعبية الدينية باعتبارها رؤية مواجهة للديمقراطية الغربية من منطلق إسلامي خالص، حيث يرى الإسلام أن الناس هم من يتولوا إدارة البلاد وإقامة العدل، وأن الوجود في المجتمع

الإسلامي رهن بالإحساس بالمسئولية تجاه الآخرين، وهو ما يفتح الساحة ويهيئ الظروف لضمان الوجود الجماهيري، وأن أحد خصوصيات الإدارة الثورية هي النظرة الوطنية الشاملة والمستقبلية، فهو يؤمن بالقيادة الشعبية الدينية باعتبارها أساس الحكومة الإسلامية التي تلعب الجماهير دورا أساسيا فيها ولا يتشكل النظام بدون وجودها، كما يؤمن أن الولاية المحورية هي إرساء جميع القيم الإسلامية ومتطلبات الولاية في البلاد، كما يؤمن بضرورة توجيه الثورة نحو العالمية التي كانت وستظل الهدف الرئيسي للثورة الإسلامية.

وفي هذا الإطار اتهم موسوي الحكومة بأن شعاراتها غير قابلة للتطبيق لأن فيها جوانب أسطورية وخيالية ولا تقوم على قاعدة علمية، بل تقوم على سلوك مسرحي بعيد عن القوانين، وسطحي يخفي الحقائق ويتمسك بالخرافات، يقول أحمدي نجاد: «عندما نتوسل بإمام الزمان يتهموننا بالتخريف، ولكنهم مع الأسف يتوسلون بقطعة قماش، إن اللون الأخضر هو لون أهل البيت والروح المعنوية، أمي من السادة وأنا أضع الشال الأخضر على رقبتي دليلا على الاحترام. هذه الحكومة جاءت من الأنفاس الطاهرة والدعاء والنذور والتضرع وآلام قلوب الشعب». لاشك أن أحد أهم أطر توجه أحمدي نجاد يتمثل في البيئة الفقيرة التي نشأ فيها، وقد وجد من احتكاكه بالفقراء، واندماجه مع البسطاء أن لديهم طاقة هائلة يمكن من خلالها تحقيق ثورة الحفاة لمصلحة تقدم البلاد، فهو يؤمن بالقيادة الشعبية الدينية باعتبارها أساس الحكومة الإسلامية التي تلعب الجماهير دورا أساسيا فيها، ولا يتشكل النظام بدون وجودها، ومع تأكيد أحمدي نجاد على أنه سيظل ملتصقا بالشعب يعتمد على جنود مجهولين كانوا يعملون معه في صمت، واستحقوا أن يجدوا موقعا في الضوء.

لقد اندفع أحمدي نجاد في سبيل تغيير مفهوم الحكم والإدارة بجرأة واضحة، وما حققه في هذا السبيل يجعل من الصعب أن يخلفه ليبرالي، بل شخص من نسيجه يسير على طريقه، وهو ما جعل الإصلاحيين يتهادون في الصراع معه. لاشك أنه سوف يمضي في تنفيذ توجهاته الاقتصادية لجعل الاقتصاد الإيراني أكثر شعبية وأكثر شفافية من خلال برامج طويلة الأمد تلزم من بعده باستكمالها، وقصيرة الأمد تجعل الجماهير تتذوق طعم الإنجازات فتتمسك بها، ومن هنا فقد اعتمد في حكومته على نوع من الرجال الذي يستطيع أن يساعده فيما انتوى عليه، رافعا شعار العدل أساس الحكم، ومن خلال زرع المحبة والعطف من المسئولين تجاه الناس، وتعاطف الجماهير مع الدولة، بوعد أن يكون عام ٢٠١٣م ١٣٩٢هـ.ش. موعدا لأن تكون إيران من الدول المتقدمة.



التأكيد على الهوية المشتركة بين أذربيجان وإيران

افشار سليمانى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية)، ٣٠/٧/٢٠٠٩

يتحتم على الحكومتين الإيرانية والأذربيجانية الوقوف على أسباب الخلافات الثقافية السائدة بين شعبيهما والعمل على محوها. ومن أبرز الخطوات فى هذا السياق، ضرورة عدم تدخل القضايا السياسية فى العلاقات الثقافية الثنائية بينهما. وتباعاً يجب عليهما إشاعة أجواء الاحترام والثقة المتبادلة دون تدخل أى عنصر آخر، وكذا عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لبعضهم بعضاً، الأمر الذى يتيح بدوره أجواء من التعاون على مختلف المجالات والأصعدة.

على أية حال، فإن تدعيم سبل العلاقات الثقافية على الصعيد الشعبى وعبر الشخصيات الثقافية المشهورة والمستقلة التى ليس لديها أهدافه خاصة يمكن أن يحقق المصالح المشتركة للشعبين، هذا إضافة على إجراءات أخرى من قبيل تشكيل لجان الصداقة، ولجان خاصة من الكتاب، والصحفيين، والفنيين، وأساتذة الجامعات و ....، ومن ثم طرح وتدوين برامج فى هذا الاتجاه للعمل على زيادة المعرفة المتبادلة بتاريخ وحضارة كلا البلدين، وكذا تبادل الزيارات بين الهيئات المتخصصة، وإقامة الندوات والمؤتمرات التى تتحدث عن القواسم المشتركة دون الخوض فى الموضوعات التى تثير حساسية البلدين، فالأهم الابتعاد عن إثارة الحساسيات التى لربما قد يشعلها بعض الحاقدين على مصلحة البلدين، لاسيما أن هناك بعض الشعارات التى ترفع من قبل بعض الأذربيجانيين مثل شعار الاستقلال أو كما اصطلح عليه أذربيجان الجنوبية، وفى المقابل إطلاق شعار إيران الشمالية من بعض الإيرانيين، أو التطرق للحديث عن مساندة إيران لـ أرمينيا، ومثل هذه الموضوعات التى تثير الفتن بين طهران وباكو. وقطعاً إثارة تلك الموضوعات من شأنه أن يعكر صفو العلاقات الثنائية، كما أنه يعمل على إضاعة فرص التقارب، ولذلك فإن مثل هذه المقالات لربما تكون بداية مباركة لتدعيم سبل العلاقات سواء بين الحكومتين أو الشعبين. ونقترح فى هذا السياق، أن تقوم بعض الجهات المعنية بهذا الموضوع بتناول شخصية أذربيجانية هامة يكون لها تأثير على مجريات العلاقات بين البلدين وتكريمها، أو حتى إطلاق اسمها على شارع أو مدرسة فى إيران، ونؤكد إن مثل هذه الخطوة سوف تقابل بالمثل مما قد ينعكس على علاقات الدولتين، وتداعيات ذلك على استقرار أمن المنطقة. والأمثلة على الشخصيات المرموقة كثيرة، لاسيما شخصية البروفسور "جلال باشا زاده على" الذى وُلد فى ٢٦ ابريل ١٩٠٨ فى قرية انبيل بالقرب من مدينة سراب- اردبيل إيران، وتلقى دراسته الأولى بمسقط رأسه ثم واصل تفوقه حتى توفى بنفس المدينة فى ٢٨ سبتمبر من عام ١٩٧٨.

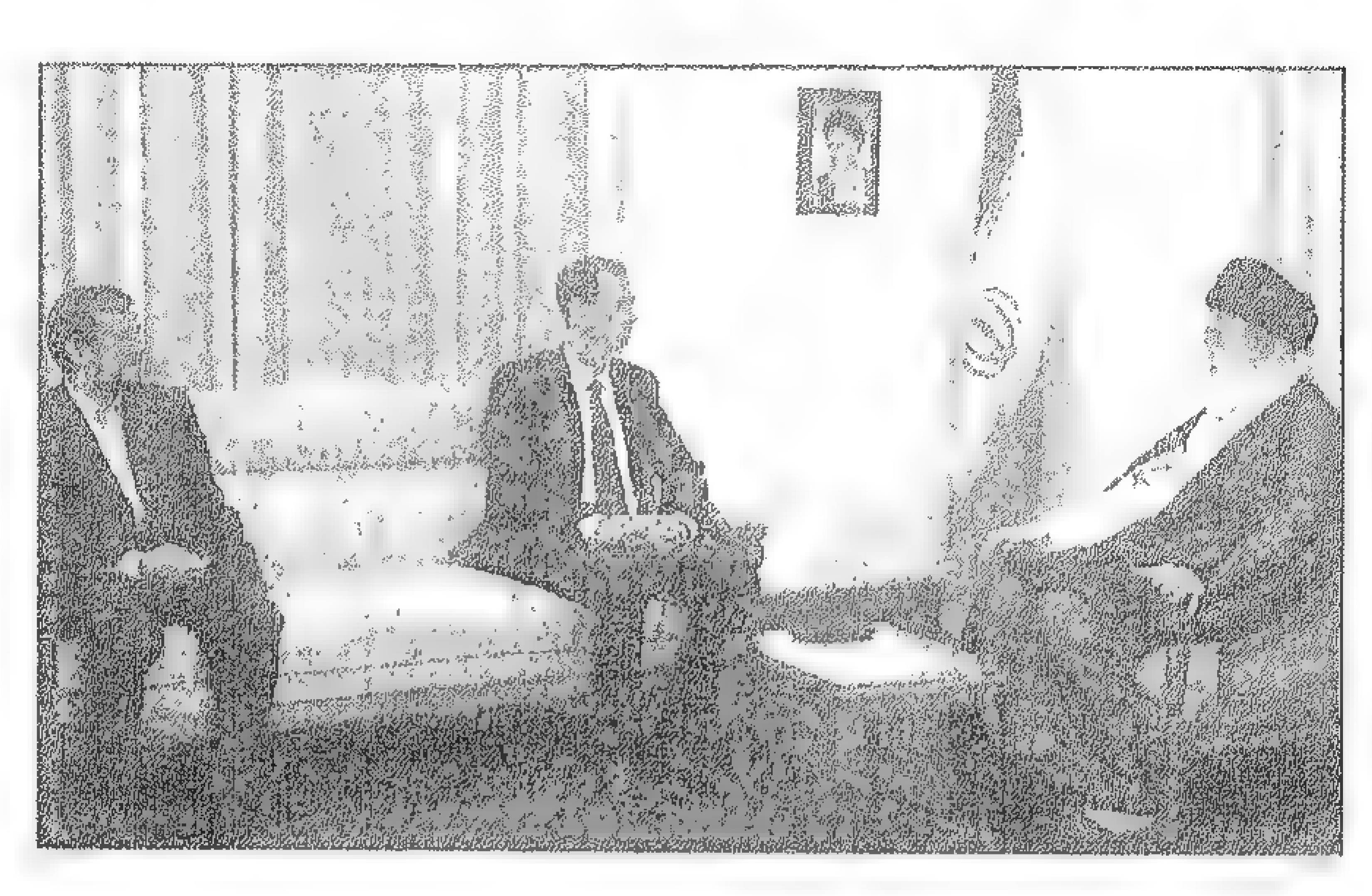
والمعروف أن "مير جلال" يرجع نسبه إلى السيدة الدكتورة "مهربان عليوا" زوجة الرئيس الأذربيجانى "الهام علييف"، وجدير بالذكر أن هذه الشخصية الإيرانية الأصل ظلت أكثر من ٣٠ عاما فى تحصيل العلوم و٣٠ عاما أخرى فى إنتاج التحقيقات والدراسات القيمة، ويمكننا أن نلخص انتاجها فى ما يزيد على ٦٥ كتاباً باللغة الأذرية، ومن هذه الأعمال ٦ روايات، و٣٢ مقالة، و٣٠ قصة قصيرة، و١٠ مؤلفات علمية، وأخيراً ٦٦٤ مقالة خالدة، وقد ألف "مير جلال" مؤلفاته بمعظم اللغات ومن جملتها اللغة الفارسية، والروسية، والأذربكية، والآرمينية، والتركية أيضا، حيث انتشرت هذه الأعمال فى الدول الناطقة بلغتها.

ولاشك أن إبراز هذا النموذج المؤثر ومحاولة تكريمه من قبل إيران من شأنه أن يحقق المرجو منه إزاء تحسين وتدعيم العلاقات الثنائية مع الجمهورية الأذربيجانية، الأمر الذى ينعكس بدوره على تدعيم العلاقات الإقليمية، وفى الوقت ذاته، يعمل على تقليص نفقات السياسة الخارجية.

سوريا: حليف استراتيجي أم صديق براجماتي؟

مينا علي إسلام ■ ديبلماسي ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢١/٨/٢٠٠٩

كان من المقرر أن يصل بشار الأسد بناء على ما أعلنت طهران إيران لتهنئة الرئيس أحمدي نجاد بفوزه للمرة الثانية في الانتخابات، لكن هذه الزيارة تأجلت وبعيدا عن أسباب تأخير هذه الزيارة فإن تحليل العلاقات الإيرانية أصبح يدور حول وساطة سوريا بين إيران والغرب وخصوصا في موضوع المواطنة الفرنسية التي اعتقلتها الجهات القضائية في إيران.



علاقات طهران دمشق في مثلث إيران سوريا الغرب

توطدت العلاقات وازدهرت بين إيران وسوريا على مدى العقدين الماضيين. ويعتقد المحللون السياسيون أن خروج مصر من جامعة الدول العربية على إثر توقيع معاهدة كامب ديفيد وبالتالي تولي سوريا خط الدفاع الأول ضد إسرائيل وتزعم العالم العربي، ونجاح الثورة الإسلامية وطبيعتها المعادية للصهيونية وبالتالي دعم المسئولين السوريين لها، وهجوم العراق على إيران ووقوف سوريا إلى جانب إيران في فترة الحرب المفروضة وأخيرا اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢م. كل هذا كان من جملة العوامل المؤثرة في بلورة العلاقات الإيرانية السورية وازدهارها.

لكن الآن تغييرت الظروف بالنسبة للعبة العلاقات الإقليمية بالنسبة لكلا الدولتين، وعلى الرغم من إيران لازالت ترى سوريا صديقة بل إنها تصل إلى حليف استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، لكن سوريا في لعبتها الجديدة تضع نفسها في أدوار من الواقعية واغتنام الفرصة العالمية والإقليمية. وفي بعض الأحيان اتخذ المسئولون السوريون قرارات تتغاير والمصالح القومية الإيرانية منها مشاركة سوريا في مؤتمر عمان ١٩٨٧ م ةالمحادثات السلمية مع العراق أثناء الحرب والمشاركة في قمة ٢+٦ إلى انخراطها في محادثات مباشرة وغير مباشرة مع النظام الصهيوني من أجل استعادة مرتفعات الجولان وكذلك أيضا السعي لتزعم الدول العربية ولعب دور محوري في محادثات ما يسمى بالسلام بل وتهيئة المجال لمحادثات دمشق واشنطن فيما يخص القضايا الثنائية وقضايا المنطقة. وقد شاهدنا مجموعة من القضايا التي لا تاخذ فيها سوريا جانب إيران بل إنها في بعض الأحيان كانت ضد مصالح إيران في المنطقة أو كادت تكون هكذا.

وفي هذه الأثناء لا مجال للاستشكال في موقف سوريا ولا مجال للتشكيك في صداقة سوريا لإيران؛ لأن تحركات المسئولين السوريين تنم عن الاهتمامبالمصالح القومية والتوافق مع الظروف والتطورات الدولية الجديدة، النقطة الوحيد والسؤال المثير كلمة "تحالف استراتيجي" بين طهران ودمشق والتي كثيرا ما يرددها كبار المسئولين الإيرانيين؛ لأنه مما لا شك فيه أن التحالف الاستراتيجي له مبادئ لا تنطبق إلى حد كبير على العلاقات الإيرانية السورية.

وطبقا لاعتقاد كثير من الخبراء في شئون الشرق الأوسط، العلاقات الإيرانية السورية يجب وصفها بأنها صداقة بناء على الضرورات الإقليمية أكثر من كونها تحالفا استراتيجيا. وفي هذا الإطار تحتاج طهران للوصول إلى بعض أهدافها الإقليمية إلى دمشق، وبالمقابل فإن سوريا بناء على ظروف وأهداف خاصة تطلب مساعدة طهران، وفي هذه العلاقات الودية أحيانا تتطلب المصالح القومية تطابقا تاما بين الدولتين في القضايا الإقليمية والعالمية واحيانا تتطلب حيادا أو معارضة.

خلال الأشهر الماضية طرح موضوع الوساطة السورية بين طهران والغرب في الملف النووي الإيراني، وطبقا لتفسير أهل الرأي كان الغربيون يعتزمون تهيئة الظروف لمواصلة المحادثات النووية عن طريق التقارب السوري الإيراني،

وكانت هذه فرصة ذهبية للارتقاء بمستوى الدور السوري في المنطقة والعالم، ويبدو أنه لاستغلال هذه الفرصة لم تبد سوريا أي مانع على الرغم من أنه طبقا لما قاله المسئولون الإيرانيون أن الوساطة ليست في الحسبان. لكن مجددا ومع أحداث ما بعد الانتخابات الإيرانية واعتقال مواطنة فرنسية تعمل بالقسم الثقافي في السفارة الفرنسية وثلاثة مواطنين أمريكيين في إيران تأخذ العلاقات بين طهران ودمشق الآن شكلا آخر؛ لأنه مع مساعدة سوريا في تهيئة المجال لاطلاق سراح الموظفة الفرنسية العاملة في السفارة وكذا المواطنة الفرنسية الأخرى تم اطلاق سراح الاثنين، وهناك اعتقاد أنه على أعتاب محادثات الأسد أوباما وبداية فصل جديد من العلاقات الودية بين دمشق وواشنطن ربما يمكن توقع بذل جهود من جانب سوريا لاطلاق سراح المواطنين الأمريكيين الثلاث المعتقلين في إيران.

وبهذا الشكل تحولت سوريا في دورها الجديد إلى جسر اتصال بين الغرب وإيران، لكن هذا الجسر يوطد علاقات سوريا بالغرب أكثر من أي شيئ آخر، ومن الممكن أن يكون معبرا تصل سوريا من خلاله إلى مصالحها في المنطقة، ومن ناحية أخرى فإن تعاطي الغرب وسوريا سينطوي على مزايا عديدة بالنسبة للمصالح الغربية وخاصة الأمريكية في المنطقة، فواشنطن من الممكن عن طريق التعاطي مع سوريا - كلاعب أساسي في الشرق الأوسط- أن تهيئ السبيل لفصل سوريا عن إيران وبالتالي تقتضي على نفوذ طهران المتزايد في المنطقة.

في العالم اليوم تكون الاتصالات والتعاملات المتعددة الجوانب هي الأداة الفاعلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وتأمين المصالح القومية أكثر من التأكيد على العلاقة مع عدد من الدول، أوإضافة صفة الاستراتيجية إلى العلاقة مع عدد خاص من الدول، التوسع في العلاقات الدبلوماسية والتركيز على زوايا من هذه المعاملات سيكون أكثر جدوى وأكثر فائدة. وفي هذا الإطار من الضروري أن تعمل إيران على تحسين علاقاتها مع كل الدول الإقليمية وفوق الإقليمية وأن تحد من عملية قصرارتباطها الوثيق على دولة أو دولتين.

وبناءعلى ما يراه بعض المحللين، على المدى البعيد لا يمكن التعويل على العلاقات مع سوريا، كما أنه على العكس من الجمهورية الإسلامية التي لم تعترفرسميا بإسرائيل، فإن المسئولين السوريون سيشاركون في مؤتمرات السلام، بل إنهم سيواصلون طريقهم لتحقيق أهدافهم القديمة.

الأهداف الإقليمية للقضاء على التوتر بين دمشق - الرياض

جوان (الشباب) ٢٥/٧/٢٠٠٩

بعد أربع سنوات من أوج التوتر بين دمشق والرياض، أي منذ اغتيال رفيق الحريرى، عادت من جديد حرارة العلاقات لتذيب الجمود بين البلدين، خاصة بعد زيارة مسئولين أمريكيين لدمشق. ولم تكن حرب الـ ٢٢ يوما سببا فى زيادة شعبية حماس فى غزة فقط، ولكنها أوجدت شعبية كبيرة لها فى شبه الجزيرة العربية أيضا.

وفى الوقت الذى سعت فيه الدول الغربية للحوار مع مسئولى حماس عبر دمشق، فقد سارعت الرياض هى الأخرى فى تتبع المسيرة ذاتها.وكانت سوريا فى اوائل عام ٢٠٠٩ قد سمحت للسعوديين بإعادة فتح مكتب جريدة الحياة فى دمشق، وكانت الخطوة الثانية لتعاون الطرفين فى اثناء الانتخابات البلدية العراقية حينما ضغط الطرفان على زعماء أهل السنة لتهيئة المجال اللازم لانضمامهم للمسيرة السياسية.

وعلى الفور وعقب انتهاء الانتخابات العراقية سافر وليد المعلم وزير الخارجية السورى الى الرياض، ومنذ ذلك الوقت بدأ الاستعداد للتأثير على الانتخابات اللبنانية، وفى الواقع أن مساعدة دمشق فى انتصار حركة ١٤ آذار وتيار الحريرى فى انتخابات لبنان، لم تكن فقط نتيجة التقارب السورى الأمريكى، ولكنه نتيجة لتهدئة التوتر السعودى السورى خلال أشهر ما قبل الانتخابات.

لقد سرعت نتائج الانتخابات اللبنانية مسيرة تحسن العلاقات السعودية - السورية بشكل غير مسبوق، والحديث هذه الأيام لم ينحصر فقط عن تعاطى الطرفين من أجل تحديد تركيبة الحكومة اللبنانية، بل امتد الى احتمالات عن زيارة ولى العهد السعودى دمشق.

وفى الواقع أن مسيرة تهدئة التوتر بين دمشق والرياض، تحوى إطاراً أوسع، وتعد الزيارات المتتالية للمسئولين الأمريكيين وتحسن العلاقات بين دمشق

و واشنطن جزء منها.

وتسعى دمشق أن تلعب دوراً مزدوجاً فى ساحة الشرق الاوسط مستفيدة من الأوراق الرابحة والتى ترتبط بها ارتباطاً استراتيجياً فى المنطقة مثل حزب الله، وحماس وإيران.

ولاشك أن عودة العلاقات بين السعودية ودمشق يعود بالنفع على الطرفين، ولكن يوجد قسم هام منها يعد فى اطار الاهداف العالية للسعوديين فى المنطقة مثل:

تنظر المملكة العربية السعودية الى تهدئة التوتر مع دمشق كوسيلة لقطع العلاقات السورية مع ايران وحزب الله.

تعتقد السعودية أن دمشق هى بوابة عبورها الى بغداد وتغيير توازن القوى الذى أصبح لصالح الشيعة عقب سقوط صدام حسين.

يعتقد السعوديون أن جذب سوريا يعد مجالاً لاستمرار التوازن السياسى الذى وجد بعد انتخابات ٧ يونيو فى لبنان.

للرياض وزن لا يمكن انكاره فى مسيرة تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل.

من مرتفعات الجولان إلى طهران

مريم جمشيدى ■ اعتماد (الثقة) ٢٠٠٩/٨/٢

تعتبر المساعى الأمريكية من أجل تكوين صداقات فى منطقة الشرق الأوسط بعد أن سكن باراك حسين أوباما فى البيت الأبيض، حدث يستحق التأمل، ولو كان كما يقول الرئيس الأمريكى الشاب ذو البشرة السمراء، تم قبل هذا توقع حدوث تحول كبير فى علاقات واشنطن مع بعض الدول التى لا ترتبط معها بصداقة قوية ، كان يمكن القول اليوم وفقاً للتطورات التى حدثت أن سياسة تكوين الصداقات الأمريكية قد دخلت مرحلتها العملية، ومصداق ذلك أيضاً النتائج التى تحققت فى المنطقة بوجود سفراء اوباما الخصوصيين فى المنطقة، لاشك أن أصدقاء الولايات المتحدة الجدد هم أصدقاء إيران القدامى وهى الصداقة التى مر عليها ثلاثون عاماً ومن بينهم دمشق رفيق طهران والتى يبدو أنها لم تتجاهل ابتسامة واشنطن وردت عليها بكل ود ومحبة .

ففى يوليو ٢٠٠٩ قام جورج ميتشل المبعوث الخاص لأوباما بجولة فى الشرق الأوسط وبرفقته روبرت جيتس وزير الدفاع الامريكى، وجونسى مستشار أوباما لشئون الأمن القومى وذلك كى يواصلوا استضافة دمشق لميتشل كى يجرى زيارته الثانية لسوريا فى أقل من ستة أشهر .

وقد كلف جورج ميتشل فى زيارته بتوصيل أحدث رسائل أوباما للسوريين، فالمطلوب منه أن يبلغ السوريين بأن البيت الأبيض يرغب فى إذابة جبل الجليد الدبلوماسى الضخم بين البلدين فى أسرع وقت ممكن، وأنه قرر، للبدء فى هذا العمل، أن يرفع بعض العقوبات المفروضة على دمشق.

وكانت الولايات المتحدة قد صدقت على مجموعة من العقوبات ضد سوريا فى عام ٢٠٠٤، وكان السبب فى هذا القرار مشروع اتهام دمشق رعايتها للإرهاب ولحزب الله، والآن وطبقاً لتقارير وسائل الإعلام الأمريكية فقد قال ميشيل لبشار الأسد إنه فى حالة قبول الاقتراح ستكون واشنطن مستعدة لرفع جزء من هذه العقوبات، ويستطيع الأفراد السوريون أن يبادروا باستيراد كافة السلع من الولايات المتحدة فيما عدا المواد الغذائية والدوائية .

وهذه العقوبات قد صدق عليها الكونجرس الامريكى فى عهد بوش، وإلغاؤها يحتاج أيضاً لموافقة الكونجرس، ولكن الرئيس الامريكى أكد أيضاً صلاحية إلغاء بعض هذه العقوبات وهو ما وعد به ميتشل السوريين نيابة عن اوباما .

– لماذا هذا الكرم الحاتمي من البيت الأبيض!

ما الغرض من هذا الكرم الحاتمي الأمريكى، ولماذا تنوى واشنطن رفع العقوبات الخاصة بقطاع التجارة عن السوريين، وبوجه عام ما هو الشئ الذى يسعى إليه أوباما هو وفريقه المحظى برعايته.

وحكومة أوباما تسعى بالفعل لتحقيق مشروع السلام فى الشرق الأوسط بين إسرائيل والعرب، ومن هذا المنطلق تواصل تحركاتها الخيرة، ولهذا السبب فإن سخاء وكرم واشنطن الجديد يستحق البحث، وأهم مطالب البيت الأبيض من السوريين هو الابتعاد عن طهران، فهناك فى الواقع هدف استراتيجى يسعى إليه رجال اوباما فى المنطقة، وهو إبعاد دمشق عن طهران، وكذلك ميلشيات حماس وحزب الله، وفى نفس هذا الإطار قام اوباما أيضا فى شهر يونيو الماضى بتفعيل السفارة الأمريكية فى سوريا مجدداً بإيفاء السفير إلى دمشق ، وكانت واشنطن قد سحبت سفيرها من دمشق فى عام ٢٠٠٥ بعد اغتيال رفيق الحريرى رئيس الوزراء اللبناني بسبب شبهة تورط سوريا فى هذه المسألة .

وكما قيل، أوباما يسعى لتحقيق مشروع السلام فى الشرق الأوسط، ويعتبر سوريا أيضاً من مراكز الثقل المهمة للسياسة الأمريكية، والتى مضى عليها أقل من ستة أشهر، وقد حققت حتى الآن مكاسب ملحوظة .

ويحاول أوباما تسجيل دولة فلسطين فى خريطة العالم، وقد أكد للإسرائيليين أيضاً على تصميمه من اجل تحقيق هذا الهدف، قال لهم إنه ينبغى عليهم أن يعترفون رسمياً بحدود دولة فلسطين، ولهذا السبب سافر إلى إسرائيل ممثل آخر من ممثلى اوباما فى المنطقة، وبناء على الأخبار المنشورة فإن تل أبيب قد توصلت أيضاً إلى اتفاق مع واشنطن بشأن هذا المشروع، إلا أنها تختلف مع البيت الأبيض فى وجهات النظر فقط بخصوص طريقة تشكيل الدولة الفلسطينية المستقلة، ولكن الضلع المهم فى هذا المشروع هو سوريا التى يجب أن تكون موجودة على مائدة مفاوضات السلام باعتبارها الدولة التى تختلف فى الرأى مع إسرائيل، وتسعى الولايات المتحدة الآن لإعداد مقدمات المفاوضات النهائية والأخيرة.

وتعتبر مسالة إلغاء العقوبات التجارية فيما عدا المواد الغذائية والدوائية، وكذلك حل قضية مرتفعات الجولان التى تحتلها إسرائيل ، أهم الوعود التى قدمت للسوريين .

وبالنظر إلى الأحداث التى وقعت فى المنطقة يتضح جيداً أن سوريا الآن فى حصن الولايات المتحدة، وإنها قبلت بالتلميح اقتراح البيت الأبيض القائم على الابتعاد عن إيران لأن أحد أسباب تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة وهزيمة حزب الله التلميحية فى الانتخابات الأخيرة فى اعتقاد المراقبين السياسيين كان هو أيضاً ابتعاد عن طهران، وتكتب أسوشيتدبرس فى تقريرها عن دمشق مشيرة إلى هذا الموضوع :» منذ فترة طويلة وواشنطن تبذل جهوداً ومساع من اجل أن ترفع سوريا يدها عن تقديم الدعم والمساندة لحزب الله وحماس ، وعلاوة على ذلك فإن مطلب واشنطن هو أن تبتعد الحكومة السورية عن إيران وتساند السلام فى العراق ولبنان وبين الفلسطينيين« .

وتعتبر سوريا أهم دولة والدولة الوحيدة فى نفس الوقت التى لها تأثير على حماس، وتسعى أيضاً للوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة بلمسهم للتغيرات الحادثة على يد حكومة أوباما، وينتظرون تحقق نتائج مباحثات المبعوثين الخصوصيين لأوباما مع إسرائيل وسوريا ومصر وعباس ورئيس السلطة الفلسطينية .

ما هو قرار دمشق ؟

ولكن سوريا موجودة أيضاً فى هذه الأحداث والمطلب الذى تريده الولايات المتحدة من بشار الأسد يختلف عن بقية الدول وربما يمكن القول بجرأة بأنه قد وضع دمشق أمام طريقين كل منهما أصعب من الآخر ، فالمقترحات الأمريكية جذابة جداً لدرجة أن سوريا تريد أن تسمع مشروع طلب الابتعاد عن إيران بمنتهى الهدوء والراحة، وبالطبع الرئيس السورى بشار الأسد لم يعد أوباما بإبعاد إيران لأنه ليس بهذا القدر من السذاجة، وربما لو كانت الصفقة حول مرتفعات الجولان فقط لكان من الممكن أن يقدم إجابة صريحة لمبعوثى أوباما، ولكن هناك أيضاً مقترحات مهمة أخرى.

وإذا كان بشار الأسد يتعجل الصلح مع الولايات المتحدة ويجرى مباحثات بناءة مع نظيره الامريكى فى هذه المفاوضات بيد مملوءة ، ولكن بأى شئ سيجيب على آخر مطالب واشنطن والذى حمله ميتشل، فالحديث عنه صعب قليلاً لأنه توجد قضيتان الأولى هى مرتفعات الجولان والأخرى وجود ساسة سوريين أذكياء فى الجهاز الدبلوماسى لهذه الدولة، وبخصوص مرتفعات الجولان التى دارت المباحثات حولها أيضاً منذ عهد الأسد الأب فإن المسألة قد أصبحت بالنسبة لسوريا مسألة كرامة، ولهذا السبب فإنها لن تفقد إيران وحماس وحزب الله ما لم تتوصل إلى شئ بخصوص هذه المنطقة، وفى نفس هذا الإطار تواصل دمشق اللعبة حتى يمكنها فى النهاية الوصول إلى مكسب كبير بشأن الجولان، وفى نفس الوقت فإن مرتفعات الجولان بقدر ما هى ليست ذات أهمية اقتصادية بالنسبة لسوريا وتحظى فى الغالب بأهمية معنوية فإن رفع العقوبات يمثل أهمية لسوريا بنفس القدر من الناحية الاقتصادية، ومن ثم فإن سوريا لن تقول نعم بهذه السهولة للمقترح الامريكى .

ومن ناحية أخرى، مادام هناك وزير خارجية ذكى يدعى وليد المعلم فى الجهاز الدبلوماسى فإن طهران قطعاً لن تستبعد فى صفقة دمشق مع واشنطن ، وطالما أن المعلم بجوار بشار باعتباره العقل المفكر لسوريا فإنه ضمن حديثه صراحة عن رغبة حكومته فى استئناف العلاقات القوية مع الولايات المتحدة، لن يقبل قطعاً بنفس الصراحة صورة كهذه لسوريا.

وهو يعنى تماماً دور الزعماء الأمريكيين والسوريين فى تحقق الأمن والاستقرار فى المنطقة، ويعلم جيداً كيف يستفيد من هذا الأمر على أكمل وجه لحين رفع كافة العقوبات .

ولهذا السبب من الخطأ تصور أن سوريا ستقلص علاقاتها السياسية مع إيران بشكل ملحوظ من الغد، قطعاً سترفع هذه الخطوات بشكل بطئ وبالتدريج حيث يقال إن أول آثارها يمكن مشاهدته فى هزيمة حزب الله فى الانتخابات اللبنانية الأخيرة ، وبجانب هذه القضية يلاحظ تراخى السوريين الخفى بالوساطة فى المباحثات النووية بين إيران والغرب، ومن ثم يمكن ملاحظة سياسات دمشق المكتوبة بشكل جيد، والتى تقوم على أساس مصالح الدولة، ولكن لماذا لا يمكن فى هذه الأحداث تكرار أن تزايد الفجوة بين طهران ودمشق هو بسبب تأثير واشنطن.

صمت النجف المحير إزاء التطورات الأخيرة فى إيران

■ ديبلماسى إيران (الدبلوماسية الايرانية) ٢١/ ٧/ ٢٠٠٩

كانت انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية الأخيرة سببا فى طرح علاقة الحوزة بالسياسة أكثر من ذى قبل. وفى إيران فقد اتخذ المراجع الدينية فى حوزة قم موقفا رسميا من تطورات مابعد الرئاسة من خلال اصدار بيانات رسمية مع أو ضد ما حدث بعد الانتخابات، مثل البيانات التى صدرت من قبل المراجع العظام أمثال صانعى، ونورى، وهمدانى، وسبحانى، ومكارم شيرازى، وصافى جلبايجانى، وبيات زنجانى، ومنتظرى، واردبيلى، وغيرهم.

ومع هذا ومع وجود تقابل وخلاف فى بعض المواقف الا ان هذه البيانات قد وضحت ان مراجع وعلماء وأهل الحوزة بعيدا عن انتماءاتهم السياسية فقد اهتموا بأمر الدولة وكانوا مراقبين للتطورات بدقة وأحيانا كانوا يعتبرون أن تدخلهم بات أمراً ضرورياً.



وسط كل هذا اختارت حوزة النجف الصمت تجاه هذه التطورات، وتوقع الكثيرون ان مراجع النجف العظام وهم الآن أربعة مراجع مشهوريين، سيصدرون بيانات بالنسبة لاحداث ايران الأخيرة، وطبقا للمعلومات الواردة من الحوزة فإن مراجع النجف قد تعرضوا لضغوط كثيرة ولكنهم اختاروا الصمت أمام هذه الضغوط.

وقد شاع فى وقت ما أن السيد هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس الخبراء قد ذهب الى قم فى الاسبوع الاول بعد الانتخابات والتقى بالسيد " السيستانى " فى لقاء استمر ساعتين ونصف الساعة، وسعى أن يدخل السيد السيستانى فى مسألة الانتخابات الإيرانية، لكن لم يعلن شيئا عن تفاصيل هذا اللقاء، ولكن الصمت الذى آثره مكتب السيستانى حتى الآن يشير إلى أن حوزة النجف لست لديها رغبة فى التدخل فى قضية انتخابات الرئاسة الإيرانية، خاصة أن إيران تحتل مكانة روحانية عالية لدى المراجع وعلماء حوزة النجف، ومن الممكن أن يكون التدخل او اتخاذ موقف بصورة غير محسوبة، يمثل ضربة لهذه المكانة الروحانية خاصة إذا كان لا يمكن التنبؤ بعواقب اى موقف تجاه التطورات الحالية فى إيران .

والأخبار التى استطعنا ان نحصل عليها من مكاتب المراجع الآخرين تؤكد أنهم غير سعداء بالتطورات الحادثة فى إيران، وأن لديهم تخوفاً من عواقب هذه التطورات على مستقبل الجمهورية الإسلامية.

ومما سبق يتضح أن حوزة النجف أثرت الحذر، ومن تجاربها السابقة رجحت الصمت كخيار أفضل أمام الأحداث المتلاحقة فى إيران.

وكانت جريدة "الشرق الأوسط" قد أعدت تقريراً تحليلياً حول أسباب ودلائل صمت النجف إزاء الأحداث فى إيران، وقدمت خلاله مقارنة بين المكانة السياسية لحوزة النجف وحوزة قم، وفى العدد السابق لهذه الجريدة صرح ابن آية الله العظمى شيخ بشير نجفى "إننا لا نتدخل فى الشئون الداخلية للجارة العزيزة إيران، لان الأحداث التى وقعت هناك هى شأن داخلى".

أما فى التقرير الجديد فقد جاء فيه ان علماء النجف يعتقدون انه على الرغم من الدور المباشر لحوزة قم فى ايران لمدة تقرب من ثلاثين عاما، ودور حوزة النجف لا يزيد عن ست سنوات بعد سقوط صدام، إلا أن العلاقة بين الدين والدولة فى العراق اقوى من إيران".

وفى هذا الشأن يقول "شيخ غيث شبر" أحد علماء النجف ويدير احدى مؤسسات آية الله العظمى السيستانى" أن النفوذ المعنوى للدين فى العراق أقوى من اى شىء من الذى نشاهده فى إيران، يعنى أن نفوذ المرجعية فى الساحة الحكومية

والاجتماعية بالنسبة لإيران أقوى بكثير".

كما أشار التقرير إلى نقطة هامة جدا وهى ان هناك تفاوتاً فاحشاً بين نوع الحكومة فى ايران والعراق، ففى إيران ولاية الفقيه التى طرحها الإمام الخومينى لأول مرة وهى اساس الدستور الايرانى ولها دور محورى فى كافة الأركان السياسية للدولة سواء أيديولوجيا أو تنفيذيا أو قضائيا، فى حين ان مثل هذا الامر غير موجود بالدستور العراقى حتى إنه لم يشر اصلا الى المكانة الدينية او الحوزة، والحقيقة ان نفوذ الدين فى العراق معنوى وهذا الأمر كان السبب ان يعد السيد السيستانى ايرانيا ومرجعيته فى العراق عامة والجميع يعتبرونه زعيمهم معنويا.

كذلك فإن الزعيم فى ايران او الولى الفقيه له مكانة عالية فى النظام بل هو النظام، أما السيد سيستانى فلا يحظى بمثل هذه المكانة فى العراق.

وربما يكون التفاوت بين نوع الحكومة فى ايران والعراق أحد أسباب صمت حوزة النجف فى العراق ازاء التطورات الإيرانية، ففى بعض الاحيان يكون للصمت اثر اكبر من التدخل، كما أن الصمت قد فوت الفرصة أو الحجة للمعارضين وخصوصا السنة الذين يتهمون الشيعة بالاستقواء بإيران، وهو ما يعنى استقواءهم بالعرب من أجل إضعاف مكانة الشيعة وتقوية مكانتهم فى الساحة السياسية العراقية، خاصة وأن العراق لا يزال يعيش تحت سلطة الاحتلال.

البحرين تحت المظلة الإسرائيلية

كريم جعفرى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢/٧/٢٠٠٩

منذ فترة طالب الشيخ سلمان بن حمد نجل حاكم البحرين فى مقال له نشر فى صحيفة الـ "واشنطن بوست"، بتحقيق وجود عربى داخل وسائل الإعلام الإسرائيلية من أجل إجبار قادة هذا النظام على الالتزام بعملية السلام، حيث اعتمد المقال سالف الذكر على أهمية الوصول إلى الرأى العام الإسرائيلى وضرورة إقناعه بمزايا السلام الحقيقى.

من الجدير بالذكر أن مساحة المملكة التى يحكمها والد الشيخ سلمان لا تتعدى الـ ٥٧٠ كيلو متراً مربعاً، وهو يضيف فى مقاله " إننا لن نتمكن من تحقيق السلام مع النظام الصهيونى إلا بالوصول إلى الرأى العام الإسرائيلى ومخاطبته من خلال وسائل الإعلام المحلية."

بالطبع الشيخ سلمان أورد فى مقاله العديد من النقاط الأخرى، وهى ليست موضع اهتمام للتطرق إليها، لكننا نكتفى بهذا القدر من مقاله، وهنا نتساءل لماذا اختار الشيخ سلمان صحيفة الـ "واشنطن بوست" لنشر مقاله، بينما طالب العرب بالنفوذ داخل وسائل الإعلام الإسرائيلية، وكأنه يريد القول لا تتعجبوا من الآن إذا ما رأيتم مقالاتى فى صحيفة "معاريف" أو "هاآرتس" أو "جيروزاليم بوست" أو راديو وتليفزيون تل أبيب، وما يعتقده الشيخ سلمان من أن قادة النظام الصهيونى لديهم استعداد للتوصل إلى سلام عادل، لشيء عجيب وغريب حقا، خاصة فى ظل وجود حكومة يمينية إسرائيلية بزعامة "بنيامين نتانياهو" الذى لا توجد فى قاموسه حتى كلمة سلام.

إذا كان ابن حاكم البحرين يؤمن بأن الشعب الإسرائيلى يجهل ما يحدث بشأن عملية السلام، ومن ثم يجب إطلاعه على مبادئ السلام ومزاياه من خلال الوجود فى وسائل الإعلام الصهيونى، يجب عليه أن يدرك كذلك أن وسائل الإعلام الصهيونية أكثر حرية ومصداقية من وسائل الإعلام الموجودة فى البحرين، وأن سكان فلسطين المحتلة يدركون تفاصيل ما يدور حولهم أكثر مما يدرك أفراد أسرة حاكم البحرين، وخير دليل على ذلك أن سكان المستوطنات كانوا يتابعون بدقة أحداث حرب الـ ٣٣ يوماً من خلال قناة المنار التابعة لحزب الله.

المسألة الهامة الثانية تتلخص فى ضرورة إدراك مدى تأثير الرأى العام الإسرائيلى فى الطبقة المهيمنة على هذا النظام، فخلافا لما يرد فى وسائل الإعلام الصهيونى، وعلى لسان البعض من الجهلاء، فإن الطبقة الحاكمة فى إسرائيل لا تولى أى أهمية للرأى العام الإسرائيلى لأن القرارات يتم إعدادها داخل صالات الفكر والتخطيط، كما أن حكام إسرائيل فى الغالب من جنرالات الجيش، ولجوا إلى الحكم من خلال مسيرة انتخابات ديمقراطية، لكن بمجرد وصوله للحكم يكون لهم توجهات يسعون لتنفيذها، والدليل على ذلك أن "آرييل شارون" تغاضى عن الرأى العام المعارض لمسألة إخلاء المستوطنات فى قطاع غزة عام ٢٠٠٥، وواصل العمل بإخلاء تلك المستوطنات.

ولكن الشيخ سلمان لم يتطرق إلى مسألة واضحة وفى غاية

الأهمية ألا وهى العلاقات المتنامية بين حكومة المنامة وتل أبيب، وبوصفه أحد رجال الحكم فى البحرين، فقد التقى مرارا بالمسئولين الإسرائيليين على هامش مؤتمرات دولية وإقليمية وتبادل معهم التشاور والرسائل، بينما طالب من قبل وزير خارجية البحرين بإنشاء اتحاد إقليمى يضم كلاً من إيران وتركيا وإسرائيل، ويبدو أن المنامة قد تمادت فى طريق التقارب والتنسيق مع الولايات المتحدة وإسرائيل، طالما اعتبرت أن إيران هى الخطر الأكبر.

أيها تدعم السعودية؟ جماعة الأمر بالمعروف أم الشرطة الدينية

شكيب جاويدر ■ جوان (الشباب) ٢٠٠٩/٧/١٨

شهدت الساحة السعودية مؤخرا صداما بين مؤسسة المطوعين السعودية (تعرف أيضا بالشرطة الدينية، أو هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) ووسائل الإعلام السعودية وأوساط حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، وقد تصدت تلك المؤسسة لعدد كبير من أصحاب الرأى والتعبير فى الصحافة السعودية، وقدمت شكاوى فى بعض رؤساء التحرير ومسئولى الصحافة ممن انتقدوا أداء تلك المؤسسة.

بدأت مؤسسة المطوعة نشاطها فى المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢، بالتزامن مع تأسيس المملكة، وأغلب أعضائها من رجال القبائل البدوية من منطقة نجد، وفى مقدمة مهامهم مكافحة المخدرات والمشروبات الكحولية، ومكافحة الفحشاء والسلوكيات غير الأخلاقية، والتصدى لمسألة الاختلاط بين الرجال والنساء فى الأماكن العامة، ومراقبة غلق محال العمل أثناء الصلوات الخمس، والتصدى لأية مظاهر مخالفة للدين الإسلامى. ويتمتع أفراد تلك المؤسسة بسلطات وصلاحيات تتعدى القانون، ولهم ارتباط وثيق بالمؤسسات الاستخباراتية والأمنية السعودية.

مؤسسة المطوعة تعمل بإشراف مباشر من الملك، وبالطبع وزير الداخلية الأمير "نايف بن عبد العزيز" له نفوذ كبير فى إدارة وتوجيه تلك المؤسسة التى يتعدى أفرادها خمسة آلاف شخص موزعين فى جميع أنحاء المملكة من خلال ١٣ إدارة محلية وإقليمية، وقد ساهمت تلك المؤسسة التى تم تجهيزها وتسليحها بأحدث التكنولوجيات، بدور قوى فى التصدى للحركات الإصلاحية والمعارضة لسياسات وأيديولوجيات الرياض على مدى عقود.

ويمكن القول إن تلك المؤسسة بمثابة الساعد الأيمن والجناح العسكرى لرجال الدين الوهابيين، ومن ثم كان لها الدور الرئيسى فى القمع والتصدى لاعتراضات الشيعة بالمنطقة الشرقية والمدينة المنورة، وفى قمع أصحاب المذاهب الإسلامية الأخرى غير المذهب الوهابى، وقد تأثرت سياسة تلك المؤسسة بعقائد الوهابيين المتشددين، لذلك تصدت بحزم ضد أى دعوى للتجديد أو التحديث والتطوير.

مؤسسة المطوعة أوجدت كذلك العديد من المشكلات فى مجال حقوق الإنسان، وحرية الأقليات الدينية، وشوهت صورة المملكة العربية السعودية عند الرأى العام الإقليمى والدولى.

من هذا المنطلق، ومن أجل تهيئة الساحة السعودية وإعدادها لتقبل الإصلاحات والتحديث، (تحت تأثير عوامل خارجية وأوضاع مفروضة) أجرى الملك عبد الله تغييرات فى مؤسسة المطوعة بهدف خفض نفوذ رجال الدين الوهابيين، وفرض سيادة وهيبة الدولة، كان على رأسها تنحية الشيخ إبراهيم بن عبد الله الغيث رئيس هيئة الأمر بالمعروف (المطوعة) بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٩، وتعيين عبد العزيز الحمين بدلا منه. (الحمين من رجال الدين الوسطيين ويتبع سياسات الملك عبد الله).

من ناحية أخرى، سيتم تطوير تلك المؤسسة وتجهيزها بأحدث المعدات التكنولوجية للإشراف على السلوكيات ومراقبتها والتصدى لأى من مظاهر الفساد والتطرف، وطبقا للأبحاث والخطط المدونة من جانب جامعة الملك فهد للنفط والمعادن (مرتبطة من الناحية العلمية والتنظيمية بالمؤسسات العلمية والثقافية الأمريكية)، سيتم التعامل مع المجتمع السعودى من خلال تلك المؤسسة بعد تطويرها بالتعاون والتنسيق مع جامعة الملك سعود (مركز رجال الدين الوهابيين) لإعداد مزيد من الكوادر الدينية والعلمية تحت إشراف جامعة نايف للعلوم الأمنية.

إلى أين مصير مملكة سبأ؟

اعتماد ملى (الثقة الوطنى) ٢٠٠٩/٧/٢٩

تعيش اليمن هذه الأيام ظروفا عصيبة، وهى المشكلات التى حاصرت حكومة على عبد الله صالح، الذى قام بتعديل الدستور من أجل تهيئة المجال لاستمراره للجولة الثالثة فى قصر الرئاسة، والمعارضون له قد ثاروا ضده فى جنوب اليمن، وقامت الميلشيات المسلحة فى الشمال والمعروفة باسم الحوثيين بحرب مسلحة ضده وضد حكومته ووصفت حكومته بالفاشلة، وأمر آخر هو أن أعضاء تنظيم القاعدة قد نشطوا بشدة فى هذه الدولة، وبالطبع فإن الساحة السياسية فى هذه الدولة قد ساعدتهم على تصعيد أنشطتهم.

وبالطبع يجب أن نضيف إلى النقاط الثلاث الماضية أمرين مهمين، الأول وهو الجدال الدائر فى اليمن حول من يخلف صالح، والثانى بشأن الانتشار غير المسبوق للسلاح بين الفقراء فى هذه الدولة، وهو الأمر الذى هيأ الساحة من أجل الارهاب فى هذه الدولة.

وبهذه التفاصيل فإن مستقبل اليمن يحيط به الغموض، وكانت رؤية الخبراء والمحللين للأوضاع المتغيرة فى اليمن ومستقبل هذه الدولة، وكما جاء فى تقرير لإحدى المؤسسات البحثية والاستراتيجية الأمريكية أن اليمن من الممكن أن تتحول لأفغانستان أخرى.

وقد ربط هذا البحث والذى تم عبر مؤسسة غير حكومية بين الافق المظلم لليمن ونقص احتياطى النفط والماء، وكذلك تزايد اعداد المهاجرين وأغلبهم أعضاء تنظيم القاعدة.

وقد أبرز التقرير قلقه من تزايد احتمالات فشل النظام الحكومى فى اليمن وجاء فيه "أنه فى حالة تحقق مثل هذا الأمر، يجب أن ننتظر تشكيل افغانستان جديدة فى المنطقة، وهو الأمر الذى سيكون حملاً ثقيلاً آخر على عاتق المجتمع الدولى".

ووسط هذا القلق الكبير من استوطان القاعدة لليمن، فى وقت يترك فيه اليمنيون بلادهم بحثا عن فرص عمل فى منطقة الخليج، واستمرار هجوم القاعدة على الدول العربية خاصة مصر، والسعودية، والجزائر، وليبيا.

اضافة الى ماسبق كانت اعمال القرصنة التى يقوم بها بعض الافراد بالقرب من السواحل الصومالية من المشاكل الجديدة التى تعصف بالحكومة اليمنية.

الصراع مع شعب الجنوب:

المشكلة الرئيسية الأخرى التى تؤرق صنعاء، كانت تجدد مطالب الشعب الجنوبى بالانفصال عن اليمن، واليمن الجنوبى السابق والذى دخل تحت لواء الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠، بعد عمليات قمع قام بها على عبد الله صالح، وبعد مايقرب من عقدين دخلت تحت مظلة الاستثمار غير الناضج والتنمية السياسية والإنسانية، وزعماء اليمن الجنوبى الذين نفوا أغلبهم فى دول عربية وغير عربية، يتهمون الرئيس على عبد الله صالح انه خلال فترة حكمه لم يول اهتماما بجنوب اليمن، وركز كل رؤوس الاموال والاستثمارات فى الشمال، وكانت هذه الجماعة فى عام ٢٠٠٨ تأمل ببدء عهد جديد فى اليمن بعد انتهاء حكم الرئيس عبد الله صالح، ولكن مع تغيير الدستور من قبل الحزب الحاكم من اجل تهيئة المجال للسيد صالح للوجود مرة ثالثة فى القصر الرئاسى، تبددت آمال الجنوبيين، وسعوا لتشكيل جبهات جديدة من اجل احقاق حقوقهم، واشتهرت هذه المساعى تحت عنوان "الحراك الجنوبى".

والمظاهرات الاعتراضية التى قامت بها هذه الحركات منذ عام كانت السبب فى اشتعال الحرب بين الحكومة المركزية والمعارضة، وهى الحرب التى تركت وراءها الكثير من القتلى والجرحى.

وكان "على سالم البيض" رئيس اليمن الجنوبى السابق والذى يعيش الآن فى المنفى، قد طالب المنظمات الدولية والاقليمية بالاسراع بمساعدة الجنوبيين، وكان هذا المطلب عقب صدامات دموية فى مدينة زنجبار التابعة لاقليم آبين.

وخلاصة الأمر، أن جوهر الأزمة هو فى سيطرة الحزب الحاكم على المؤسسة العسكرية، وتحويل اليمن إلى تركة قابلة للتوريث، فاستلاب المشروع الوطنى من قبل مشروع التوريث هو جذر وجوهر الأزمة.

كما أن ضعف المعارضة وعدم قدرتها على مواجهة النظام بمشروع مضاد، رغم أنها تملك مثل هذا المشروع، قد أضعف وغيب البديل الوطنى الذى يمكن الرهان عليه فى مقاومة المشروع الأسري. وفى ظل هذا الغياب والضعف ولدت المشاريع الصغيرة، المتمثلة فى المذهبية فى الشمال التى ينادى بها

الحوثي، والمناطقية في الجنوب التي ينادي بها قادة الانفصال.

وبما أن كل الصلاحيات في الدولة تتركز في يد رجل واحد، وله القدرة دون غيره على السير في طريق الإصلاح، فإن الخروج من الأزمة لا يتمثل في البحث عن حلول، فالحلول موجودة، وقد طرحت منذ عام ١٩٩٣ عبر وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في عمّان والتي شخصت المشكلة وطرحت الحل، وغيرها من الوثائق وبرامج الإصلاح اللاحقة التي طرحتها المعارضة بخجل ورفضها النظام، وإنما يتمثل في وجود إرادة لدى رأس الدولة في وضع الحل موضع التطبيق الفعلي.

من سيفوز ؟ أفغانستان وتراجيديا الانتخابات

وطن امروز (الوطن اليوم)، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٩

لاشك أن العالم لن ينسى ما حدث في عام ٢٠٠٩ ، فما حدث من أحداث سياسية سريعة ومتتالية سيبقى في ذاكرة الناس لفترة طويلة، وكان أهم أبرز تلك الأحداث المؤثرة خلال العام، انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية وتداعياتها الباقية، وانتخابات لبنان البرلمانية التي رغم انتهائها لصالح فريق ١٤ مارس إلا أن رئيس وزرائها المنتخب يعني "سعد الحريري" مازال يواجه معضلة تشكيل حكومته، ولا يعتقد أنه بمقدوره تقديم أعضاء حكومته قريباً، فلربما يكون تصدي الحريري الشاب محدود التجربة لمثل هذا المنصب الكبير غير مناسب بالمرة. ومن ناحية أخرى، من المقرر أن تُعقد الانتخابات العراقية أيضا هذا العام، تلك الانتخابات التي سيقضي فيها الشعب العراقي إما برحيل "نوري المالكي" رئيس الوزراء العراقي الحالي أو ببقائه، والمهم في هذا السياق، أنه يتحتم على الجيش العراقي تأمين أمن هذه الانتخابات وبمفرده عكس ما حدث في الانتخابات السابقة، ولا يعتقد أن المسألة ستكون سهلة على القوات العراقية والشرطة بالمرة، وإضافة على ذلك، هناك الانتخابات الأفغانية كذلك، والتي من المقرر أن يظل رئيس الجمهورية الأفغاني "حامد كرزاي" باقياً في هذا المنصب لفترة رئاسية قادمة. في أجواء جد مضطربة سواء من الناحية السياسية أو الأمنية.

ففي الوقت الراهن، مازالت طالبان تسيطر على ثلثي الأراضي الأفغانية، وكل الخوف من الهجمات الموسعة المنتظر حدوثها عشية وبعد الانتخابات الرئاسية، ولذلك شهدنا مؤخراً عمليات منظمة من قبل جماعة طالبان على مراكز حكومية، وفي المقابل كانت هناك عمليات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بالمشاركة مع القوات البريطانية، لاسيما عمليات الخنجر، ومخلب النمر، والتي بدأت منذ فترة بسيطة ولكنها مازالت محدودة التأثير على الطاليان، ومن ثم لا يعتقد أن مسألة تأمين العملية الانتخابية في أفغانستان لم تكن من السهولة بمكان في ظل الاضطرابات الجارية على الساحة الأفغانية. وعلى أية حال، فهناك أكثر من ٤٠ مرشحاً لخوض هذه الانتخابات غير أن الانتخابات الأفغانية من المعروف أنها محصورة بين قطبين، إذ يعتقد أن المرشحين الأساسيين هما، حامد كرزاي والدكتور/ عبد الله عبد الله فالمنافسة الانتخابية ستجرى بين القطبين، وقطعاً الغرب والولايات المتحدة المساند الرئيسي للمرشح الأول، حيث يعتقد البيت الأبيض أن فوز كرزاي في الانتخابات سيمنح الفرصة لاستكمال المشروعات التي لم تكتمل بعد، كما يتيح المجال للسيطرة الكاملة على كافة أراضي أفغانستان، أما المرشح أو القطب الآخر، يعني عبد الله عبد الله فهو الوزير السابق لوزارة الخارجية والذي يجتمع حوله المجاهدين، إذ إنه يُعد الشبيه بالشهيد أحمد شاه مسعود من الناحية الفكرية وتباعاً يؤيده المجاهدون الأفغان. والمعروف أن المجاهدين يعانون الكثير من المشكلات اليوم، وأهمها سبب التفرقة، خاصة أن المارشال فهيم من كبار المجاهدين يبدو أنه يميل إلى كرزاي الذي حاول استمالته إليه ، بينما جماعة المجاهدين يأخذون جانب عبد الله عبد الله. على أية حال، فالمرشح الأخير، هو مرشح الجبهة الوطنية الذي اتخذ اللون الأزرق رمزاً للدعاية الانتخابية والذي بمقدوره جذب التأييد الشعبي في المجتمع الأفغاني. ورغم هذا يعتقد أن حامد كرزاي وبالنظر إلى تأييده من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سوف يخرج الفائز في هذه الانتخابات.

الشاهد من هذه المسألة أن النخبة في أفغانستان جد قلقة على أوضاع البلاد بعد هذه الانتخابات، وبات من المؤكد أن المجتمع الأفغاني المتأثر بشكل أو بآخر من مجتمع الجوار الإيراني سوف يشهد نفس التداعيات التي وقعت في إيران، يعني من المنتظر بعد إعلان نتائج هذه الانتخابات وتحديد الفائز فيها أن يخرج المرشح الآخر مع فريقه إلى الشوارع لتبدأ الاضطرابات، وهذه المرة على عكس ما حدث في إيران، ستشهد تراجيديا الانتخابات الأفغانية بشكل يفوق التصور، إذ ما أخذنا في الاعتبار أن أغلبية الأفغان مسلحين بأحدث أنواع الأسلحة.

العلاقات التركية - الروسية تحت تأثير خطى غاز

أحمد كاظمى ■ جوان (الشباب) ٢٢/٧/٢٠٠٩

الواقع أن زيارة "أحمد داود أوغلو" وزير الشئون الخارجية التركى الجديد إلى روسيا، والتى جاءت بعد أشهر قليلة من زيارة رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركى إلى "سوتشى" تعد دليلاً على تحركات جدية وحقيقية فى العلاقات الثنائية للدولتين المهمتين فى المنطقة، والتى ظلت تعيش لسنوات طويلة أسيرة للتجاذبات والصراعات بينهما خصوصاً فيما يتعلق بملفى القوقاز والأوراسى.

فبينما كانت العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتى أثناء الحرب الباردة خليطاً من الصراع والتنافس بسبب أن تركيا كانت - ولازالت - تشكل جبهة متقدمة، وربما رأس، حلف الناتو فى الصراع القديم مع الاتحاد السوفيتى، فإن العلاقات بين روسيا وتركيا فى عصر ما بعد الحرب الباردة، وكذلك عقب احتلال العراق وحربى الخليج الأولى والثانية أخذت تتجه صوب التعاون والتنافس لدرجة لافتة للنظر وصلت فيها ملفات المصالح بين البلدين إلى درجة أن الحرب فى قرغستان لم تترك أثراً سلبياً كبيراً على العلاقات بين موسكو وأنقرة، هى الحرب التى كانت تركيا تشكل فيها واحدة من دول حلف الناتو المؤيدة لقرغستان (جورجيا)، بل والأكثر من هذا أن تركيا ملزمة وفقاً لنصوص اتفاقية مونترو الموقعة فى ١٩٣٦ بفتح مضايق البوسفور والدردنيل أمام الأساطيل الأمريكية وأسطول حلف الناتو.

من هنا يمكن القول بأنه إلى جانب المنافسة التى توجد بين الدولتين فى دوائر وأبعاد مختلفة فإن أفق التعاون والصفقات بين الدولتين تبدو أيضاً لافتة للنظر بشدة.

الحقيقة أن حزمة كبيرة وواسعة من المصالح والقضايا المشتركة تتمتع بها العلاقات بين روسيا وتركيا والتى بسببها ولأجلها صدرت التوجيهات بزيادة الزيارات واللقاءات المختلفة بين المسئولين فى قصر الكرملين وقصر تشان كايا (مقر الحكومة التركية).

فضلاً عن بحث ودراسة العلاقات الاقتصادية الثنائية، والتى شهدت صعوداً لافتاً للنظر فى السنوات الماضية فإن قضايا الطاقة، انتقال الكهرباء الروسية إلى تركيا، وكذلك قضية إنشاء محطات نووية تركية بواسطة روسيا قد تبدلت إلى عناصر، بل مفاتيح رئيسية فى العلاقات التركية والروسية.

كذلك فإن قضايا الشرق الأوسط وخصوصاً العراق، إيران، أفغانستان، وقضايا القوقاز وبشكل خاص بحث الاقتراح التركى الخاص بإنشاء تكتل لدول القوقاز، وقضية قرغستان وعضويتها فى حلف الناتو، ومواقف تركيا من هذه العضوية، ومناقشة قضية إقليم قرة باغ، وقضايا منطقة البحر الأسود، وقضية تطبيع العلاقات التركية - الأرمينية، والدور الذى يمكن أن تلعبه روسيا، وبانوراما عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى ونظرة - بل تحرك - أنقرة للشرق، والتى يعتقد فيها بقوة داود أوغلو (وزير الخارجية التركى الجديد)، والذى يعد من أهم المنظرين الأتراك للتوجه نحو الشرق، وقضايا القوات العسكرية التقليدية فى أوروبا، والقضية القبرصية، وكذلك التنسيق المتبادل بين تركيا وروسيا فى المنظمات والأوساط الدولية هى من جملة الموضوعات المهمة التى تهيئ المناخ للحوارات والتفاهمات المشتركة بين المنافسين القديمين.

فى مثل هذه الظروف التى تسود مناخ العلاقات بين الدولتين خلال لقاء وزيارة "سيرجى لافروف" وزير الخارجية الروسى و"أحمد داود أوغلو"، خرج وزير الخارجية التركى ليعلن أن فلاديمير بوتين رئيس الوزراء الروسى سوف يزور تركيا فى أسرع وقت.

الواقع أن "معادلة الطاقة" تحظى بدور خاص وسهم كبير فى العلاقات الثنائية بين البلدين؛ ذلك أن تركيا تؤيد بشدة مشروع خط أنابيب "نابوكو"، وهى ترغب وتؤيد نقل غاز منطقة بحر قزوين إلى أوروبا عن طريق هذا الخط، وهو ما يحظى بتأييد بعض الدول الأوروبية الأخرى.

هذا فى الوقت الذى تعتبر فيه روسيا أن هذا المشروع سوف يشكل ضربة حقيقية لأهدافها الرامية للعب دور احتكارى فى هذا الصدد أو على الأقل لعب دور محورى فى مستقبل معادلات الغاز العالمية. ولكى تصل روسيا إلى هذا الهدف فإنها أقدمت على اتخاذ خطوات واسعة مثل الاستمرار فى إنشاء خط أنابيب الغاز إلى إيطاليا والمعروف باسم "الطريق الشمالى" (بهدف التقليل من أهمية الطريق الأوكرانى)، ولهذا فقد أعلنت عن استعدادها لزيادة شرائها لغاز دول آسيا الوسطى من جهة، وتوقيع اتفاقية لإنشاء خط أنابيب شمال

الخزر مع تركمانستان وأوزبكستان وقازاخستان من جهة أخرى، وآخر الخطوات الروسية من أجل الوصول إلى هذا الهدف كانت فى أثناء الزيارة الأخيرة التى قام بها "ديميترى ميدفيديف" الرئيس الروسى إلى أذربيجان، حيث وقع خلالها وثيقة مهمة بين الدولتين لزيادة بيع الغاز الأذربيجانى إلى روسيا.

فى شهر مايو الماضى وأثناء مؤتمر "نابوكو" فى مدينة "براغ" قامت تركمانستان وأوزبكستان بالامتناع عن توقيع البيان النهائى بشأن مشروع "نابوكو"، وذلك لأنه ونتيجة لتوقيع الاتفاقية الروسية الأذربيجانية بين شركة "سوكار" الأذربيجانية، وشركة "غاز بروم" الروسية فإن مكانة مشروع "نابوكو" قد تزلزلت بشدة.

على الرغم من أن إيران من جانبها لم ترفض الانضمام إلى مشروع "نابوكو" إلا أنها تميل أكثر إلى إنشاء خط أنابيب مستقل والمعروف بخط "فارس لاين" أو الطريق العراقى السورى والبحر الأسود بهدف نقل الغاز إلى أوروبا.

فى ظل هذه المعطيات والمتغيرات فإن الواضح أن تركيا يبدو أنها الدولة الوحيدة التى لازالت تسعى إلى تحقيق وتنفيذ مشروع "نابوكو" الذى يعد معادياً لمصالح روسيا، وهو الموضوع الذى لازال الروس يتابعونه بحساسية مفرطة.

فروسيا من جانبها تميل إلى أن تقوم تركيا بخطوات جدية من أجل إنشاء خط أنابيب جديد يعرف بـ "بلو استريم -٢". فوفقاً للاتفاقية السابقة الموقعة بين البلدين والتى تنتهى فى عام ٢٠١٢ فإن تركيا تحصل سنويا على ستة مليارات متر مكعب من الغاز الروسى، ومن المتوقع أن يقوم خط غاز "بلو استريم -٢" المقترح من جانب روسيا بتلبية حاجة تركيا المتزايدة سنوياً من الغاز، الجدير بالذكر هنا أن خط أنابيب بلو استريم لازال يمر حتى الآن قادماً من روسيا إلى تركيا عبر مياه البحر الأسود، ومن المتوقع أن ترتفع طاقته لنقل الغاز بعد إنشاء الخط الجديد المعروف بـ "بلو استريم -٢" إلى عشرة مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً، حيث من المقرر أن ينقل هذا الخط إلى منطقة الشرق الأوسط، والنظام الصهيونى، وسائر الدول الأخرى فى المنطقة.

الأكثر من هذا أن "ايجورسيجين" نائب رئيس الوزراء الروسى كان قد اقترح على تركيا أن تشارك فى مشروع إنشاء خط أنابيب الغاز "ساوث استريم" الذى يتنافس مع خط أنابيب الغاز الأوروبى المعروف بـ "نابوكو"، وهنا تجدر الإشارة إلى أن خط أنابيب "ساوث استريم" يمر من تحت مياه البحر الأسود، ومن ثم فإنه سوف يربط روسيا ببلغاريا، وبعد أن يصل إلى بلغاريا سوف يتشعب إلى فرعين الأول سوف يتجه صوب الشمال الغربى؛ أى النمسا، والثانى سوف ينقل الغاز باتجاه الجنوب؛ أى اليونان وإيطاليا.

فيما يبدو فإن أحد المحاور الرئيسية لزيارة وزير الخارجية التركى إلى روسيا، وكذلك الزيارة المتوقعة لبوتين إلى تركيا سوف يتمثل فى هذا الموضوع، ولكن على الرغم من أن "أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية التركى كان قد تحدث عن استعداد بلاده لبحث الاقتراح الروسى فى مجال نقل الطاقة فإنه قد أشار إلى نقطة هامة أخرى، حيث قال إننا نعتقد فى أن الروس يستطيعون أن يقدموا اقتراحات فى ظروف أكثر ملاءمة فى مجال الطاقة إلى تركيا.

إذن فيما يبدو فإن تركيا على الرغم من ترحيبها بخط أنابيب "بلو استريم -٢" إلا أنها غير مستعدة لفض النظر عن خط أنابيب "نابوكو"، وهى تعتبر أن المحافظة على هذا الموضوع مفتاحاً محورياً فى علاقاتها المفعمة مع الاتحاد الأوروبى.

المؤكد هنا أن أحد أسباب اهتمام تركيا بروسيا هو بطء مسيرة عضويتها فى الاتحاد الأوروبى، وهو الملف الذى لن تتمكن تركيا فيه إلا من حسم جولة من جملة ٣٥ جولة من المفاوضات التى أجرتها مع الاتحاد الأوروبى على مدار السنوات الأربع الماضية ما جعلها فى دوامة غير معلومة العواقب والنتائج على الإطلاق. هذا يعنى أن تركيا راغبة فى عدم فقدان الأدوات المهمة التى تشكل بالنسبة إليها نقاط قوة وأوراقاً هامة فى تفاوضها مع الاتحاد الأوروبى، وهو ما تفتقد إليه حقيقة الآن، ومن هنا يبدو أن الخيار الخاص بمتابعة - والمضى قدماً فى تنفيذ - مشروع خط أنابيب "نابوكو" وخط أنابيب "بلو استريم -٢" وبشكل توأمى هو الخيار الصحيح بالنسبة لتركيا.

هنا تجدر بنا الإشارة إلى أن حجم التبادل التجارى القائم الآن بين روسيا وتركيا يبلغ ٣٢ مليار دولار ما يعنى أنه سوف يصبح مرشحاً للزيادة الكبيرة مع اتساع نطاق وأفق مستويات التعاون بين البلدين فى مجال الطاقة.

إلى جانب البعد الخاص بقضايا الطاقة فى العلاقات الروسية التركية، فإن البعد السياسى لهذه العلاقات بوصفها عضواً غير دائم فى مجلس الأمن، يدفع إلى مزيد من التشاورات أو المشاورات بين البلدين فى قضايا أفغانستان، والملف النووى الإيرانى والعراق.

فلتركيا جهوداً ملموسة - كعضو من أعضاء الناتو - من أجل كسب التعاون الروسى مع الناتو فى أفغانستان، وخصوصاً فيما يتعلق بإرسال التجهيزات واللوازم الخاصة بقوات حلف الناتو العاملة فى أفغانستان.

أيضاً فيما يخص القضية القبرصية فإنه مع الوضع فى الاعتبار المباحثات الحساسة فإن وحدة وتغيير الحكومة فى الجزء التركى من جزيرة قبرص سوف تؤدى إلى تصاعد الاحتمالات الخاصة بوجود الأمم المتحدة ومجلس الأمن فى هذه القضية، ومن هنا فإن تركيا تتحرك صوب الحصول على

تأييد روسيا لها فى هذا الصدد.

وهنا تحديداً يذكر أن روسيا كانت قد استخدمت حق الفيتو مرة واحدة بشأن الأزمة القبرصية.

أيضاً تعد عملية تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا من أهم الموضوعات القائمة فى ملف العلاقات التركية الروسية. فلتركيا سعى مهم من أجل التمتع بتأييد روسيا لها فى هذه القضية. الأكثر من هذا أن بعضاً من الأوساط التركية كانت قد ذكرت أن روسيا هى إحدى العقبات التي تحول دون نجاح هذا الملف، حيث بلغ الأمر لدرجة أن "سيرجى بانداريف" رئيس إدارة الحدود فى منظمة الأمن الفيدرالى الروسى F.S.B كان قد أعلن فى أرمينيا - مؤخراً - أن روسيا ترى أن قضية العلاقات الأرمينية التركية من الشئون الداخلية لكلتا الدولتين وأننا فقط مجرد حرس حدود وسوف نقوم بإنجاز كل المهام التى سوف نكلف بها ونحن مستعدون لفتح الحدود فى حال اتخاذ أى قرار بشأن فتح الحدود بين تركيا وأرمينيا.

الواقع أن تركيا تريد أن تعطى تطمينات لروسيا فى هذا الصدد مفادها أن تطبيع العلاقات بين أنقرة وإيران (تركيا وأرمينيا) لن يلحق أى ضرر أو خلل بمكانة روسيا فى القوقاز، وخصوصاً فى أرمينيا.

وعلى الرغم من أن روسيا لا تصدق هذه المسألة إلا أنها تنتظر من تركيا أن تضع فى اعتبارها الملاحظات الروسية فى القضايا المتعلقة بالأمن فى البحر الأسود، وأن تمتنع فى الوقت نفسه عن أية تصرفات يمكن أن تؤدى إلى إضعاف معاهدة "مونترو" الخاصة بالأمن فى البحر الأسود.

إيران وثلاثية أوروبا وأمريكا وإسرائيل

إيران ديبلماسي (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٩

لاشك أن أداء أو طريقة تعامل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية قد اختلف مع إيران فى الأيام الأخيرة الماضية، وبعد إقامة انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية الإيرانية، بسبب تداعيات ما بعد الانتخابات، هذا إضافة إلى تغيير أدبيات إسرائيل التى بدأت تنحو نحو التهديد مع إيران خلال الفترة ذاتها، والحقيقة أنه قد تبلور الثالوث الأوروبى، والأمريكى، والإسرائيلى على إيران حتى يكتمل الضغط عليها ويتحقق مطلبهم. وبالفعل أعلن الاتحاد الأوروبى عن سياسته الجديدة تجاه إيران بأن ضاعف ضغطه الدبلوماسى على إيران، حيث أدى وزراء خارجية ٢٧ دولة عضو فى الاتحاد الأوروبى بعد اجتماعه يوم الاثنين الموافق ٢٠ يوليو أن إيران تخترق حقوق الإنسان وبشكل متزايد بعد الانتخابات الرئاسية مما يدعو إلى تزايد الضغوط عليها.

هذا وبالرغم من تأكيد أعضاء الاتحاد الأوروبى على هذا النهج إلا أنهم لم يبادروا بقطع علاقاتهم الدبلوماسية مع الحكومة الإيرانية، يعنى أن مباحثاتهم معها مستمرة ولربما اتجهت دول الاتحاد الأوروبى فى هذا الطريق نظراً لكونهم يعتقدون بأن عدم وجود إيران فى قضايا مثل قضية أفغانستان أو العراق أو حتى قضيتها النووية نفسها قد يصعب الأمور أمام الغرب، ومن هذا المنطلق أذعن الأوربيون إلى أنه بدون إيران لا يوجد حلول مطلقة.

ومن ناحية أخرى، أعلن وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيتس يوم الاثنين ٢٠ يوليو ٢٠٠٩ من عمان "أنه لربما يكون هناك مزيد من الضغوط على إيران بسبب النشاط النووى، وذلك بتشديد العقوبات عليها". حيث أكد جيتس أن باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة يأمل أن تستأنف طهران المباحثات حول برنامجها، لأنه فى غير هذه الحالة، لسوف تلجأ الولايات المتحدة والأمم المتحدة لاستخدام أساليب أخرى، ما يعنى مزيداً من العقوبات على إيران.

ومن جانبه، أكد وزير الدفاع الأمريكى فى لقائه بنظيره الإسرائيلى أن أوباما أمهل حكومة طهران حتى فصل الخريف، ونعتقد أن الوقت مازال كافيا لاستئناف المباحثات حول الملف النووى الإيرانى.

وفى هذا السياق يعتقد المحللون السياسيون أن المواقف التى ستتخذها الولايات المتحدة إزاء إيران ستكون مرتبطة بالتصرفات الإيرانية، والمعروف أن الإدارة الأمريكية الجديدة طرحت خيار المباحثات مع إيران طوال فترة الستة أشهر الماضية، وفى الوقت نفسه كانت تطالب إيران بمزيد من التعاون مع مجموعة (١+٥) حول برنامجها، لكنها أيضا لم تنس خيار العقوبات المؤجل حتى شعار آخر.

وجدير بالذكر أن ثالوث الضغط على إيران متفاوت فيما بينه على ممارسة الضغوط على إيران، يعنى أن التهديد المقابل من الضلع الإسرائيلى يختلف عن تهديد الضلعين الآخرين، وقد أكدت ذلك تصريحات "ايهود باراك" وزير الدفاع الإسرائيلى التى أدلى بها فى إطار لقائه نظيره الأمريكى، حينما أكد أن خيار العمل العسكرى على إيران مازال مطروحاً، وأنه لا جدوى من خيار المباحثات الدبلوماسية معها، والشاهد إن إسرائيل دائما ما تصرح بأنها قد تستخدم القوة ضد إيران.

على أية حال، ومما سبق طرحه يعتقد أن إيران لسوف تشهد تطورات جد صعبة على الساحة الدولية فى الفترة القادمة، ولربما قد تحقق من هذه الصعوبة بعض التصريحات الهادئة التى تساعد على نبذ التوتر، وكذا الإعلان عن المشاركة الفعالة فى المباحثات الدولية حول القضايا المرتبطة بـ أفغانستان، وباكستان، والعراق، واستئناف المباحثات النووية الأمر الذى من شأنه العمل على تقليص التهديدات القائمة على إيران.

في لقاء بين المسئولين الأمنيين الأمريكيين والإسرائيليين بحث سبل الإطاحة بحكومة أحمدى نجاد

وطن امروز (الوطن اليوم) ٢٠٠٩/٨/١

رغم أن الظنون فى بادئ الأمر كانت تدور حول أن الهدف من الزيارات المتتالية التى يقوم بها المسئولون الأمريكيون الكبار إلى الأراضى المحتلة الفلسطينية هو تحذير زعماء النظام الصهيوني للتخلى عن الخيار العسكرى ضد إيران، وذلك بسبب الأثر السلبى لهذا الخيار على مباحثات مجموعة (٥+١) مع طهران، إلا أن أحد المواقع التابعة لمؤسسة استخبارات النظام الصهيونى أفصح عن أسرار هذه الزيارات وكتب يقول "إن كبار المسئولين الأمنيين الأمريكيين والإسرائيليين قاموا فى مقر الموساد ببحث سبل الإطاحة بحكومة أحمدى نجاد، فبعد يومين من سفر وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيتس إلى الأراضى المحتلة قام وفد من المسئولين الأمنيين الأمريكيين يضم جيمس جونز مستشار الأمن القومى، ودينيس روس مستشار باراك أوباما لشئون إيران، ووليام بيرنز أحد مسئولى الملف النووى الإيرانى فى حكومة بوش بلقاء وفد من القادة الإسرائيليين يضم كلا من مائير داجان رئيس الموساد، وعاموس يدلين رئيس الاستخبارات العسكرية، وعوزى اراد رئيس مجلس الأمن القومى للنظام الصهيونى، ووفقا لما كتب "دبكا" كانت قضية إسقاط حكومة أحمدى نجاد هى محور هذا اللقاء الأمنى، حيث يبدو أن الاضطرابات الأخيرة التى شهدتها إيران حول الانتخابات الرئاسية كانت ذريعة لطرح سيناريوهات جديدة ضد إيران.

ووفقا لتقرير هذا الموقع إنه رغم الأحداث الأخيرة فى إيران مازالت حكومة باراك أوباما تعارض القيام بأى خطوة مباشرة ضد أحمدى نجاد لأن المعلومات الاستخباراتية الأمريكية تؤكد أنه رغم وجود خلافات فى وجهات النظر فإن هناك اتفاقا وتنسيقا كاملا بين زعماء إيران حول البرنامج النووى الإيرانى. ومن هنا ركز لقاء المسئولين الأمنيين لواشنطن وتل أبيب على التنسيق السياسى والعسكرى بينهما خلال الشهرين القادمين حتى تبدأ المباحثات بين الولايات المتحدة وإيران. وفيما يتعلق بهذا الهدف عقد أعضاء الكونجرس الأمريكى فى الأسبوع الماضى اجتماعا بعنوان "إيران، الأحداث الأخيرة ودلالتها بالنسبة للسياسة الأمريكية" وفى هذا الاجتماع اقترح نائب كاليفورنيا الجمهورى زيادة المساعدات المالية السرية المقدمة إلى المعارضين فى إيران استنادا إلى نجاح الثورة البرتقالية فى أوكرانيا وقال "لا يجب أن ننسى رونالد ريجان رائد الخطط السرية للحكومة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتى. وبالنسبة لإيران أيضا يجب أن نساعد المعارضين فى تحقيق أهدافهم عن طريق تقديم المساعدات المالية وغير المالية لهم"، فالانتقادات الخارجة عن الحدود من جانب بعض مرشحى الرئاسة فى إيران قد هيأت المجال لحبك المؤامرات ضد بلادنا فبعض الدبلوماسيين الأمريكيين البارزين الذين كانوا من قبل يرون أن الحوار مع إيران هو أفضل وسيلة لحل المسألة النووية، يقومون الآن بتقديم مقترحات لسبل قيام ثورة ملونة ومخملية أو تفعيل أعمال مثيرى الشغب، ومن هؤلاء يمكن أن نشير إلى أحاديث جارى سيك مستشار كل من رونالد ريجان وجيمى كارتر؛ ففى هذا المجال استند إلى نظرية كلاوشويتز المنظر المفضل لديه فى مجال الشئون العسكرية فكتب فى موقعه الشخصى مشيرا إلى أن "مركز الثقل فى إيران يتمثل فى التمايز بين الميادين الدينية وغير الدينية" يقول "اضغطوا على هذه النقطة بالقدر الكافى وأخرجوا جيش حراس الثورة والبسيج من الميدان بطريقة مؤثرة وفاعلة، فإذا لم يحدث هذا لن يمكن لأى جهد أن يحقق نتيجة". وبالطبع لن يقل إقدام الولايات المتحدة على عقد مثل هذه الاجتماعات وتقديم توصيات من هذا القبيل بعد قليل من قيام باول روبرتز الوكيل الأسبق لمؤسسة الخزانة الأمريكية بكشف الستار فى حديث لمجلة "فورين بوليسى" الأمريكية عن تقديم ميزانيات ضخمة من جانب مؤسسة "ناشيونال اندومنت فور ديموكراسى" الأمريكية المعروفة بـN E D لدعم الثورات المخملية فى بعض الدول ومنها إيران، وقال إن بعض هذه الأموال سلمت لمؤيدى ميرحسين موسوى، وفى أحدث إجراءات مجلس الشيوخ الأمريكى ضد إيران قام المجلس بتخصيص ميزانية ضخمة تبلغ ٥٥ مليون دولار لمكافحة نظام الفلترة والرقابة فى إيران فى مشروع بعنوان "ضحايا قانون الرقابة فى إيران" الذى تقدم به من الجمهوريين

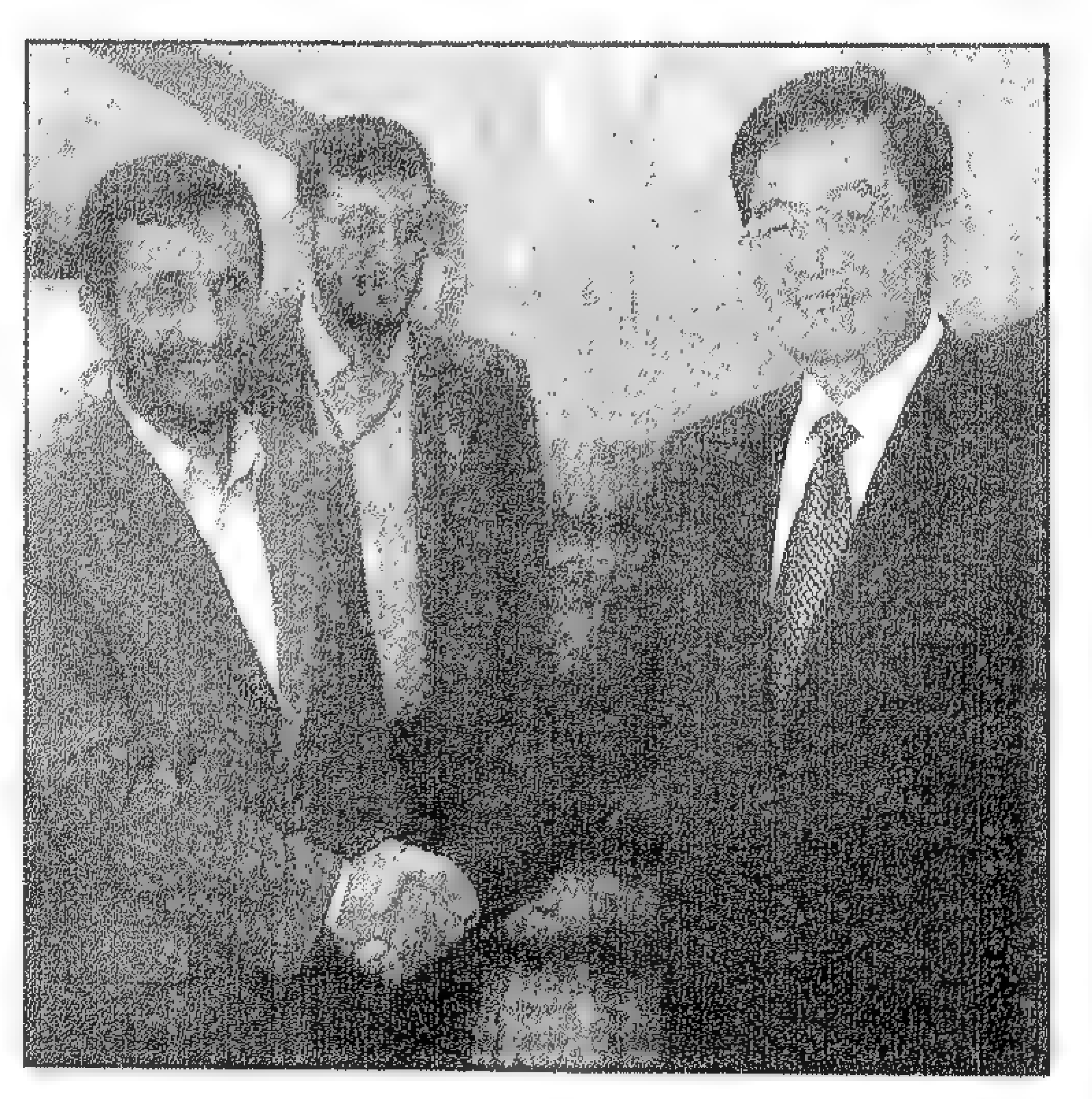
كل من السيناتور جون ماكين، والسيناتور ليندسي جراهام، ومن المستقلين السيناتور جوزيف ليبرمان ومن الديمقراطيين السيناتور تيد كافهان، والسيناتور روبرت كيسي، حيث يقول ماكين إن الهدف من هذا المشروع بالإضافة إلى مواجهة الرقابة على الإنترنت يتضمن أيضا تقوية إرسال البرامج التليفزيونية والإذاعية الموجهة إلى إيران. وبالطبع يتم تخصيص الميزانيات ضد إيران بحجة الديموقراطية وحقوق الإنسان والبرنامج النووى، وهى فى الواقع تهدف إلى تغيير النظام فى إيران، وهو أمر متداول بين الحكومات الأمريكية. فمن قبل طلبت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية فى إدارة بوش فى جلسة استماع بلجنة التقييم التابعة لمجلس الشيوخ مبلغ ١٠٩ ملايين دولار فى ميزانية عام ٢٠٠٨ للتدخل فى إيران وبررت مطلبها بقولها "إن هذا المبلغ سيسمح لواشنطن بتنفيذ مجموعة كبيرة من الخطط الديمقراطية والتعليمية والثقافية، وأيضا تحسين الانتقال الحر للمعلومات للشعب الإيراني"، كما كشف سيمور هيرش الكاتب الشهير بمجلة نيويوركر عن مطالبة بوش بتخصيص ميزانية تبلغ ٤٠٠ مليون دولار لإنفاقها من أجل تحقيق حالة من عدم الاستقرار فى المحافل الدينية الإيرانية ودعم جماعات الأقلية وجماعات المعارضة وجمع المعلومات المتعلقة بالبرنامج النووى الإيرانى. وإذا وضعنا مجموعة العوامل المذكورة، وأيضا تأييد باراك أوباما الصريح لميرحسين موسوى، حيث قال "إن موسوى ممثل لكثير من الأفراد الموجودين بالشوارع"، إلى جانب تحذيرات الدبلوماسيين والسياسيين الأمريكيين الكبار مثل كولين باول وزير الخارجية الأمريكى الأسبق، وزبيجنيو بريجينسكى اللذين قدما توصيات عدة للبيت الأبيض بعدم التدخل فى الشئون الداخلية الإيرانية، فإننا يمكن أن ندرك بوضوح مستوى عزم زعماء الولايات المتحدة استغلال الأوضاع الحالية فى إيران لتحقيق أهدافهم، وندرك كذلك ازدواجيتهم فى التعامل مع إيران.

النفوذ الدبلوماسي في تحالف الصين وإيران



مينا علي إسلام دیپلماسی ایران ٢٠٠٩/٨/٢٤

أفادت مصادر إخبارية أن عددا من كبار أعضاء الكونجرس الأمريكي قد طالبوا خلال لقاء لهم مع كبار المسئولين الصينيين بعزل إيران، وكان مكتب هارفاراد برمن رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي قد أصدر بيانا مفاده أنه في هذا اللقاء أعرب الوفد الأمريكي «عن خيبة أمله الشديدة من الاتفاقيات المليارية التي أبرمت مؤخرا بين الشركات الحكومية الصينية وإيران في مجال الطاقة».



هذا القلق ناجم عن أن امريكا تبحث منع البنزين عن إيران وتأمل أن تصل من خلال هذا الضغط إلى وقف برامج إيران النووية. لكن إيران تحاول الإلتفاف على هذه المقاطعة عن طريق الاتفاقيات مع حلفائها الأسيويين.

وقد أشاربرمن في بيانه إلى النقطة التي ستكون صداعا بالنسبة للمسئولين عن جهاز الدبلوماسية الإيرانية والمسئولين عن المفاوضات في الملف النووي. كان قد قال: «إنني أكدت في هذا اللقاء أن هناك هدفا مشتركا بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهو منع إيران من امتلاك التقنية النووية العسكرية وإقرار السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط».

وطبقا لرأي كثير من المحللين تسعى حكومة اوباما من خلال تنحية أسلوب التهديد العسكري جانبا واستخدام أودات المساومة الدبلوماسية إلى توسيع نطاق نفوذها بين حلفاء إيران الاستراتيجيين.

ولهذا فإن الصين وروسيا الداعمين الأساسيين للأنشطة النووية الإيرانية قد اصبحتا في دائرة إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسية. وبالنظر إلى حجم التبادل التجاري الكبير بين الصين وأمريكا يمكن الوصول بسهولة إلى المسيرة التي ستتبنها الصين مستقبلا لتامين المصادر المالية لاقتصادها.

والصين من بين دول مجلس الأمن الدولي التي تتمتع بأهمية خاصة من جانب إيران.؛ ولهذا تبنت إيران سياسة التحالف مع الصين، حتى أن أعمال القتل وسفك الدماء بحق المسلمين الإيغور في إقليم سين جيانج لم يكن لها تأثير على هذا التحالف، وعلاوة على حجم التجارة الهائل مع الصين فإنها أصبحت الشريك التجاري الأكبر مع إيران. وبناء على بعض التقارير من المقرر أن يصل حجم التبادل التجاري بين إيران والصين على مدى السنوات الخمس القادمة إلى خمسين مليار دولار، ولكن تفيد التقارير الواردة من مركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى الإسلامي أن ميزان التبادل التجاري لصالح الصين.

من ناحية أخرى اتجهت الصين إلى تطوير علاقاتها مع أمريكا، وكانت إيران الحاضر الغائب في محادثات الجانبان. ومنذ فترة كانت هيلاري كليتنون قد سافرت إلى الصين وادعت في تصريحات مكرورة اتهامات الغرب القائمة على عسكرة إيران لبرنامجها النووي، وأن أمريكا والصين ستتحالفان فيما بينهم لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي.

وقالت كليتنون: «لقد توصلت الحكومتان الأمريكية والصينية إلى نتيجة مفادها أن ممارسة ضغط على إيران بهدف إقناع طهران للتخلي عن تخصيب اليورانيوم تحتاج إلى تعاون وإجراءات كثيرة».

ويبدو أن الصين فيما يخص علاقاتها مع إيران وأمريكا قد تبنت ساسية الازدواجية، وتعمل بحذر على حماية مصالحها القومية. وفي هذا الإطار ليس من المستبعد أن تقوم أمريكا من خلال توسيع نشاطاتها في الصين بتحويل الصين من حليف استراتيجي لإيران في المجال النووي إلى معارض، وبهذا تضع إيران تحت ضغط أكثر من ذي قبل لتعليق أنشطتها النووية.

في هذه الظروف ندق ناقوس الخطر بخصوص تحركات أمريكا على ساحة شركاء إيران الاقتصاديين، ومن المناسب أن يخرج المسئولون الإيرانيون في جهاز السياسة الخارجية من حالة الانفعال ورد الفعل الذين أصيبوا بها لسنوات ويكونوا فطنين لما تقوم به أمركيا من تحركات دبلوماسية وذلك للتخلص من أية ضغوط قد تمارس مستقبلا. وفي غير هذه الحالة ليس معلوما ماذا ستواجه على صعيد السياسة الخارجية وفي حالة فقدانها لحلفائها هل ستكون لديها القدرة على استعادة التحلف معهم مرة ثانية أم لا؟

هذا السؤال الذي يرتبط الرد عليه بنوعية السياسة الخارجية للحكومة العاشرة، يجب الانتظار حتى يتضح هل مع إعادة اختيار منوتشهر متكي كوزير للخارجية سيواصلون السياسات القديمة مرة ثانية أم لا؟

قراءة أوباما لمفهوم السلام فى الشرق الأوسط

د. شكيب جاويد جوان (الشباب) ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٩

عندما تحدث أوباما فى القاهرة (أوائل يوليو ٢٠٠٩) للعالم العربى والإسلامى لم يفهم أحد من المطلعين على قضايا الشرق الأوسط بشكل واضح وصريح «قصد أوباما من مفهوم السلام فى الشرق الأوسط » و«برنامج البيت الأبيض لإحياء عملية السلام فى المنطقة»، فخطبة أوباما فى القاهرة فى أفضل تفسير لها مبهمة وغير واضحة، وأن الرئيس الأمريكى كان فيها حسن النية وله أهداف حسنة وإيجابية بشأن أوضاع الشرق الأوسط ومستقبل السلام، وقد أزيح ستار الغموض عن عيون المطلعين بعد عدة أيام، واتضحت للجميع خصائص قراءة البيت الأبيض الواحدة تلو الأخرى وأعلن مسئولو البيت الأبيض بداية من كلينتون رئيس الجهاز الدبلوماسى الأمريكى إلى جورج ميتشل، وجيتس، قراءتهم على النحو التالى:

الاعتراف رسمياً بإسرائيل كدولة يهودية .

تطبيع علاقات العالم الإسلامى والعربى مع النظام الصهيونى فى كافة الأبعاد.

إعطاء تسهيلات قنصلية وتجارية لإسرائيل للتحرك أكثر فى المنطقة .

تقليل الضغط على إسرائيل بشأن موضوع بناء المستوطنات والاعتراف رسمياً بمشروع الدولتين لأن هذا الضغط بزعم منظرى البيت الأبيض سيسقط حكومة نتنياهو - ليبرمان.

يجب على العرب أن يقوموا بعمل راديكالى وثورى من

أجل قبول الصلح مع إسرائيل، وأن يشجعوا ويحثوا شعوبهم على القبول بالأمر الواقع والاعتراف بإسرائيل (التصريحات الأخيرة لكلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية).

فرض هذه الأطروحة، وهى أن إيران عدو المنطقة والعرب وليست إسرائيل، والقضايا الفلسطينية مثل تشكيل الحكومة الفلسطينية، وعودة اللاجئين إلى أرضهم، من الممكن - من وجهة نظر أوباما - ألا تنطبق فى البعد الإعلامى على قراءة الصهاينة لهذه الموضوعات، ولكن البيت الأبيض يشكو من العرب بشكل واضح وصريح ويعاتبهم على عدم تدوير عجلات عملية السلام فى الشرق الأوسط، والإسرائيليون يقولون: «نحن نريد أن نتباحث مع الفلسطينيين ولكن الزعماء وممثلى الشعب الفلسطيني غير مستعدين» للأسباب التالية:

معاناة فتح من الانقسام والأزمة الداخلية، وفضيحة أبو مازن فى اغتيال ياسر عرفات، والحرب الكلامية بين أبو لطف (رئيس الجناح السياسى لفتح) ومسئولى السلطة الفلسطينية، قد شغلت مسئولى فتح بالقضايا الداخلية، وتأزمت المشكلة أكثر فى عدم اتفاق فتح وحماس بخصوص تشكيل الحكومة الفلسطينية الشرعية والشعبية.

حماس وغزة يقعان على كافة المستويات تحت حصار إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول العربية، والنظام الصهيونى لا يقبل الحوار معهم أساساً.

لذا، فإن النظام الصهيونى فى عالم السياسات الظالمة الخادعة يواصل بشكل مريح الإجراءات التالية:

استمرار عملية بناء المستوطنات وتوافر ميزانياتها.

فرض مفهوم يهودية الدولة الإسرائيلية على كافة المستويات باعتباره حقيقة وواقعاً.

طرح موضوع أن الأردن جزء من فلسطين المحتلة.

التصديق على مشروع الوطن البديل للاجئين الفلسطينيين والمنع القانونى والشرعى لعودتهم إلى أرضهم.

فرض مفهوم السلام مقابل السلام، وإلغاء مشروع الأرض مقابل السلام بشكل نهائى.

يجب الاعتراف أن الصهاينة قد التزموا دائماً بالشفافية فى قضاياهم وأهدافهم، وأنهم لم يتراجعوا خطوة واحدة فى مفاوضاتهم مع العرب. والصهاينة يريدون الآن من العرب:

أن يشجعوا دمشق على التفاوض مع إسرائيل، وأن تنسى سوريا الجولان أو تدار الجولان فى صورة شراكة سورية - إسرائيلية أو تخلو الجولان للأبد من العسكريين والمعدات العسكرية مثل مشروع كامب ديفيد حتى لا تمثل تهديداً لأمن إسرائيل.

أن يتعاونوا ويتفقوا لمعاقبة حماس وفرق المقاومة الإسلامية اللبنانية والفلسطينية.

أن ينشط العرب فى الجبهة الإسرائيلية ضد إيران وأمنها باعتبار ذلك تكليفاً ومسئولية وألا يقتصر هذا الإجراء على الصهاينة، لأن تهديد إيران وضرب منشآتها النووية هو مطلب الزعماء العرب الرجعيين.

وفى الختام يجب السؤال: هل تعلم النخبة العربية حقائق وخفايا تلك الأمور أم أنها تعطى رداً مناسباً أمام هذا الكلام والسخاء والإرشاد الصهيونى.

لعبة أوباما الجديدة بورقة مجلس الشيوخ

وطن امروز (الوطن اليوم) ٢٢/٧/٢٠٠٩

برغم أن إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية داخل أحد اللجان الفرعية بمجلس الشيوخ الأمريكى، أن مزيداً من العقوبات الأحادية ضد إيران لن تكون مؤثرة، ورفضها إقرار مرحلة جديدة من تلك العقوبات، لم يمر عليه أكثر من شهرين إلا أن عدداً كبيراً من النواب الأمريكيين طالبوا فى مشروع لهم "باراك أوباما" بإعداد تفاصيل عقوبات شديدة ضد إيران فى حالة عدم تعليقها لعمليات تخصيب اليورانيوم بحلول نهاية العام الجارى.

طبقا لتقرير الـ (بى بى سي) قدم عدد آخر من النواب الجمهوريين والمشرعين الأمريكيين مشروعاً مماثلاً للرئيس الأمريكى، وكان على رأسهم "جوزف ليبرمن"، والسيناتور الصهيونى "فافان بي"، و"جون ماكين"، و"جون كايل"، حيث طالبوا أوباما باتخاذ إجراءات ضد إيران فى حالة عدم وقف نشاطها النووى أو القبول بالحوار المباشر مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووى فى موعد أقصاه مؤتمر مجموعة الـ عشرين أواخر سبتمبر القادم. ويبدو أنهم اقترحوا أيضا استهداف البنك المركزى الإيرانى فى مشروعهم.

المسألة التى تم التأكيد عليها فى هذا المشروع هى المهلة

الزمنية المحددة لطهران للرد على مسألة المفاوضات المباشرة، يقول السيناتور كايل: "بصرف النظر عما يعتقده البعض من جدوى تلك المفاوضات من عدمه، ما من شك أن الوقت له دور أساسى لأن كل يوم يمر يجعل الإيرانيين أكثر تصميما على مواصلة برنامجهم النووى". وبالتزامن مع هذا التصريح يقول السيناتور ليبرمن أنه يدعم مسألة المفاوضات المباشرة مع إيران، وأن تلك المفاوضات يجب أن تكون محددة من الناحية الزمنية، محذرا إيران من أن تلك المفاوضات تمثل فرصة غير ممتدة من الناحية الزمنية، وأنها ستخسر كثيرا إذا ما ضيعتها، فى هذا الصدد أيضا تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية بشأن رغبة المسئولين الأمريكيين فى التفاوض مع إيران، لكنها أشارت أيضا إلى إمكانية ضياع تلك الفرصة إذا تمادت إيران فى مماطلتها.

تلك الأجواء الأمريكية انعكست أيضا على تصريحات المسئولين الإيرانيين، وقد أدلى وزير الخارجية "منوتشهر متكي" بتصريح لصحيفة الشروق المصرية، بشأن ضرورة تغيير السياسة الأمريكية تجاه إيران كشرط لبدء مفاوضات مع الولايات المتحدة مؤكدا: "إيران أيضا لا يمكنها أن تنتظر طويلا حتى تشهد تغييرا حقيقيا فى السياسات الأمريكية".

بالتزامن مع تصريحات نواب مجلس الشيوخ أشار السيناتور "مك كين" أيضا إلى مشروع المباحثات بوصفه سيحدد ملامح الميزانية الخارجية للولايات المتحدة، مما يثبت أن تأخر إيران فى الاستجابة لتلك المباحثات، وفى اتخاذ خطوات سياسية ودبلوماسية مناسبة سيعرضها لمزيد من العقوبات الاقتصادية.

من ناحية أخرى، ترى الحكومة الأمريكية بزعامة الديمقراطيين أنه من الضرورى تغيير الساحة الداخلية الأمريكية وتهيئها لخوض تلك الجولة من المفاوضات مع إيران حتى تجعل من الرأى العام الإيرانى عامل ضغط ضد النظام الإيرانى، وتحول تلك الحكومة دون فرض مزيد من العقوبات الأحادية الجانب ضد إيران حتى لا يؤدى ذلك إلى نتيجة عكسية تعرقل الضغوط المفروضة على النظام الإيرانى.

موقف أوروبا من العقوبات ضد إيران:

ترى صحيفة "وول استريت جورنال" فى تقرير لها أن استمرار الشركات الأوروبية فى التعاون مع إيران رغم العقوبات المتتالية ضدها، يقلل من شأن السياسات الغربية تجاه إيران. فى البداية تحدث كاتب هذا التقرير عن شركة النفط النمساويةOMV ، ثم أكد أن تلك الشركة تنوى استغلال الفرصة المناسبة لاستثمار ٢٢ مليار يورو فى إنتاج الغاز من حقل بارس الجنوب، كما نقلت تلك الصحيفة عن "باولو اسكاروني" مدير شركة الطاقة الإيطالية، (Eni Spa)، أن تلك الشركة ستواصل العمل بتعهداتها طبقا للاتفاقيات المبرمة مع إيران، وأنه لا يلمس أى ضغوط لقطع علاقاته بقطاع الطاقة الإيرانى، ثم تطرقت الشركة إلى حجم التبادل التجارى بين إيران وألمانيا مؤكدة أن الأخيرة هى أهم شريك تجارى أوروبى بالنسبة لإيران.

ثلاثة ملفات صعبة فى البيت الأبيض

إيران ٢٠٠٩/٨/١

تترامى إلى الأسماع فى الأيام الأخيرة أنباء مهمة صادرة عن أروقة صنع القرار فى البيت الأبيض والبنتاجون، وتفيد هذه الأنباء أن حكومة أوباما قد عجلت تنفيذ بعض القرارات المهمة التى كان من المقرر تنفيذها فى العام الثانى أو "مرحلة تثبيت" الحكومة، ومن أهم هذه القرارات:

١ - التركيز الشديد على قضية طالبان:

ويمكن إلى حد ما تخمين السبب فى تعجيل هذا القرار فى القيام بحرب جديدة فى أفغانستان، فأوباما وأعوانه فى حالة خوف شديد من تلقى هزيمة كبيرة فى هذه الجبهة، وقد أعلن أباما فى طرحه الأولى لسياسته الخارجية أنه رسم عدة أهداف صريحة ولكنها طموح فى جبهة باكستان أفغانستان، ومنها طرد طالبان من المناطق المهمة فى أفغانستان مثل هلمند وقندهار وغزنى وغيرها إلى ملاجئهم فى المناطق القبلية التى لا يمكن الوصول إليها تقريبا فى منطقة الحدود مع باكستان. وكان المطلب الأمريكى يتمثل فى قيام الجيش الباكستانى بمساعدة وضغط من الولايات المتحدة بتجفيف مصادر الدعم العسكرى واللوجستى لطالبان فى سرحدات وبيشاور. وإذا تحقق هذا المطلب ربما تتحقق أهداف أوباما فى السيطرة على مناطق الاضطرابات فى أفغانستان، وفى هذه الحالة تتمكن الولايات المتحدة والناتو فى أفغانستان من الحديث عن تعويض جزء من الهزائم التى وقعت فى فترة بوش.

ولكن أياً من هذا لم يتحقق، والواقع أن القادم ليس غريبا، فباكستان قد أقامت نفس علاقاتها المعقدة السابقة مع طالبان، وأعوان أوباما يعانون صعوبة فى فهم هذا الجزء من استراتيجية جنرالات إسلام آباد فكيف يقومون بالإغارة على مواقع طالبان فى وزيرستان وسوات، وفى اليوم التالى يقيمون محادثات مع أخطر أفرع هذه الجماعة وهم ممثلو بيت الله محسود المتهم الأول فى اغتيال بى نظير بوتو، والثابت لدى الأمريكيين أن إسلام آباد تتبع مصالحها القومية أكثر من علاقاتها الثنائية مع أوباما، ومصالح إسلام آباد القومية لم تتغير مبادئها على مدى التاريخ. وفى الأيام الأخيرة طرحت بقوة نظرية تقول إن الاستراتيجيين الباكستانيين لا يرون مصلحة فى القضاء على طالبان. والسبب الأول لهذا أنهم يقولون إن القضاء على هذه الجماعة سوف يغرق باكستان فى حرب انتقامية كما حدث فى قصة مسجد لال، بينما السبب الثانى أن الفرق المسلحة التى تتخذ أسماء مختلفة (مثل جيش طيبة، وجماعة الأنصار، وحركة الطلاب) كانت دائما تمثل أداة قوية بالنسبة لباكستان فى نزاعها الطويل مع الهند للدفاع عن أمنها.

ولهذا يمكن القول إنه بالتزامن مع البيت الأبيض هناك قرارات مهمة يجرى اتخاذها فى قصر آصف زردارى، وبالطبع يمسك بخيوط هذه القرارات ضباط الجيش المحنكون. وهؤلاء الجنرالات يرون أفغانستان درعا وقلعة فى مواجهة تهديد الهند التى لا تزال فى نظر باكستان منافسا جريحا يسعى إلى انتهاز فرصة للانتقام لكارثة بومباى التى وقعت فى العام الماضى. وقد أوضحت باكستان لواشنطن - بالطبع لمن يستطيعون قراءة ما بين السطور - أن الولايات المتحدة وأوباما لا يجب أن تقف فى صف الهند عند اتخاذ القرارات، فإسلام آباد ترى أن الإخلال بالتوازن التاريخى فى علاقة البيت الأبيض بهذين الجارين يعد خطأ لا يغتفر. وهذه الرؤية المتشائمة متأصلة فى إسلام آباد إلى درجة أن أحد جنرالات الجيش الباكستانى قد صرح أخيرا أن الطائرات الأمريكية ذاتية التحكم ترضى الهنود فقط بقصف سرحدات الباكستانية، وحذر أن الباكستانيين لن يتحملوا المزيد من العوارض التدميرية لهذ القصف الذى يمثل إضعافا وتحقيرا لقوة باكستان فى مواجهة الهند، بل إنه قال إن الحرب الأمريكية فى أفغانستان تعد حربا تخريبية ومحاولات عبثية ويجب على باكستان أن تنأى بنفسها عن نتائجها.

٢- صياغة العلاقات الأمنية مع الشركاء الأوروبيين:

الموضوع الثانى الذى يشغل أذهان دبلوماسيى أوباما هذه الأيام أكثر من ذى قبل هو صياغة العلاقات الأمنية مع الجهة المقابلة من الأطلنطى، أى مع الشركاء الأوروبيين. فمن بين الملفات المشتركة العديدة للولايات المتحدة مع الأوروبيين، قضية الأزمة الاقتصادية والكوارث البيئية والملف النووى الإيرانى والسلام فى الشرق الأوسط والواضح أن الولايات المتحدة باتت فى حاجة الآن لمعاونة أوروبا فى مشروع الحرب ضد الإرهاب، وتمثل الحرب فى أفغانستان ميدان تفعيل هذا التعاون، ومن هنا فإن أوباما يجرى مزيدا من الاتصالات بشأن أفغانستان مع الأوروبيين من ميركل إلى ساركوزى وبراون، حيث أدرك أن هناك دلائل قوية على يأس الأوروبيين من جدوى الحرب فى أفغانستان ولا يقتصر هذا اليأس على الرأى العام فى ألمانيا وبريطانيا الذى لم يعد مستعدا لتحمل سياسات براون وميركل بينما يرى نعوش جنوده، بل اتسع نطاق هذا اليأس ليصل إلى البرلمانيين والمؤسسات العسكرية والسياسية فى الدول الأوروبية.

وقد أقر روبرت جيتس فى آخر تصريحاته أن اشتراك أوروبا فى الجبهة المشتركة فى أفغانستان يعد من أصعب الأمور، بل إن جيتس لجأ إلى استخدام لغة التهديد فى اجتماع الناتو فى العام الماضى، حيث قال مخاطبا الأوروبيين إنه إذا فازت طالبان فى أفغانستان فإنها سوف تستهدف العواصم الأوروبية قبل الولايات المتحدة، كما حذر من أن أربعين ألف جندى أمريكى لا يمكنهم خوض الحرب نيابة عن الغرب فى جبهة أفغانستان الصعبة إلى الأبد.

وقد حاول أوباما بعد وصوله إلى البيت الأبيض تخفيف هذا التوتر ورأب الانشقاق بين الجناح الأوروبى لحلف الناتو والأمريكيين إلى حد ما، ولهذا أعلن أن سياسته تقوم على "المشاركة فى الحرب ضد الإرهاب"، ولكن الحقيقة هى أن الخسائر التى تلحقها طالبان حاليا بالقوات الأوروبية، خاصة القوات الإنجليزية تخفض من مستوى تحقيق سياسة أوباما فى الحفاظ على وحدة صف الناتو فى أفغانستان.

وقد أدت هذه الأحداث إلى بروز رأى جديد فى أوروبا يقول إن أفغانستان تمثل "فيتنام جديدة" بالنسبة للولايات المتحدة. والحقيقة أن أفغانستان تعد أسوأ من فيتنام بالنسبة للولايات المتحدة؛ ففى فيتنام كان للولايات المتحدة عدو محدد يلقى دعما من الحكومة المسئولة فى العاصمة هانوى، وكان لدى الولايات المتحدة منهج خاص بما تفعله - بغض النظر عن صحته أو خطئه - وهو قمع الثورة فى الجنوب وقصف فيتنام الشمالية حتى تضطر إلى وقف القتال، وكان هذا الهدف قابل للتحقق بوجه عام، ورغم هذا استمرت الولايات المتحدة فى الحرب بتأثير فكرة غير معقولة مؤداها أنها إذا لم تكسب هذه الحرب فإن "العالم كله سيصير شيوعيا"، بالضبط مثل فكرتها التى لا معنى لها حاليا حول الحركات الأيديولوجية المتشددة، وأن هذه الحركات فى طريقها إلى السيطرة على آسيا والانتشار فى أوروبا وأنه إذا انهزمت واشنطن فى هذه الحرب فإن هذه الحركات سوف تغرق أوروبا فى الرعب.

وخلافا لويت كنج - المحاربين الفيتناميين - نجد أن

طالبان ليست قوة منضبطة تعمل تحت سيطرة حكومة ولا تعتزم ولا تمتلك وسيلة للهجوم على أى مكان خارج منطقة وسط آسيا، فدوافع طالبان دوافع قومية ولديها رغبة قوية فى نشر الإسلام كما تؤمن به فى المنطقة.

من هنا فإنه يمكن أن نسمى هذه الحرب حرب الفكرة، وهى الحرب التى لا تملك الولايات المتحدة فكرة حول كيفية الانتصار فيها، فليس هناك أى وسيلة لإجبار طالبان على الاستسلام، وفى أقصى الاحتمالات عندما تتعرض لضغوط زائدة عن الحد فإنها تتفرق مؤقتا وعندما تخف تحركات الولايات المتحدة والناتو تعود مرة أخرى، وليس هناك حكومة طالبانية يمكن قصفها، وما من سبيل لإجبار أفغانستان على أن تصير حليفا ديموقراطيا للولايات المتحدة، وكلما أمعنا التفكير فى هذه الأمور فإننا سنواجه بإجابة أكثر سلبية.

٣-العراق:

ما الذى يمكن فعله بالنسبة للفرصة التى تفلت من قبضة الولايات المتحدة فى العراق، فالزمن يمر فى العراق مسرعا فى غير صالح القوات الأمريكية - ١٣٠ ألف جندى - فلم يبق كثير حتى عام ٢٠١١ موعد مغادرة القوات الأمريكية للعراق حسب وعد أوباما.

وقد عاد رئيس الوزراء العراقى نورى المالكى من زيارة مهمة ومباحثات حساسة مع أوباما، وقد جاءت هذه الزيارة بالضبط قبل ثلاثة أسابيع من تنفيذ الاتفاقية (الاتفاقية التى تحدد موقف ١٣٠ ألف جندى أمريكى فى العراق). وتشير جميع الشواهد إلى ظهور توترات عميقة بين الطرفين، وهى التوترات التى بدأت مع آخر أيام شهر يونيو بين الأمريكيين الذين كان من المقرر أن يسحبوا قواتهم العسكرية من بغداد والمدن العراقية، والجيش العراقى وقوات الأمن العراقية التى كان المتوقع أن تتولى المسئولية بدلا من القوات الأمريكية.

وقد شكا القادة الأمريكيون من أن المسئولين العراقيين قاموا بتخفيض الدوريات الأمنية التى تعد من أدوات النفوذ الأمريكى فى الأمن العراقى، وقد نشرت صحيفة وول ستريت جورنال مؤخرا نقلا عن أحد الضباط الأمريكيين قوله "لقد بات واضحا أنهم لم يعودوا يريدوننا نحن الأمريكيون" وقد طلب القادة العراقيون من الأمريكيين عدم القيام بدوريات وعدم الوجود فى الأماكن المثيرة للشبهات، وعدم تنفيذ أى هجوم دون تنسيق مع العراقيين. وقال أحد الدبلوماسيين الأجانب فى بغداد إن العراقيين مصممون على إثبات أنهم سيتولون مسئولية الانتخابات التى من المزمع إجراؤها فى العام القادم.

ويقول وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيتس إن الظروف فى العراق ليست سيئة، ولكن الهجمات الإرهابية زادت فى الأيام الأخيرة زيادة كبيرة. وفى هذه الأثناء اقترح بعض مسئولى البيت الأبيض على حكومة المالكى تقاسم السلطة ومشاركة المعارضين فى السلطة. وبالطبع امتزج هذا الاقتراح بالتهديد؛ حيث زعم جيتس فى بغداد أنه إذا تقرر ألا تعود الصراعات الطائفية مرة أخرى فإن الحكومة يجب أن تتوصل إلى اتفاق وتصالح مع الأقلية السنية التى كانت تستحوذ على السلطة سابقا.

وهذه المناورات السياسية الجديدة التى يمارسها البيت الأبيض أدت إلى تصعيب الأمور على حكومة المالكى فقد تمكن المالكى منذ شتاء العام الماضى وحتى الآن من وضع بوادر تحقيق مصالحة على الطريقة العراقية بالاتفاق مع زعماء الحكومة الائتلافية، إلا أن ما يطرحه دبلوماسيو اوباما من لعبة المصالحة ومشاركة المعارضة فى السلطة يختلف عن فكر المالكى اختلافا كبيرا. وبالطبع فهم العراقيون أن الشعب الأمريكى لم يعد مستعدا للقبول باستمرار قصة تدخل البيت الأبيض فى شئون العراق؛ حتى إن نتائج استطلاعات الرأى تثبت أن الرأى العام الأمريكى ينتظر من أوباما "الصدق" فى تنفيذ برنامج الانسحاب من العراق، ويبدو أنهم لا يريدون أن يتم خداعهم كما حدث فى فترة بوش، فرغم وجود ١٣٠ ألف جندى وآلاف المقاولين الأمريكيين فى العراق إلا أن أوباما وعد بالخروج من العراق وفقا للبرنامج المحدد.

والحقيقة التى اتضحت مؤخرا أن عملية اتخاذ القرار بالنسبة للعراق يتدخل فيها العديد من المؤسسات، وليس صحيحا أن مشروع العلاقات السياسية والأمنية المعقدة بين الولايات المتحدة والعراق تصوغه وزيرة الخارجية السيدة كلينتون أو وزير الدفاع روبرت جيتس، ولهذا فإن بعض المؤسسات النافذة فى الولايات المتحدة ترى أن الانسحاب الكامل من العراق وترك كل المقدرات السياسية فى أيدى الحكومة الوليدة يمثل صدمة كبيرة. وقد بدأت هذه الهمسات المعارضة منذ أواخر يوليو، ولكن تبرير هذه الطائفة من المنظرين الأمريكيين يدور حول التشكيك فى إرادة حكومة المالكى وفكرها، فهم يزعمون أن هذه الحرب كان مقررا لها أن تنتهى بتحول العراق إلى حكومة ديموقراطية ذات تعدد حزبى فى الداخل، ودولة صديقة لإسرائيل فى الخارج، وقاعدة استراتيجية للولايات المتحدة بوصفها اللاعب القوى المسيطر على "الشرق الأوسط الجديد"، ومصدر دائم وآمن للنفط، ولكن أياً من هذه الأهداف لم يتحقق، ووقف العراق الجديد بجوار الدول المعادية لإسرائيل، وصارت إيران هى الرابح الأول.

الخطة البريطانية لإحداث الاضطرابات فى طهران

إيران ٩/ ٨/ ٢٠٠٩

أعلن أحد المتحدثين فى وزارة الخارجية البريطانية قائلاً: نحن نؤيد أن "حسين رسام" من بين المتهمين الذين تتم محاكمتهم فى طهران، وهذه المسألة لا يمكن إنكارها. وأضـاف: لقد طلب السفير البريطانى فى طهران من المسئولين الإيرانيين أن يتضح جلياً موقف المسئولين فى طهران حتى تعرف بريطانيا كيف سترد على هذا التجاوز. الأكثر من هذا أن دبلوماسيين بريطانيين قد تم طردهما من إيران، كما تم القبض على تسعة من موظفى السفارة البريطانية نتيجة قيامهم بدور غير مشروع فى المسيرات غير القانونية التى جرت فى طهران ثم تم إطلاق سراحهم بعد فترة.

الثابت أن وقائع التحقيق فى الاتهامات التى وجهت إلى "مير حسين رسام" المحلل والخبير السياسى فى السفارة البريطانية، وكذلك السيدة "كلوتيلد رايس" واللذين تم القبض عليهما أثناء الأحداث التى جرت عقب الانتخابات، وهو التحقيق الذى جرى تحت رئاسة "قاضى صلواتى" يُعد من أهم وقائع التحقيق فى المحاكمات المرتبطة بأحداث الشغب والاضطرابات التى سادت طهران عقب إعلان فوز أحمدى نجاد برئاسة الجمهورية، فلقد تم توجيه الاتهام إلى "مير حسين رسام" المحلل الكبير فى السفارة البريطانية بالتجسس لصالح الدول الأجنبية.

لقد قال ممثل الادعاء مشيراً إلى اللقاءات المتعددة التى أجراها "رسام" مع النشطاء السياسيين، والقوميين، وممثلى الأحزاب، والأقليات المذهبية، والتشكيلات والمؤسسات غير الحكومية وكذلك الناشطين فى الجامعة قال: إنه – أى حسين رسام – قد شارك شخصياً فى اضطرابات الشوارع التى جرت أيام ٢٢، ٢٥، ٢٨ من شهر خرداد/ ١٢، ١٥، ١٨ يونيو ٢٠٠٩، وأنه كان يرسل الأخبار والمعلومات بعد جمعها إلى السفارة. ووفقاً لما ذكره أيضاً ممثل الادعاء فإن "حسين رسام" بمرافقة "توماس بيرن" السكرتير الثانى فى السفارة البريطانية، و"شون مورفى" سكرتير سفارة استراليا .. كانوا جميعاً قد ذهبوا إلى مقر الإدارة الانتخابية المركزية لمير حسين موسوى عدة مرات، وكانت لديهم تعاملات ومعاملات مختلفة مع على ماهر أحد مستشارى "اللجنة المركزية" المسئولة عن الحملة الانتخابية لمير حسين موسوى. وأكد أيضاً على: أنه استناداً إلى التحقيقات التى أجرتها إدارة مكافحة الجاسوسية بوزارة الاستخبارات فإنه قد تم إحراز وتجميع الأدلة الخاصة بتجريم المحلل الكبير بالسفارة البريطانية وأنه لذلك يجب تطبيق المواد ٥٠١، ٥٠٥، ٦١٨ من قانون العقوبات الإسلامية سواء فى محاكمته أو فى معاقبته.



عطريان فر، وسعيد ليلاز، وما شاء الله شمس الواعظين من المرتبطين المهمين بالسفارة البريطانية:

بعد القبض على حسين رسام وإيداعه قيد التحقيق قال إن تاريخ تعامله مع السفارة البريطانية يرجع إلى خمس سنوات وأن وظيفته الأساسية هى جمع الأخبار والمعلومات التى تحتاج إليها بريطانيا عن طريق الأشخاص المرتبطين بالسفارة داخل طهران، وداخل المدن، وكذلك داخل الجماعات الخاصة.

وإلى جانب شرحه لطريقة التواصل والاتصال مع الجماعات والأشخاص المختلفة واستخدامه للموظفين الإيرانيين بواسطة هذه السفارة كخطوة هامة للتغطية على طريقة حصوله على الأخبار، فإنه أضاف قائلاً: طوال السنوات الخمس الماضية تمكنت من جذب ١٣٠ فرداً – كأفراد اتصال – للسفارة البريطانية، وخلال العام الأخير وحده جذبت خمسين شخصية أخرى، وكنت أحصل منهم على المعلومات التى احتاج إليها عن طريق اللقاءات التى كنت أعقدها معهم فى المطاعم والكافى شوب، من هؤلاء الأشخاص عطريا نفر، وسعيد ليلاز، وما شاء الله شمس الواعظين، وأضاف أن السفارة البريطانية كانت تقوم أيضاً بجمع المعلومات وإجراء الاتصالات مع الأفراد المستعدين لذلك عن طريق الإدارة الخاصة بإصدار التأشيرات فى

داخل السفارة.
كذلك فإن الاستفادة من "المركز الثقافى البريطانى" الموجود فى طهران يعد من الأساليب الأخرى للحصول على الأخبار، حيث يقوم هذا المركز، عن طريق إيجاد بنك للمعلومات من أجل القبول فى دورة IELTS، يقوم بعقد الدورات المشتركة مع المؤسسات الحكومية، وكذلك يقوم هذا المركز بجمع المعلومات التى يحتاج إليها من النخب المختلفة عن طريق تقديم المنح الدراسية العلمية والصناعية للجامعات.

أيضاً، فإن الاستفادة من NGO تعد من الطرق الأخرى للحصول على الأخبار التى تنتهجها السفارة البريطانية. فسنوياً تقوم السفارة بإنفاق نحو ٣٠٠ ألف جنيه استرلينى لمساعدة المؤسسات والمنظمات الشعبية الإيرانية، وأضاف: إن جزءاً من التقارير والسياسات التى تقترحها يتم إبلاغها إلى شبكة BBC حتى يتم تنفيذها عبر ذلك الطريق.

لقد عقدت الجلسات بشأن الانتخابات الرئاسية العاشرة داخل السفارة البريطانية قبل أربعة أشهر، وكان يتم تجميع المعلومات اللازمة الخاصة بالإصلاحيين عن طريق الأفراد المتصلين بالسفارة والنشطاء السياسيين، كما كانت تتم الزيارات المختلفة إلى المحافظات المختلفة وخلال تلك الزيارات كان يتم تدوين وتسجيل معدل المشاركة المتوقعة فى الانتخابات، وكذلك التوجهات الانتخابية والسياسة الخاصة بكل منطقة.

الجدير بالذكر أن هذا المتهم قام بالإفصاح عن التفاصيل الخاصة بخطة وزارة الخارجية البريطانية المرتبطة بطريقة معرفة أو التعرف على رؤى وتوجهات مرشد الثورة، وكذلك أئمة الجمعة، وممثلى الولى الفقيه، وأيضاً قادة الجيش والباسيج، وذلك جنباً إلى جنب مع عملية جمع المعلومات الخاصة بأفراد الشعب العاديين فيما يخص مشاركة "ألكس" السكرتير السياسى الأول فى السفارة البريطانية فى طهران فى ندوات اللجان المركزية الانتخابية للمرشحين، قال "رسام": لقد كان يشارك فيها بوصفه سائحاً، وخصوصاً تلك التى كانت تقام فى "رشت" و"قم"، كما يشارك فى ندوات موسوى وأحمدى نجاد كفرد غير معروف، كل هذا خارج طهران.

لكن فى داخل طهران فإنه كان قد التقى مسئولى الدعاية ومستشارى موسوى المسئولين فى اللجنة المركزية الانتخابية الخاصة به، كذلك كانت لنا لقاءات متعددة مع أعضاء "حزب اعتماد ملى" – حزب الثقة الوطنى – وقد استمرت هذه الاتصالات فى المراحل التالية، وفى فترة الاضطرابات أيضاً.

لقد اعتبر "رسام" أن نتيجة الانتخابات قد أثارت دهشة السفارة البريطانية، وأضاف: إن التقارير فى لندن كانت تؤكد على حقيقة وجود تغيير حقيقى قادم، وأنه وفقاً لأوامر السفارة فإن الموظفين المحليين العاملين فيها وبعضاً من الدبلوماسيين كانوا يظهرون فى التجمعات، مثال ذلك وجود ومشاركة سكرتير أول السفارة البريطانية فى المصادمات التى جرت فى شارع مطهرى بتاريخ ٢٤ خرداد / ١٤ يونيو ٢٠٠٩، ووجود مشاركة السكرتير الثالث الذى يشغل المسئول الصحفى فى السفارة فى تجمع "شارع شريعتى"، وكذلك حضور السكرتير الثالث بالسفارة للشئون السياسية فى المسيرة الخاصة بشارع انقلاب "شارع الثورة"، وكذلك مشاركة نائب إدارة الفيزا بالسفارة.

ولقد كان "دومنيك" – السكرتير الثالث بالسفارة – يشارك فى وسط التجمعات مرتدياً زياً أخضر، وكان حريصاً على السير جنباً إلى جنب مع المتظاهرين فى المسيرات غير القانونية.

ووفقاً لما قاله "رسام" أيضاً فإن السفير البريطانى فى طهران كان يعقد اجتماعاً يومياً فى تمام الساعة التاسعة صباحاً مع جميع أعضاء القسم السياسى بالسفارة، وكان يجمع لديه بانتظام آخر المعلومات، وأنه – أى السفير البريطانى – كان يطرح ثمانية أسئلة عامة، وكان يريد من الموظفين أن يحصلوا على إجابات لهذه الأسئلة من خلال الحوار مع الشعب، هذه الأسئلة هى:

١-ما الذى يحدث على مستوى المدينة؟
٢-ما هى مواقف الأجنحة المختلفة بشأن صلاة الجمعة تحت إمامة المرشد؟
٣-ما هى أسماء المقبوض عليهم؟
٤-ما هى آخر المعلومات بشأن التجمعات فى المدن؟
٥-ما هى الأدلة لدى المعارضين على حدوث تغيير؟
٦-ما هى اللقاءات مع الوجوه البارزة للمرشحين المعترضين "المعارضين"؟
٧-ما هى توقعات المتظاهرين بشأن المستقبل؟
٨-ما هى معدلات طاعة المعارضين لأوامر الزعيم مرشد الثورة؟

ووفقاً لكلام "رسام" فإن الإجابة على هذه الأسئلة كان يتم إعدادها جيداً وإرسالها لوزارة الخارجية فى لندن، ومن هناك ترسل أيضاً إلى الولايات المتحدة، وهو يؤكد قائلاً: لقد كان السعى حثيثاً لأن تصبح هذه الانتخابات نقطة تحول بالنسبة للخطوات المستقبلية القادمة، وذلك إما لأن – لكى – يصبح النظام مجبوراً على تغيير سلوكه، وإما لكى يتم تغيير النظام برمته.

وفى نهاية كلامه أظهر المحلل الكبير بالسفارة البريطانية – حسين رسام – خجله مما فعله طالباً العفو من جانب

النظام وإعطائه فرصة لتعويض وإصلاح تصرفاته وأفعاله المضرة بالأمن القومى، وهو نفس الأمر الذى طالب به محاميه الذى قال: إنه لم يقصد أن يوجه ضربة للنظام وأن تصرفاته وخطواته لا تصل إلى حد الجاسوسية.

أحد مستشارى موسوى كان مطلعاً على أنشطتى:

على هامش جلسة التحقيق قال "حسين رسام" فى حديث له مع الصحفيين إنه كان يقوم بأنشطته بمعرفة من اللجنة الانتخابية لمير حسين موسوى، وأن اتصاله مع تلك اللجنة كان يتم عن طريق السيد "ماهر" مستشار مير حسين موسوى، لكنه أكد على أن هذا الأمر لم يكن مستديماً وغير منتظم، ومرحلياً وقال:

الحقيقة أنه كلما كان لدى سؤال حول النتائج والاستطلاعات الخاصة بالانتخابات كنت استفسر عنها – عن طريق التليفون – من السيد "ماهر"، كما أننا تشاورنا بشأن التطورات الأخيرة. فى السادس من شهر تير وبرفقة ثمانية من الأفراد المعاونين لى تم القبض علينا بتهمة جمع المعلومات عن تجمعات الشوارع التى أعقبت الانتخابات، وكذلك بتهمة الاتصال بجماعات غير قانونية ومحظورة.

والحقيقة أن الحكومة البريطانية لكى تنفذ سياساتها تجاه إيران فى حاجة إلى إدراك ومعرفة صحيحة عن التطورات الحادثة فى بلدنا، ووظيفتى داخل السفارة البريطانية كانت تتمثل فى جمع الأخبار والمعلومات عن طريق الاتصال والارتباط بشخصيات منتقاة، ثم أقوم بتحليل هذه المعلومات وأضعها بعد ذلك تحت تصرف البريطانيين.

لقد طلب السفير البريطانى منى ومن الفريق المعاون لى أن نرصد عمل الحكومة والقوى السياسية والبرامج والمشروعات الخاصة بحكومة الجمهورية الإسلامية، وأن نقوم بوضع تقرير عن التطورات الإيرانية والأحداث الجارية فيها، وأن هذا الأمر من شأنه تحقيق معرفة أفضل عن الظروف والأوضاع الإيرانية، وكذلك وضع خطوط ومحاور صحيحة لعمل القوى والشبكات الخاصة المتعاونة مع السفارة البريطانية، لأنه طالما لا يوجد إدراك وفهم صحيحين للأوضاع فى إيران لن يمكن وضع سياسات أو برامج وخطط محددة فى هذا الصدد.

لقد طلب السفير البريطانى منا – فيما يخص المحاور الثمانية السابق ذكرها – أن نتابع ونرى كيف تحدث التطورات فى إيران، وهل ستكون نتيجة الانتخابات مطابقة لتوقعات الشعب أم النخب السياسية، وفى جملة واحدة قال: نريد أن نعرف إلى أين تتجه الأمور؟

من ناحية أخرى، فإنه على الرغم من أن السفير البريطانى كان قد أمر موظفى السفارة – بعد خطبة الجمعة التى قالها مرشد الثورة فى ٢٩ خرداد / ١٩ يونيو ٢٠٠٩ – بعدم التواجد أو المشاركة فى التجمعات التى تتم فى الشوارع إلا أن موظفى السفارة كانوا يعدون تقريراً بشأن المصادمات، وكذلك مشاهداتهم لما تم فى تجمعات ومسيرات الشوارع.

وعلى أية حال لابد لى أن أؤكد على أنه بالرغم من أن تصرفاتى لم تنبع أو تصدر منى عن سوء نية، وأننى لا أقصد مطلقاً إلحاق الضرر والأذى بدولتى إلا أننى أقبل بأن تصرفاتى هذه كانت ضد المصالح القومية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إرسال تقرير إلى هيئة الطاقة الذرية الفرنسية:

وفقاً لعريضة الدعوى الخاصة بالسيدة "كلوتيلد رايس" والتى تحمل الجنسية الفرنسية، والتى تم القبض عليها أثناء الأحداث التى أعقبت الانتخابات فإن والد هذه السيدة عضو من أعضاء هيئة الطاقة الذرية الفرنسية، كما أن أمها تعمل كأحد أفراد الجيش الفرنسى. من الاتهامات التى وجهت إليها بحسب "عريضة الدعوى" القيام بأعمال مضادة للأمن القومى الإيرانى عن طريق الوجود والمشاركة فى التجمعات والاضطرابات التى حدثت فى ٢٥، ٢٧ خرداد / ١٥، ١٧ يونيو ٢٠٠٩، وكذلك جمع الأخبار والمعلومات وإعداد الصور لهذه الاضطرابات وتقديمها إلى الملحق العلمى بالسفارة الفرنسية. عقب قراءة لائحة – عريضة – الدعوى قالت السيدة "كلوتيلد رايس" أنا مواطنة فرنسية، عمرى أربعة وعشرين سنة. ولقد شاركت فى الاضطرابات التى حدثت فى ٢٥، ٢٧ خرداد / ١٥، ١٧ يونيو ٢٠٠٩ برفقة بعض أصدقائى الفرنسيين نظراً لأن هذه الاضطرابات كانت جذابة بالنسبة لنا. ولقد قدمت توضيحات حول هذه الاضطرابات عن طريق إيميل أرسلته إلى رئيس قسم الإيرانيات بفرنسا نظراً لأننى كنت أعتقد أنه مهتم هو الآخر بإيران.

وكان الإيميل يتعلق باضطرابات ومظاهرات أصفهان. يجب أن أقول إن الإيميل الذى أرسلته كان نتيجة لعلاقة شخصية بينى وبين ذلك الرجل (ليست علاقة جنسية) واليوم أدرك أننى قد أخطأت فى ذلك التصرف، وأنه لم يكن واجباً على الوجود فى مظاهرات غير قانونية، ولم يكن واجباً أيضاً إرسال الصور، إننى خجلانة من هذا التصرف، ولهذا أعتذر للشعب وللقضاء الإيرانى على مثل هذه التصرفات التى قمت بها وآمل أن يتقبل الشعب الإيرانى وكذلك القضاء هذا الاعتذار. وفيما يخص سؤال القاضى لها بشأن إعداد تقرير وتقديمه إلى أحد الدبلوماسيين الفرنسيين قالت رايس: أؤكد على أننى قدمت تقريراً بشأن الجامعة وتصادم الشرطة والمظاهرات إلى المسئول عن قطاع الثقافة فى السفارة الفرنسية بطهران لكن هذا الشخص ليس بدبلوماسى.

كما أن الموضوعات التى ذكرها موكلى صادقة وكلها دالة على حسن النية، والحقيقة أنه لا توجد سوء نية لدى مطلقاً، وأنها أبداً لم تكن تسعى للقيام بتصرفات معادية للأمن القومى.

سوف يتم إبلاغ الإيرانيين بالقرارات الخاصة بالسفارة الفرنسية:

عقب انتهاء جلسة التحقيق العلنية الخاصة بملف المتهمين بعمل ثورة مخملية قال "نازك افشار" الموظف بالقسم الثقافى بالسفارة الفرنسية فى طهران، وسط تجمع الصحفيين: لقد شاركت ثلاث مرات – بمفردى – فى اضطرابات الشوارع، من بينها المشاركة فى المظاهرات التى وقعت فى ميادين: السابع من تير، والثورة، والتى حدثت عقب الانتخابات. هذه المشاركة لم تكن بناءً على طلب من أحد قط. والحقيقة أننى لم أكن أتوقع أن تتسبب مثل هذه التصرفات أو الإيميلات التى كنت أبعث بها إلى الأصدقاء كل هذه التداعيات والنتائج، والواقع أننى نادم على هذا الأمر.

خلال الجلسات والاجتماعات التى كانت تقيمها السفارة الفرنسية بشأن الأحداث التى تلت الانتخابات لم يكن الموظفين الإيرانيين العاملين فى السفارة يشاركون فيها. لكن القرارات التى كانت تتخذ فى هذا الصدد فى السفارة الفرنسية، كان يتم إبلاغها إلى الإيرانيين العاملين فيها.

فيما يخص تعامل ومعاملة المحققين ومسئولى السجن معه قال "افشار": الحقيقة أن هؤلاء المحققين والسجانين كانوا يتعاملون دائماً معى بمودة، خصوصاً أفراد الأمن بوزارة الاستخبارات الذين كانوا يعتقدون فى أنهم قد ألقوا القبض علىّ عن طريق الخطأ، لكنى أشكرهم على أية حال، ويجب أن أقول إن سلوكهم معى كان مناسباً وطيباً للغاية. إننى أعتقد أننى قد ارتكبت عدة أخطاء من جراء هذه الخطوات والأفعال التى لم أقم بمثلها قبل ذلك قط.

سفر الدبلوماسيين البريطانيين إلى "قم":

فى الجلسة الثانية التى عقدت للتحقيق فى ملف المتهمين بعمل "ثورة مخملية" فى إيران عقب انتخابات الرئاسة، شارك فيها عدد من هؤلاء المتهمين مع وكلاؤهم المحامين فى الشعبة / ١٥ بمحكمة طهران العامة والثورية، والتى عقدت برئاسة "قاضى صلواتى".

من جملة الوجوه السياسية التى شاركت فى هذه الجلسة:

– أحمد زيد آبادى الصحفى، والأمين العام لمنظمة تعليم طلاب إيران الإسلامية وهو من العناصر الوطنية الدينية.

– على تاجر نيا عضو اللجنة المركزية وعضو جبهة المشاركة ونائب مشهد فى المجلس السادس ومسئول لجنة تقديم الدعم والحماية للأصوات فى اللجنة المركزية المسئولة عن الانتخابات الخاصة بموسوى.

– هدايت اقـاى العضو البارز والكبير فى حزب كارجزاران "كوادر التعمير والبناء"، وعضو لجنة التنسيق بين جبهة الإصلاحات.

– جواد إمام رئيس اللجنة الانتخابية المسئولة عن انتخابات رئاسة الجمهورية فى طهران الخاصة بمير حسين موسوى.

–شهاب الدين طباطبائى عضو حزب المشاركة، ورئيس اللجنة الوطنية للشباب المؤيدين لمير حسين موسوى، والذى شارك برفقة عدد من العناصر التابعة للجماعات الإرهابية وجماعات الشغب والمتهمين فى الضلوع فى الاضطرابات الأخيرة التى حدثت فى شوارع إيران.

أجزاء من عريضة الاتهامات الموجهة للمجموعة الثانية من المتهمين بعمل ثورة مخملية:

بعد ذلك قام "عبد الرضا مجتبى" وكيل المحكمة العامة ومحكمة الثورة فى طهران – نيابة عن المدعى العام – بقراءة لائحة "عريضة" الاتهامات ضد الجماعة الثانية من المتهمين بالتخطيط لتنفيذ الانقلاب الفاشل والمعروف "بالثورة المخملية"، والذى تم فيه الكشف عن مشروعين أو محورين بهدف التمهيد لحدوث انهيار وسقوط ناعم داخل الدولة، وكذلك كيفية وطبيعة وآلية التدخل الأجنبى فى الأحداث التى جرت فى إيران عقب انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة. فيما يلى جزء من هذه الاتهامات التى تضمنتها عريضة الدعوى.

تقوم السياسات الغربية الجديدة – خاصة السياسة الأمريكية والبريطانية – والرامية إلى مواجهة الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مبادئ ثلاثة هى:

١ – نشر الديموقراطية وفقاً للنموذج الغربى الذى يتوافق ويتماشى مع أهداف ومصالح الغرب.

٢ – شغل النظام فى الداخل عن طريق إحداث وخلق الاضطرابات الداخلية وتشديد الاختلافات داخل الدولة.

٣ – السيطرة على القوة الإقليمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تقوم الاستراتيجية الموضوعة لتحقيق هذا الهدف من خلال الاستفادة من وسائل الإعلام، الدبلوماسية الشعبية، وإنشاء المنظمات والهيئات الشعبية، وإيجاد شبكة اتصالاتية وتنظيمية تضم المعارضين بهدف خلق حالة من العصيان المدنى ووضع المشروعات الناعمة الخالية من أعمال العنف الرامية إلى الإطاحة بالنظام. من ناحية أخرى، فإن المؤسسات الاستخباراتية الغربية سوف تعمد إلى الاستفادة من جميع الفرص والقدرات الداخلية للمعارضة بوصفها أذرع تنفيذية وعملياتية لها، حيث تسعى تلك المؤسسات

الاستخباراتية إلى خلق عدم الاستقرار وكذلك التحديات الخشنة للنظام عن طريق تلك القوى والجماعات مثل الجماعة غير القانونية والمحظورة والمعروفة بـ جماعة تحرير إيران، وحيث يكون الهدف الخاص بإنشاء طابور خامس وميليشيات شعبية معارضة هو الهدف الرئيسى واللازم لتحقيق الهدف الاستراتيجى المتمحور حول تغيير وجهة وسياسة النظام أو إسقاطه وتغييره تماما. فى الإطار ذاته فإن جماعة مجاهدى خلق المنافقة سوف تبدأ فى بذل جهودها وتنفيذ خططها الرامية إلى خلق التيارات المعارضة الخشنة من جهة تشجيع عمليات الانفصال القومى عن طريق إثارة النعرات القومية والقبلية فى داخل إيران وبدعم من الخارج وباستخدام عمليات تفجير القنابل والاغتيالات وإشعال الخلافات السياسية والقومية، وخلق الأزمات والمبادرة إلى تنفيذ برامج مخلة بالأمن والاستقرار فى أثناء الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وخصوصاً السعى نحو اغتيال أحد مرشحى الرئاسة وإلصاق التهمة بالنظام السياسى الحاكم، وهذه بعض من كل.. أى بعض الأهداف التى اشتملت عليها البرامج التخريبية والتدميرية التى حاكتها مجاهدى خلق المنافقة ورفاقها.

وفقاً للنتائج المستخلصة من التحقيقات واعترافات المتهمين، فإن الإجراءات التآمرية الرئيسية للدول الأجنبية، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، والرامية إلى مضاعفة الاحتجاجات المعارضة للجمهورية الإسلامية الإيرانية إنما تقوم على - وتستند إلى - تنفيذ الأساليب الآتية:

١ - إقامة الدورات التعليمية والتدريبية خارج الدولة.

٢ - تفعيل مواقع الإنترنت ووسائل الإعلام بهدف تقديم أخبار كاذبة ومغلوطة وتهيئة الرأى العام الداخلى للقبول بالأهداف والبرامج الغربية الرامية لإسقاط النظام.

يذكر فى هذا الصدد أن وزارة الخارجية الأمريكية عبر تأسيسها وإنشائها لمكتب أطلقت عليه "جماعة التواصل الرقمى لإنشاء غرف الدردشة الإلكترونية والمواقع المناظرة" وذلك من أجل خلق روابط مباشرة بين الشعب الإيرانى والحكومة الأمريكية. ومن هنا فإن الأوساط السياسية الأمريكية أخذ تعمل - عن طريق دبلوماسية الإنترنت - نحو تحقيق أهدافها، خاصة ذلك الهدف المتمحور حول إيجاد هوة وفجوة وانشقاق بين الشعب والحكومة فى إيران، وكذلك إيجاد التكتيكات المصحوبة دوماً بإنشاء علاقات مع الشباب الإيرانى وحده.

٣ - تفعيل شبكة الأقمار الصناعية (خاصة القنوات الناطقة بالفارسية).

٤ - اختيار جماعات من القوى والفئات الاجتماعية المختلفة (مثل القانونيين، والأطباء، والفنانين، والطلاب، وأساتذة الجامعات، ورجال الدين وغيرهم). وإرسالها إلى الولايات المتحدة للمشاركة فى البرامج التعليمية والفكرية.

٥ - التخطيط من أجل تغيير الرأى العام وتغيير السلوك لهدف أساسى وجوهرى هو إحداث التغيير فى هيكل النظام المقدس للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٦ - خلق المناخ اللازم لزيادة معدلات اليأس والإحباط تجاه المستقبل وتجاه الخطط والبرامج التنفيذية والتنموية فى الدولة، فضلاً عن تقوية الميل والتوجه نحو الارتباط الولايات المتحدة.

٧ - تفعيل المؤسسات البحثية والدراسية والعلمية بهدف إقامة تواصل واتصالات مباشرة مع الأفراد موضع الاختيار، وكذلك إنشاء علاقات مع المراكز الداخلية من خلال المشروعات المشتركة.

٨ - تقديم المنح الدراسية للأفراد موضع الاختيار وعودتهم - إعادتهم - إلى الوطن بعد تشكيلهم فكرياً لأداء الدور الفكرى المطلوب منهم.

٩ - تفعيل مكانة اللغة الإنجليزية فى قالب معرفى لجذب النخب، وذلك عبر استخدام المؤسسات غير الحكومية وإرسال الأفراد والكوادر اللازمة لذلك إلى داخل الدولة.

١٠ - إقامة الدورات التعليمية والعلمية فى المجال الإعلامى والصحفى فى كل من هولندا وبريطانيا.

١١ - الاستفادة من الموظفين المحليين بهدف إقامة علاقات واتصالات غير رسمية.

١٢ - التبادل والتعاون الاستخباراتى مع جمع الأجهزة الاستخباراتية فى العالم بهدف الاستفادة مما لديها من معلومات وقدرات.

١٣ - إثارة وتوجيه الشعب بهدف نشر حالة واسعة من الاعتراضات والعصيان المدنى المستمرين.

التحركات والممارسات الاستخباراتية للأجانب فى الانتخابات الرئاسية العاشرة:

١ - دراسة وتقييم - عبر استطلاعات الرأى - للمناخ الموجود فى الدولة بهدف إحداث وإيجاد خلل فى العلاقات فيما بين الناس والنخب مع مقام مرشد الثورة المعظم وولاية الفقيه.

٢ - السعى من أجل تقليل الدعم الشعبى لنظام الجمهورية الإسلامية المقدس (داخل وخارج الدولة) وهزيمة صورة وسمعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بهدف الحيلولة دون تحول إيران إلى نموذج ناجح لسائر الدول الأخرى فى العالم.

٣ - الاستفادة من القدرات الشعبية بهدف الوصول

إلى الغايات والأهداف المستهدفة مثل: إيجاد وخلق عدم الثقة وإشعال الاعتراضات الشعبية، وتقوية التيارات القومية والمعارضة الداخلية، وتنفيذ المشروعات الرامية إلى "دمقرطة إيران" وفق صورة جديدة محورها إحداث التغيير في الأفكار والسلوك، وفي النهاية في الهيكل الخاص بنظام الجمهورية الإسلامية.

٤ - السعي من أجل تشديد ومضاعفة الفجوة بين الشعب والدولة، والاستفادة من الاختلافات الداخلية والقدرات والفرص المتاحة في هذا المجال، خاصة في الدوائر المرتبطة بالأحزاب، والتيارات السياسية والمسئولين بالدولة، وأخيراً الاختلافات القومية والمذهبية.

٥ - تشجيع جزء من الإيرانيين المقيمين خارج الدولة بهدف تفعيل الأنشطة المعادية للجمهورية الإسلامية والاستفادة من الدعايات الإعلامية المرتبطة بالاجتماعات والاعتراضات الخاصة بهم.

٦ - توجيه وهداية ودعم الجماعات الإرهابية على المستويات السياسية والمادية والإعلامية، والتنسيق فيما بين المعارضة الداخلية والمعارضة الخارجية بهدف جذب واستقطاب القوى الاجتماعية غير الراضية سواء عن الحكومة وأدائها أو عن النظام السياسي برمته.

٧ - تهيئة الأجواء الخاصة اللازمة لتنفيذ المشروعات المرتبطة بالانقلاب الناعم وتشكيل دورات تدريبية وتعليمية في الدول المختلفة - من بينها الإمارات وهولندا - وذلك في إطار القوالب الخاصة بموضوعات وقضايا مثل حقوق الإنسان ومكافحة العنف.

٨ - خلق وتقديم الحماية المادية والمعنوية لـ NGO في داخل القطاعات الاجتماعية المختلفة والاستفادة من القدرات والإمكانات الخاصة بها في الظروف التي تستلزم ذلك.

٩ - تفعيل المشروعات التي تهدف إلى خلق الأزمات الداخلية (خصوصاً في الدوائر الاجتماعية)، ومتابعة المشروع الخاص بممارسة الضغط من الخارج، وإحداث التغيير من الداخل.

١٠ - التركيز على العمليات الإعلامية، وانتشار الشائعات، والدعايا المضادة والمركزة على فشل النظام الإسلامي، وذلك من خلال، وعن طريق الاستفادة التامة من مواقع الإنترنت والقنوات الفضائية الناطقة بالفارسية، خاصة صوت أمريكا والبي بي سي وسائر القنوات الفضائية الأخرى المعادية للثورة ودعاة العودة للملكية ومجاهدي خلق وغيرهم.

١١ - توجيه المنظمات غير الحكومية والتيارات المعارضة للنظام بهدف الرقابة نيابة عن الولايات المتحدة بشأن مسيرة الانتخابات.

١٢ - التأكيد على ظهور تقلبات وعدم الاطمئنان إلى سلامة إقامة الانتخابات في إيران (نحو عشرة أيام قبل يوم التصويت) والسعي من أجل طرح الموضوع عن طريق مواقع النت المرتبطة بوزارة الخارجية (مثل قطع إرسال بيامك، وتخفيض وتقليل سرعة الإنترنت، وظهور أشكال بشأن وجود المراقبين التابعين للمرشحين في الدوائر الانتخابية و.. من النقاط ذات الصلة في هذا الموضوع) في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن اللجنة - لجنة الحماية - التابعة والمسئولة عن الهيئة الانتخابية للسيد موسوي، كانت قد اعتبرت وقوع وحدوث الموضوعات المذكورة سابقاً دليلاً دامغاً على حدوث تقلبات في العملية الانتخابية. اللافت للنظر هنا أن هذا التوقع من جانب هذه اللجنة تم الإعلان عنه قبل إجراء الانتخابات بأسبوع كامل، وهو أمر لا يخلو من دلالات هامة بشأن تشويش وتسميم الأجواء الانتخابية الخاصة بانتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة.

١٣ - إثارة وتهيئة المناخ والأجواء اللازمة للتحركات الخشنة الداخلية وحدوث حالات العصيان المدني، وكذلك تهيئة المناخ اللازم لوقوع الاضطرابات في الشوارع المختلفة، وإحداث الخلل والاضطرابات وخلق حالة دائمة من انعدام الأمن المجتمعي.

ظل روسيا الأسود على مسيرة الديمقراطية فى ايران

ديبلماسى إيران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٩

مرت العلاقات الإيرانية- الروسية خلال القرون الماضية بمراحل بين الصعود والهبوط، وفى الواقع أن تجاور الدولتين كان سببا فى تشكيل علاقات واسعة بينهما، خاصة أن إيران كانت تحظى بأهمية خاصة بالنسبة لروسيا القيصرية وحتى الاتحاد السوفيتى، وإن كانت العلاقات السياسية والاقتصادية دائما فى حالة تغير، ولكن على أية حال ظلت هذه العلاقة مهمة للطرفين.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتى ظن البعض أن هذه العلاقات ستدخل مرحلة جديدة، خاصة أن بعض المسئولين الروس ظنوا أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لن تستطيع أن تؤدى دورا مؤثرا فى تأمين المصالح الروسية، ولكن تطورات ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى أكدت بسرعة أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تستطيع أن تقوم بدور بناء جدا لروسيا فى آسيا الوسطى والقوقاز.

وكان دور إيران فى انهاء الحرب الداخلية فى طاجيكستان، وتعاطيها مع قضايا المسلمين فى الشيشان كانت من جملة القضايا الهامة لموسكو فى تنظيم علاقاتها مع طهران.

والنقاط التاريخية السيئة فى علاقات الدولتين كثيرة مثل اتفاقية (جلستان ١٨١٣)، و(تركمنتشاى ١٨٢٨)، وأحداث نفط الشمال، واحتلال إيران (١٩٤٦-١٩٤٧)، واستمرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

وعلى هذا النحو فإن هذه النقاط بالنسبة للأهداف والسياسات الروسية فى إيران، قد بقيت بشكل جدى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، ووضحت اكثر بعد الانهيار فى مسألة النظام القانونى لبحر قزوين. وسوء النية الناتج عن السياسات الروسية المتناقضة فى هذه المنطقة قد صاحبها رؤى تاريخية مظلمة، وللسبب ذاته فإن تغيير نظرة الشعب الإيرانى لروسيا سيواجهه تحديات كبيرة.

وقضية النظام القانونى لبحر قزوين تحول بسرعة إلى أحد الشواهد على عدم تغير السياسات الروسية تجاه إيران، وتكرار النماذج التاريخية فى علاقات الطرفين.

وفى ظل ظروف تزايد الضغوط الدولية على إيران، والمواجهة المستمرة بين ايران والولايات المتحدة، كانت العلاقة مع روسيا فى توسع، وكلما ازداد الضغط الغربى على إيران، خاصة من الولايات المتحدة، تتقارب روسيا مع ايران أكثر، لكن موضوع الأهداف والسياسات الروسية فى إيران وأهداف ومقاصد مسئولى روسيا من توسع العلاقة مع طهران دائما يتبعها حساسية خاصة فى إيران، كما اتضح من قبل حول تناقض الموقف الروسى خاصة فى قضية بحر قزوين، وسعيها إلى تقسيم الثروات التحتية فى البحر مع أذربيجان وقزاقستان، وهو الأمر الذى ترك أثراً سيئاً فى تاريخ علاقات البلدين.

وفى ظل تغير السياسات الخارجية لروسيا، ومع تزايد المواجهة مع الولايات المتحدة أو حتى الدول الأوربية، تحظى علاقات طهران وموسكو بأهمية أكبر.

وكانت أهم محاور الصدام الروسى مع الغرب هى مسألة الديمقراطية فى هذه الدولة، والتى أثارت غموضا كبيراً فى السنوات الاولى بعد الانهيار، وكانت مسألة اطلاق النار فى البرلمان الروسى عام ١٩٩٣، ثم الهجوم على الشيشان عام ١٩٩٤، واستمرار هذه المسيرة فى الحرب الثانية على الشيشان، واغتيال الصحفيين الشجعان فى هذه الدولة الذين سعوا لكشف الفساد، حتى السعى من أجل اغتيال أعضاء المعارضة فى الخارج مثل (ليتفينكو) فى لندن من جملة الشواهد التى تشير إلى أن مسيرة الديمقراطية فى روسيا كانت موضع تشكك كبير.



وبناء عليه، وفيما يتعلق بإيران، ففى السنوات الأخيرة وبعد عهد الاصلاحات، وبعيدا عن الامور الاستراتيجية والإقليمية والدولية، فإن إيران وروسيا تقاربا معا، وبالنظر إلى تحديات مسيرة الديمقراطية فى إيران، فقد ساعدت على تدعيم علاقات البلدين من ناحية العوامل الداخلية.

وبعد الثورات الملونة فى جرجستان وأوكرانيا وقرغيزستان، فقد تأكد لدى المسئولين الروس ان الولايات المتحدة تسعى إلى نشر هذه الثورات داخل روسيا نفسها، وفى المقابل قامت روسيا بتنفيذ سياسات وإجراءات رادعة لمواجهة هذا التوجه.

وهنا فى ايران يتهم المحافظون المعارضة الايرانية بالضلوع فى التخطيط لثورات مخملية فى إيران.

وسعى إيران للانضمام إلى منظمة تعاون شنغهاى، وكسب دعم الصين وروسيا التى تعتبر نماذج موضع اهتمام المسئولين فى ايران يجب أن تحلل فى نفس الإطار،

وتسعى كلتا الدولتين (الصين وروسيا) إلى التمركز فى القضايا الاقتصادية، ومنع فتح الساحة السياسية، وآخر مثال فى هذا المجال هو المذبحة التى تمت على يد الشرطة الصينية ضد المسلمين فى سينجيانج، والسياسات المشابهه للحكومة الروسية ضد المعارضة، خاصة الانفصاليين فى القوقاز، كلها قد هيأت المجال لدعم العلاقات بين روسيا والصين وإيران فى السنوات الأخيرة.

وهذه المسيرة بالطبع لم تلق قبولا من قبل المدافعين والمطالبين بالديمقراطية فى إيران، ولنفس السبب شاهدنا فى صلاة الجمعة الأخيرة فى طهران هتاف الشعب "الموت لأمريكا" وفى الوقت ذاته هتف الشعب "الموت لروسيا".

كل هذا لأن الشعب يدرك التقارب المتزايد بين (موسكو وبكين وطهران) والآثار المترتبة على ذلك، خاصة أن الدول الثلاث يربطها عنصر واحد، وهو محاربة الديمقراطية.

وبناء عليه، كان رد الفعل السريع من قبل الرئيس أحمدى نجاد وحضوره اجتماع شنغهاى فى موسكو عقب الانتخابات مباشرة، وتهنئة الرئيس الروسى له فى وقت كانت تمتلىء الشوارع الايرانية بالملايين المعارضين لنتائج الانتخابات واعتبره الكثيرون ذكرى مقاومة الحكومة المدعومة من روسيا لأنصار الديمقراطية فى إيران.

ماذا فعل الروس

حسن بهشتي‌پور ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٦/٨/٢٠٠٩

هناك تخمينات وتصورات كثيرة حول دور روسيا وعلاقتها بأحداث ما بعد الانتخابات، وعلى مدى الشهر الأخير تزايد هذا الأمر بين مختلف طبقات المجتمع بل وبين بعض المحللين، حتى أننا أصبحنا نشاهد إلى جوار الشعارات التقليدية التي كنا نسمعها الموت لأمريكا الموت لإسرائيل أصبحنا نسمع الموت لروسيا، وفي نفس الوقت هناك تصريحات لبعض أفراد النخبة عن وجود صلة ما بين التطورات الأخيرة في إيران على الصعيد الداخلي وبين دور روسيا ونفوذها، وأصبحت هانك حالة من التشاؤم تخيم على العلاقات بين الحكومتين، وحتى يكون لنا حكم أكثر دقة على العلاقات الإيرانية الروسية لابد أن نرجع إلى تاريخ العلاقة بين البلدين عبر ثلاثة مراحل منفصلة. للأسف في إيران بدلا من معالجة نقاط الضعف واستئصال شأفة المشاكل الداخلية بشكل علمي ودقيق، دائما هناك اتجاه للإلقاء بهذه المشاكل وتبعاتها على عاتق الدول الخارجية، ومما يدعوا للأسف أن هذا الأمر في بعض الأحيان يكون سائدا بين النخبة والمثقفين الإيرانيين. والحقيقة أن موضوع إيران مستهدفة من الخارج وأن الخارج لا يتورع عن أي فرصة لشن حرب ضد إيران هذا موضوع، وأن أي تطور يحدث في إيران ننسبها للخارج هذا موضوع آخر. على سبيل المثال في تطورات ما بعد الانتخابات الإيرانية يرى البعض أن روسيا لها دورا كبيرا من دون أن تكون لديه الأدلة المقنعة على صحة ما ذهب إليه. وهذه المسألة شبيهة بالاستدلالات التي يبرهن به البعض الآخر من المسئولين وأهل الرأي على دور الغرب في تطورات ما بعد الانتخابات الرئاسية في إيران تحت ما يسمى بالثورة المخملية أو الملونة. وهذه النظرية بالنسبة للتحليل الواقعي للأحداث تخلق مشكلة. فالحديث دائما من جانب النخبة والمثقفين عن أن هناك مؤامرات تحاك حينا من جانب أمريكا أو الأوربيون وحينا آخر من جانب روسيا والصين يعطي انطباعا بأن الإيرانيين لا يملكون من أمرهم شيئا تتنازعهم الأهواء والأهداف. هذا في حين أن الغالبية تعترف أن إيران اليوم هي واحدة من أكثر دول العالم استقلالا، وان الدور الأساسي فيها منوط بالحكومة والشعب. وما يتم ترديده على مسامع الشعب بخصوص دور روسيا في أحداث ما بعد الانتخابات لا أساس له ولا يقره أي منطق، والأحداث الأخيرة لا تمت بصلة لا لتدخل ورسيا ولا للدعم الذي تقدمه.

التشاور مع موسكو لدراسة ردود الفعل إزاء طهران

مينا علي إسلام ■ ديبلماسى ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٩



مع قرب انتهاء مهلة الشهرين التي أعطتها مجموعة العشرين لإيران لاتخاذ قرار بخصوص مواصلة المحادثات النووية، كثرت الزيارات الدبلوماسية بين الغرب وإسرائيل وموسكو. وعلى الرغم من الدور المهم لروسيا في تطورات الشرق الأوسط مما جعل محط أنظار الغربيين في هذه الزيارات إلا ان إيران تقع في مركز اهتمام الجانبان في هذه المحادثات.

فيما يلي حوار مع الدكتور بهرام أمير أحمديان المحلل والخبير في الشئون الروسية:

- يبدو أنه أخيرا تريد أمريكا وأوروبا وإسرائيل في إطار الزيارات الدبلوماسية المتتابعة أن يكون دور موسكو في الشرق الأوسط أكثر جدية، من وجهة نظركم ما هي مجالات التعاون المهمة لروسيا في هذه المنطقة؟

- مؤخرا قررت روسيا أن تلعب دورا أكبر في منطقة الشرق الأوسط خاصة أننا رأينا أن العلاقات الأمريكية السعودية قد توترت، وأظهرت السعودية أنه من الممكن أن تتجه صوب روسيا.

من المؤكد أن روسيا منذ عهد بوتين وهي تريد وبقوة أن يكون لها دورا في هذه المنطقة خاصة مع الزيارات العديدة من جانب المسئولين الروس والإسرائيليين إلى سائر الدول. ومن الممكن أن استنتاج أن روسيا قد اعتزمت وضع رغبتها القوية هذه على أرض الواقع ولكن مع اتساع نطاق الأزمة الاقتصادية تراجعت روسيا بعض الشيئ عما كانت تفكر فيه، وعلى الرغم من هذا مع إعادة تفعيل روسيا للعب درو أكبر في الشرق الأوسط من الطبيعي أن يتقاطر المسئولون في الشرق الأوسط وخاصة الإسرائيليون على موسكو.

وفي نفس الوقت أعلنت روسيا في سياستها الخارجية أنه لا يمكن أن تحتمل وجود إيران نووية على حدودها الجنوبية، ونحن نعتبر مسألة مفاعل بوشهر منفصلة عن ملف إيران النووي. فروسيا ترى تعاونها في محطة بوشهر هو في إطار التعاون الاقتصادي، مع أنه يبدو ليس على وجه الصراحة أن الروس قد اعتبروا هذا الموضوع في إطار المسألة النووية.

- هل هدف أوروبا وأمريكا وإسرائيل الحقيقي توضيح خطر إيران في المنطقة والحصول على موافقة موسكو على القرارات الدولية التي ستتخذ بشأن إيران؟

- برأي الأمر ليس كذلك، لأن روسيا واعية تماما في سياستها الخارجية. وهذه الدول تريد أن تحث روسيا بشكل ما على وقف دعمها لإيران ومن المؤكد أن دعم موسكو لطهران ليس أن تقف بشكل كامل في الموضوع النووي إلى جانب إيران، كما أن موسكو لم تصوت إيجابا على كل القرارات الصادرة ضد إيران.

اعتقد أن ورسيا تقوم بتحليل موضوع في المستقبل ما الرد الذي ستحصل عليه من إيران وما ردود الفعل التي يجب أن تتخذها حيال إيران

الزيارات الدبلوماسية التي يقوم بها الغربيون وإسرائيل ربما تكون بسبب أنهم يريدون معرفة الآلية التي ستتبنها روسيا حيال ردود إيران أو ردود فعلها المحتملة مستقبلا أو بماذا سترد على إيران.

نعرف ان وسائل الإعلام الغربية قد هيأت الرأي العام العالمي فيما يخص خطورة الإهداف الإيرانية، خاصة أنه مع تطورات إيران الأخيرة قد باتت الظروف أكثر تعقيدا، وقد نجح الغرب بشكل ما مع امتلاكه الإمكانيات الإعلامية في تشكيل الرأي العام العالمي. وفي هذه الأثناء يجب على إيران أن توجه سياستها الخارجية بشكل أكبر نحو التحالف في

الداخل وتعاون كل القوى حتى تحرز نجاحا على الساحة العالمية.

- ما توقعاتكم لرد فعل موسكو إزاء المطالب الغربية؟

- تسعى روسيا وراء مصالحها القومية، وتقوم سياستها الخارجية على أساس هل هناك تهديد أم تامين لمصالحها القومية، وإذا ما وصلت روسيا إلى قناعة أن الغرب وإسرائيل سيحققان لها مصالح أكبر من الممكن أن تعيد النظر إلى حد ما في محادثات ١+٥ مع طهران.

ولن تلتزم أي دولة بحماية مصالح دولة أخرى بل إن مصالحها القومية هي التي ستحظى بالاهمية، وستقوم روسيا بعقد موازنة بين إيران وإسرائيل ومن سترجح كفته ستسير موسكو باتجاهه.

ومع هذا تسعى موسكو دائما لخلق توازن في سياستها الخارجية فهي لا تضع كل البيض في سلة واحدة، وهي تفعل الشيئ نفسه حتى بين العرب وإسرائيل، فهي لا تعلن رأيها صراحة في التعامل مع دولة أو دول خاصة؛ ولهذا السبب فإن تحديد أداء السياسة الخارجية الروسية على المدى البعيد أمر صعب.

يجب على إيران أن تكون فطنة وتضع هذه الملاحظات في تعاملها مع روسيا وتعرف أن روسيا ليست الدولة التي يمكن الوثوق في تامين مصالحها بشكل كامل. يجب أن تعتمد إيران دائما على قواتها الوطنية.

السعى الروسى للسيطرة على بحر مازندران

■ ناصر تكميل همايون ■ ديبلماسى إيران (الدبلوماسية الإيرانية) ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٩

من أهم المناطق المليئة بالأحداث فى منطقة بحر مازندران، والتى تتمتع بمكانة خاصة فى تاريخ إيـران، خاصة فى العصر الحديث، هى منطقة جزيرة أو شبه جزيرة أو مجمع الجزر المشهور والمعروف بـ "آبسكون" أو "وسط القلعة" والتى عرفت مؤخراً بالاسم التركى "عاشوراده"، والذى يعنى "الجزيرة المضطربة. تقع هذه المنطقة فى الجزء الجنوبى الشرقى من بحر مازندران فى منطقة "خليج جرجان" أو "استراباد".

إن الموقع الجغرافى الطبيعى لهذه المنطقة، وكذا الأهمية الخاصة به، كان قد عرف منذ زمن طويل ليس فقط بالنسبة للإيرانيين وإنما بالنسبة للأقوام الأجنبية، بل وحتى بالنسبة للأقوام التى تقطن فى أبعد المناطق عن السواحل الإيرانية مثل الروس، والتى كانت منطقة عبور سفن التجارة وتصدير البضائع إلى سائر المناطق الآسيوية الأخرى، ولهذا السبب كانوا يسعون من أجل إعمال السيطرة عليها، بل واحتلالها أيضاً، ومن ثم فإنهم كانوا يعمدون إلى الإغارة عليها ما كان سبباً مباشراً لمقاومة وتصدى الإيرانيين، وكذلك الحكومات الإيرانية فى مواجهات مباشرة قوية ومشرقة فى معظم الأوقات.

لقد استمر هذا الوضع حتى فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر الأمر الذى كان سبباً لبدء فصل جديد من تاريخ الدبلوماسية الإيرانية من جهة، ولاستمرار الهجمات وعمليات الإغارة العسكرية وغير القانونية للروس من أجل قطع يد إيران عنها وحرمانها من حدودها وحقوقها القانونية من جهة أخرى.

معرفة واهتمام الروس بالسواحل الجنوبية:

منذ أن بدأت روسيا فى استعراض قوتها فى بحر مازندران ومعرفتها بدور خليج جرجان وجزيرة آبسكون أخذت فكرة السيطرة على تلك المنطقة تعشعش فى رأسها. هذا الأمر ظهر منها بشكل كبير فى عصر "بطرس الكبير" ولذا فعندما احتلت باكو ولاهيجان وتحرك الجيش الروسى صوب مازندران كان احتمال احتلال جزيرة "آبسكون" هو الأكثر أهمية وبروزاً من أى شئ آخر، وهو الأمر الذى شهد تحولاً جديداً هاماً بموت "بطرس الكبير" وظهور "نادرشاه افشار".

الثابت أن عملية البحث والدراسة المستدامة بشأن بحر مازندران، والتى كانت قد ازدادت أهمية منذ عصر بطرس الكبير كانت سبباً مباشراً لإطلاع الروس بشكل أكثر تفصيلا ودقة على أحوال البحر وسواحله يوماً بعد يوم، ولهذا السبب كان الباحثون الجواسيس يتعمدون القيام بأسفار سياحية لأسباب وحجج مختلفة فى بحر مازندران وسواحله، وهو الأمر الذى كان يمكنهم من معرفة أدق وأشمل حول كيفية وطبيعة الأوضاع والأحوال الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية لتلك المنطقة، ولهذا فإنه يبدو أن الروس منذ ذلك التاريخ قد صاروا من أوائل، بل وفى مقدمة الأطراف الخارجية الذين باتوا يدركون جيداً الأهمية الاستراتيجية لجنوب شرق بحر مازندران وجزيرة "آبسكون"، ولهذا

السبب نفسه عمد بطرس الكبير إلى بذل الجهود والضغط من أجل إعمال سيطرة الروس على كافة مناطق بحر مازندران من الشرق وحتى الغرب، خاصة المنطقة المذكورة وترويس كل مناطق بحر مازندران.

لكن مع وصول "نادرشاه" إلى السلطة أصبح موقع الإيرانيين في شمال الدولة الإيرانية آنذاك سواء في البحر أو في البر أكثر استحكاماً وقدرة شيئاً فشيئاً. فلقد سعى نادرشاه إلى تقوية القدرات البحرية المسلحة الإيرانية وذلك كنتيجة مباشرة لأفكاره وإدراكاته الخاصة ببحر الشمال - مازندران أو قزوين - والخليج الفارسي وبحر مكران، ولهذا السبب قرر نادرشاه - بمساعدة قبطان بحري انجليزي مشهور آنذاك هو القبطان "جون آلتن" - بناء سفن تجارية وحربية، وهو القبطان الذي جعل نادرشاه متمكناً بالفعل من التفاصيل الخاصة بالسواحل الإيرانية في بحر مازندران وهو ما جعل نادرشاه يطلق عليه لقب "جمال بيك".

استمرار التصادمات والمواجهات والسيطرة على القوقاز:

لقد دلت قدرة نادرشاه على أنها قادرة على الصمود والثبات لسنوات في مواجهة الاعتداءات والتجاوزات الروسية، لكن بعد مقتله وقيام نظام "ملوك الطوائف" في إيران (انقسامها إلى أقاليم مختلفة الحكم، وبعدها عن الحكم المركزي وغياب الدولة المركزية) فإن عصراً جديداً من الاضطراب والفتنة قد ظهر في تاريخ إيران.

وفي عصر "كريم خان زند" (*) والذي تمكن من إعمال سيطرته على إيران فإن الروس لم ينزلوا فقط إلى "ميناء أنزلي" الإيراني عن طريق مياه بحر مازندران وقيامهم بالتنزه والسياحة الاستعلائية في مدينتي "رشت" و"جيلان"، ولكنهم وفقاً لما أورده "مولانا ساروي المازندراني" المؤرخ الخاص بعصر "محمد خان القاجاري": "قاموا بالسير وممارسة التنزه والسياحة لفترة مهمة في منطقة جات القريبة من البحر والسواحل، ثم دخلوا بلدة "آمل" ومن هناك قصدوا مدينة "بارفروش" الشهيرة بـ "بابل" ثم واصلوا السير صوب "ساري"، و"فرح آباد" ومدينة أشرف، وفي كل مكان كانوا ينزلون فيه: الشوارع، والمزارع، والمواقع الحيوية، والمراعي، والأماكن الصحراوية، وذلك بهدف إعمال السيطرة عليها والسيطرة على الحكم". هذا الأمر الذي كان يحدث في بحر مازندران خاصة في المناطق الاستراتيجية منه كان يشبه أو يماثل الجهود التي كان الإنجليز قد أنجزوها وأتموها في منطقة الخليج الفارسي، ذلك أن عدم وجود حكومة مركزية قوية كان قد وفر المناخ اللازم والشروط المطلوبة للاعتداء واحتلال الأراضي الإيرانية، وهو الأمر الذي كان معروفاً للأجانب المعتدين بشكل يفوق مثيله بالنسبة للإيرانيين أنفسهم.

لقد وضع الروس - الذين كانوا قد وضعوا نظرهم على إيران منذ زمن طويل - في صدارة برامجهم وخططهم ضرورة امتلاك "ورقة" في القوقاز والسيطرة على كرجستان، وهو الأمر الذي صار سبباً لقيام "اقا محمد خان" بتجييش الجيوش إلى هناك، وهو الأمر الذي بسببه فقد حياته وروحه.

الخطة الأخرى للروس بشأن الاعتداءات البحرية كانت تتمثل في إيجاد موطئ قدم لهم في السواحل الإيرانية، ونظراً لأن الروس آنذاك لم يكن لديهم أي اهتمام أو انشغال خاص في أوروبا، فإنهم وضعوا "خطة محكمة" من أجل السيطرة على - والوصول إلى - المناطق الجنوبية في بحر مازندران. في هذا الصدد يقول "مولانا ساروي": في تلك السنة وصل "فيروزي مآل" إلى "رشت"، وكان "كرافس خان نام اروس" من الأمراء المخططين المهمين والمعتبرين لدى قيصر روسيا، وقد فكر هذا الرجل في الهبوط بعدة سفن كبيرة في بحر مازندران تحمل كل واحدة منها الأمتعة وآلات الحرب والأقمشة المصنعة في أوروبا، وذلك إلى جانب الرجال المدربين على فنون الحرب والقتال ثم طالب بالإقامة الكاملة لهؤلاء جميعاً في محاذاة مدينة "جروادين اشرف" القريبة من ساحل البحر، ثم طلب من الأمير الأعظم بابا خان (فتح على شاه فيما بعد) والذي كانت لديه آنذاك خبرة عشر سنوات في تنظيم شئون مازندران .. طلب منه إعطاءه قطعة أرض للنزول فيها ودعاه للخضوع إلى ذلك الطلب ولم يكن يعلم أنه لا يمكن إقامة الحصون في كل مكان يمكن أن تنزل فيه المراكب والسفن.

بعد عدة أعوام كتب "اعتماد السلطنة" يقول: نزل "وانويتش" الروسي بعدة سفن من ناحية "حاجي طرخان" إلى "استراباد". وكان "اقا محمد شاه" - الحاكم في ذلك الوقت - مقيماً في تلك النواحي، أي بالقرب من استرآباد وكان وانويتش من ملازميه - واستأذن في أن يقوم الروس ببناء "داراً للتجارة" في سواحل مدينة استرآباد في موقع مناسب وملائم لذلك معللاً طلبه بأن الروس هناك مشغولون دوماً بالشئون التجارية، قبل حضرة اقا محمد شاه وأعطى الإذن ببناء "دار التجارة"، ثم قام الروس ببناء قلعة محكمة على بعد ١٢ فرسخاً من مدينة استرآباد بدلاً من دار التجارة، ونصبوا فيها ١٨ قطعة مدفعية ومخزناً للأسلحة، وبعد إتمام بناء القلعة قام حضرة اقا محمد شاه بزيارة قلعة الروس فأصبح على علم حقيقي بالأمر. ولما رجع من زيارته للقلعة قام وانويتش وصاحب المنصب الرفيع بدعوة الروس على العشاء، وحين حل المساء تم الأمر بالقبض على كل الروس آمراً إياهم بهدم القلعة والرحيل من إيران قائلاً: إذا لم تخربوا وتهدموا القلعة التي شيدتموها فوراً وإذا لم تحملوا مدافعكم من هناك فإن أرواحكم وأموالكم ستكون عرضة للخطر والهلاك.

ولما كان "وانويتش" يعلم جيداً أن الأمر الذى يصدره حضرة "اقا محمد شاه" لا يمكن أبداً التخلف عن تنفيذه فإنه قد أدرك بوضوح أنه لا سبيل أمام الروس سوى الرضوخ للأمر، ولذلك أعطى الأمر لعماله بأن يحملوا المدافع وكل مستلزماتهم إلى السفينة ويهدموا القلعة. والخلاصة أن حضرة اقا محمد شاه عندما علم بوجود تهديدات كبيرة من جانب الروس فقد أمرهم بالخروج من استرآباد والعودة إلى ديارهم".

وفى المعارك التى وقعت بعد ذلك فى القوقاز فإن "اقا محمد خان" كان قد تمكن دوماً من إبعاد السواحل الإيرانية فى بحر مازندران عن الخطر، وبعد مقتله ومع استمرار الاعتداءات الروسية على القوقاز ووقوع سلسلتين من الحروب فإن أضراراً سياسية واقتصادية ضخمة لحقت بإيران، كما أصبح بحر مازندران عرضة لأنماط وأنواع جديدة من المعتدين، كما شهدت جزر "آبسكو" والمناطق الجنوبية الشرقية فى بحر مازندران أضراراً فادحة وكثيرة جراء ذلك.

إعداد وتجهيز خطط السيطرة على بحر مازندران رسمياً:

الحقيقة التى لا شك فيها أن احتلال الأراضى التى كان يقيم فيها الإيرانيون فى منطقة القوقاز، وكذلك عقد الاتفاقيتين المفروضتين على إيران وهما اتفاقية جلستان شوال ١٢٢٨ هـ - أكتوبر ١٨١٣م، واتفاقية تركمانتشاى الموقعة فى شعبان ١٢٤٣ هـ / فبراير ١٨٢٨م، واللتان أنزلتا بإيران أضراراً اقتصادية وسياسية غير مسبوقة، وانعدام حرمة ومكانة الحكومة المركزية الإيرانية فى منطقة ما وراء النهر وخراسان وأفغانستان .. كل هذه المتغيرات كانت قد خلقت ظرفاً فريداً للروس، والذى مكنهم من أن يصبحوا القدرة أو القوة البحرية الوحيدة الموجودة فى بحر مازندران من جهة، ويمارسوا كل أشكال المكر والخديعة والتآمر على امتداد جميع السواحل الإيرانية فى ذلك البحر من جهة أخرى، وهو الأمر الذى عن طريقه تمكن الروس ليس فقط من السيطرة على جميع ثروات بحر مازندران فى كل أرجاء البحر، وإنما مكنهم من إحكام مكانتهم وقبضتهم فى القوقاز، وهو ما سهل لهم كذلك السيطرة على آسيا الوسطى (خراسان وما وراء النهر)، ومن ثم القيام بفرض معاهداتهم على إيران على النحو الذى يضمن لهم أولاً وقبل كل شئ المصالح الروسية الحيوية فى منطقة بحر مازندران.

فى هذا الصدد نذكر المثال التالى والخاص بالفصل الثامن من معاهدة "تركمانتشاى" الذى جاء ليؤيد الفصل الخامس من اتفاقية "جلستان"، حيث تم النص فى ذلك الفصل ليس فقط على نزع حق ملكية إيران فى بحر مازندران وإنما أيضاً حرمانها من حق الاستفادة من الاستخدام العسكرى لمياه البحر عن طريق حرمانها من أن تجوب السفن الحربية الإيرانية فى مياه بحر مازندران. لقد ورد فى هذا الفصل ما يلى:

"السفن التجارية الروسية سيكون لها الحق - كما هو فى الماضى - فى أن تتحرك بشكل حر فى مياه بحر الخزر وعلى امتداد سواحله، وأن تتوقف فى موانيه، وفى حال تعرضها للتحطم أو الغرق فى إيران فإن من حقها طلب الغوث والمساعدة الإيرانية. كذلك فإن السفن التجارية الإيرانية سوف يكون لها نفس الحق بالسير الحر والآمن فى بحر الخزر، وأن تذهب وتتجول ناحية السواحل الروسية، وفى حال تعرضها للغرق أو الدمار يتم إمدادها بالمساعدة اللازمة والمطلوبة. أما فيما يخص السفن الحربية فإنه نظراً لأن الأسطول البحرى الروسى هو الوحيد صاحب الحق المنفرد بالسير فى بحر الخزر منذ قديم الأيام فسوف يظل هذا الامتياز محصوراً فقط - أو مقتصراً على - الحكومة الروسية وحدها، ولن يكون لغيرها الحق فى أن تجوب سفنها الحربية مياه بحر الخزر".

منذ ذلك الوقت والسواحل الإيرانية صارت عرضة للاعتداء فى العديد من المناطق، وهى الاعتداءات التى صاحبتها اعتراضات رسمية من جانب الحكومة الإيرانية ورجال الدولة الإيرانيين.

لقد امتد هذا الاعتداء من ميناء آستارا وميناء بندر انزلى وسواحل جيلان ومازندران وحتى استرآباد وجرجان، لكن فيما يخص المنطقة موضع الدراسة (منطقة جنوب شرق بحر مازندران) فقد عمد الروس إلى تحقيق مطالبهم التسلطية بأساليب وطرق وآليات مختلفة، والتى احتوت فى جملتها على نيات روسية مؤكدة مفادها حتمية السيطرة على جزر "آبسكون"، وكل المنطقة المحيطة بتلك الجزر.

نظرة تحليلية على المتغيرات الأوزبكستانية .. التحديات وآفاق المستقبل

بهرام امير أحمديان ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢/٨/٢٠٠٩

تضم أوزبكستان - التى تقع إلى جوار طريق الحرير التاريخى الواصل بين أوروبا وآسيا- عدداً من المدن القديمة التاريخية مثل سمرقند وبخارى والتى تتمتع بشهرة كبيرة بسبب عمائرها العظيمة، والتى كانت ذات يوم من بين المراكز الثقافية والتجارية الغنية على مستوى العالم.

تقع أوزبكستان فى القلب من إحدى المناطق الاستراتيجية فى العالم. فى إبريل ١٩٠٤ قام "السير هالفورد جون ماكيندر" بإعداد وتقديم تقرير مفصل يتناول فيه أهمية هذه المنطقة إلى "الجمعية الملكية للجغرافيين" فى لندن، هذا الرجل كان مفسراً ومحللاً للشئون الاستراتيجية والجيوبوليتيكية، وقد أعلن فى نظريته التى تضمنها تقريره آنذاك أن منطقة آسيا الوسطى وهى "منطقة حبيسة" تعد محور "التوازن العالمى"، وهى الرؤية التى تحظى اليوم إلى جانب بصيرته بأهمية كبيرة جداً، ذلك أن سقوط وانهيار الإمبراطورية السوفيتية والظهور المتصاعد للإسلام السياسى قد أديا إلى جعل الأهمية والدور المنوطين بمنطقة آسيا الوسطى عرضة لتحولات وتغيرات جوهرية.

إن التنافس المتصاعد حول الطاقة من ناحية، وتأثير محاربة الولايات المتحدة للإرهاب من ناحية أخرى قد أسفرا عن تسليط الضوء على النظرة الخارجية لمنطقة آسيا الوسطى، وهنا تكمن أهمية أوزبكستان، حيث تقع فى قلب آسيا الوسطى وتنفرد وحدها بنصف سكان هذه المنطقة. تقع أوزبكستان أيضاً، وهى الدولة التى تبلغ مساحتها ٤٤٧,٤ ألف كيلو متر مربع - فى الجزء الرئيسى من آسيا الوسطى، وجزء كبير من هذه المساحة يقع بين نهرى جيحون وسيحون.

يجاور باكستان خمس دول هى قيرغيزستان فى الشمال الشرقى، وقازاخستان فى الشمال والشمال الغربى، وتركمانستان فى الجنوب الغربى، وطاجيكستان فى الجنوب الشرقى، وجزء من حدودها مع أفغانستان أيضاً.

وهى تعد من أكبر دول آسيا الوسطى من حيث السكان، وكذلك هى من أقوى هذه الدول على الصعيد العسكرى، يعتقد المراقبون السياسيون أن أوزبكستان تسعى لأن تحظى بدور مسيطر فى هذه المنطقة. اللافت للنظر أنه لا توجد أية جماعة معارضة قد تشكلت فى أوزبكستان، كما تعمل وسائل الإعلام تحت السيطرة الشديدة للدولة. بعد سقوط الاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩١٩ أعلن الشعب الأوزبكى المسلم استقلال دولته وانضم فى نفس الوقت إلى الأمم المتحدة، ومنذ ذلك الوقت تبذل الجهود الحكومية والشعبية من أجل العمل على إحياء الدولة الأوزبكية مجدداً، إلى جانب السعى من أجل استعادة الثقافة والهوية الوطنية والإسلامية، وقد تمكنت الأمة الأوزبكية بالفعل من التحول إلى واحدة من الدول القوية والمؤثرة فى المنطقة.

تتمتع أوزبكستان بعضوية المؤتمر الإسلامى، ومنظمة الايكو، ومنظمة التعاون لدول شنغهاى، ومنظمة الأمن الجماعى للدول المستقلة "دول الكومنولث"، المنظمة الاقتصادية لمنطقة أوراسيا، وهى السمات التى يبدو أنها قد ساهمت فعلياً فى جعل أوزبكستان دولة مهمة.

استناداً إلى ما ذكر سابقاً يرد إلى الذهن السؤال التالى: هل تتمتع هذه الجمهورية بالقدرة الحقيقية التى تجعلها قوة إقليمية؟ ما هى مقتضيات ذلك؟ وأى الموانع والعقبات التى قد تحول دون ذلك؟ وما هى الفرص والتهديدات المرتبطة بهذه الفرضية أو النظرية؟

صورة للوضع الاقتصادى الأوزبكستانى:

الثابت من الوهلة الأولى أنه لكى تتحول دولة ما إلى قوة مؤثرة، فإنه يجب عليها أن تصبح من المنظور الاقتصادى دولة قادرة على أن تكون شريكاً موثوقاً به وجدير بالثقة على الصعيد الدولى من زاوية التجارة الخارجية؛ أى التبادل التجارى الدولى والإقليمى .. وأن تكون كذلك قادرة على تأمين وتوفير الحاصلات الغذائية اللازمة لتوفير الغذاء والطعام لمواطنيها (سواء عن طريق الإنتاج الداخلى أو عن طريق الواردات) وذلك إلى جانب توفير السلع والبضائع الصناعية موضع الاستهلاك الداخلى.

أيضاً تصبح قادرة - من خلال توفير البنى التحتية القانونية والتشريعية - قادرة على كسب وخلق المناخ اللازم لجذب الاستثمار الداخلى والخارجى وكذلك قدرتها على تهيئة السبل اللازمة لنمو وازدهار رونقها الاقتصادى، كل هذا إلى جانب قدرتها على خلق وإيجاد الاستقرار السياسى وضمان الأمن وتوفيره من أجل تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة وعملية مستمرة ومتواصلة من جذب رؤوس الأموال، وهنا يلزمنا القيام بنظرة عامة للمناخ الاقتصادى الأوزبكستانى، والذى يسود داخل أوزبكستان منذ عقد على الأقل.

الإصلاحات التى تم إنجازها فى أوزبكستان قد أدت إلى إحداث عملية نمو متنامية بحيث وصلت معدلات

النمو السنوى فيها خلال السنوات الخمس الماضية إلى ٧٪ سنوياً بينما ارتفعت إلى أكثر من ٩٪ فى عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨. المؤكد هنا أن ارتفاع الأسعار العالمية للهيدروكربوهيدرات (التى استفادت منها أوزبكستان بوصفها دولة مصدرة للغاز) قد ساهمت فى هذا الصدد.

من حيث إنتاج المواد الغذائية موضع الاستهلاك من الشعب الأوزبكى فقد وصلت أوزبكستان إلى حد الاكتفاء الذاتى جراء إنتاجها ما تحتاجه من المحاصيل الرئيسية الغذائية، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن أوزبكستان منذ الاستقلال وحتى الآن قد نجحت فى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء والطاقة، ففى بداية استقلالها كانت تنتج فقط نحو ٣٠٠ - ٤٠٠ ألف طن من الغلات الرئيسية، وهو الإنتاج الذى تغيرت طبيعته نتيجة لارتفاع حجمه من ٣٠٠ - ٤٠٠ ألف طن إلى أكثر من ستة ملايين طن سنوياً الآن.

على صعيد آخر، فإن دور القطاع الخاص فى عملية الإنتاج آخذ فى الازديـاد حتى إنه بات يشمل نحو ٩٩٪ من إنتاج المحاصيل الزراعية ما يعنى تميز دور القطاع الخاص فى المناطق القروية والريفية.

منذ بداية عام ٢٠٠٢ أخذت التنمية الزراعية بوصفها المفتاح الرئيسى لإجراء وتنفيذ الإصلاحات فى قطاع الزراعة دوراً محورياً، حيث تم جعلها الآلية الاستراتيجية فى تحقيق التنمية، ولهذا السبب فإن أكثر من (١٨١) ألف أوزبكى و(٧٠٠) مجتمع زراعى باتوا يعملون فى هذا القطاع داخل أوزبكستان، وكنتيجة طبيعية للاختراعات، والبحوث، والتعليم فإن المزارعين الأوزبك باتوا يمتلكون أكثر من ٧٠٪ من إنتاج القطن والصوف بينما كان هذا الرقم لا يتجاوز ٢٠٪ قبل خمس سنوات فقط، وفى عام ٢٠٠٦ بلغت حصة المزارع فى إنتاج الغلة نحو ٨٠٪، وهو ما يكشف بدوره عن حقيقة مفادها أن أوزبكستان قد نجحت فى تحقيق نجاحات لافتة للنظر فى مجال إنتاج الحاصلات الزراعية، وذلك على الرغم من أنها تواجه تحديات حقيقية فى مجال توفير المياه التى يأتى معظمها عن طريق المياه الواردة من الأنهار الموجود منابعها فى خارج حدودها مثل نهرى (جيحون وسيحون)، وهو ما يمكن أن يجعلها فى مواجهة أزمة مياه حقيقية فى المستقبل، فهذه الدولة التى جزء رئيسى منها يشتمل على صحراء "قزل قوم" تقع فى منطقة جفاف تحتاج الزراعة فيها إلى حفر الآبار العميقة التى تشكل مصدر مياه مهماً فيها من جهة، وتعانى من قلة الأمطار بل وتبخرها مما يضاعف من الأزمة من جهة أخرى. والآن حيث يتم طرح المشروعات الخاصة بإنشاء سد "سنج تودة -١" و"سنج توده -٢" على نهر جيحون الواقعان على الحدود مع طاجيكستان، وكذلك سد "قنبرآتا -١" وسد "قنبرآتا -٢" الواقعان على نهر سيحون فى قيرغيزستان، فإن واقع الأمر يقول بأن ثمة مشكلة خطيرة تكمن فى هذه المشروعات، وهى تتعلق بقضية تنظيم المياه اللازمة لأوزبكستان، ومن ثم السيطرة عليها، حيث تقع المنابع الخاصة بالنهرين السابق ذكرهما فى خارج حدود أوزبكستان الأمر الذى من شأنه إثارة غضب واعتراض الحكومة الأوزبكية من جهة، ودفعها لاتخاذ إجراءات عنيفة وحادة ضد هذه الإجراءات أو المشروعات من جهة أخرى.

فالثابت أن الزراعة فى أوزبكستان باعتمادها على زراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القطن والغلات والبطيخ والخيار ونظائرهما.. يجعلها مرتبطة بشدة بالمياه القادمة من خارج حدود أوزبكستان، ولذلك فإنه فى حالة وجود نقص فى هذه المياه فإنها ستصبح مضطرة إلى تغيير الخيارات والمحاصيل الزراعية وتحويلها إلى الميكنة الزراعية، وهو الأمر الذى سوف يتطلب منها توفير استثمارات ضخمة فى هذا الصدد كنتيجة طبيعية لارتفاع عدد السكان فيها أو بسط الأراضى الزراعية وزيادة رقعتها، وفى الحالتين فإن هذا الأمر لن يكون سهل التحقيق وسوف يواجه أى خيار من الخيارين المذكورين السابق ذكرهما بالعقبات والقيود المالية والفنية.

أوزبكستان والتعاون الاستراتيجى:

تواجه أوزبكستان تحديات حقيقية لكى تصبح قوة إقليمية، وبادئ ذى بدء فهى تحتاج إلى الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذى قد تحقق إلى حد ما عن طريق إيجاد الاستقرار والتوازن فيما بين القوى السياسية الداخلية. إن إخماد ووقف تحركات الجماعات الإسلامية المتطرفة والتى من بينها حزب التحرير، وأفول وزوال الأفكار الطلبانية وترسيخ الإسلامية المتعادلة والمتوازنة فيما بين المسلمين عن طريق تنمية المساجد وإعادة تجديد وترميم الآثار الإسلامية والتى منها المساجد، والمدارس الدينية، وكذلك تنمية المراكز التعليمية الدينية واستقلال المراكز الدينية الأوزبكية عن المراكز الدينية لمسلمى آسيا الوسطى وقازاخستان، تعد كلها من الإجراءات الجيدة والناجحة التى صارت سبباً لتحقيق أوزبكستان نجاحات مهمة فى هذا الصدد، وأعنى تحديداً رفع شأن القيم الدينية - المعتدلة بل والسياسية أيضاً، هذا الاستقرار السياسى نفسه صار سبباً جاذباً للاستثمارات الأجنبية، وكذلك لتحقيق الاستقرار فى الإنتاج القومى والذى يعد الإنتاج الصناعى والزراعى من أهم ركائزه، وهو الأمر الذى أدى بدوره إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى وضمان وتوفير المواد الغذائية لشعب بلغ عدد أفراده نحو ٢٨ مليون نسمة.

يذكر فى هذا الصدد أن أوزبكستان تعد من أكبر الدول فى آسيا الوسطى من حيث الكثافة السكانية التى نجحت فى نفس الوقت فى اتخاذ وتنفيذ سياسات سكانية مناسبة.

هنا يجدر بالذكر أنه على الرغم من أن الطاجيك فى جمهورية طاجيكستان يزيد عددهم فى المناطق التى يقطنونها عما هو

معلن رسمياً إلا أنه توجد فيما بين السكان الطاجيك من ذوى الأصل الأوزبكستانى، أفكار انفصالية قليلة، وذلك بسبب أن الوضع الاقتصادى والسياسى، بل وحتى الدينى للطاجيك فى طاجيكستان أقل بكثير مما هو قائم ومتحقق بالنسبة للطاجيك الأوزبك.

لقد أدركوا جيداً أن طاجيكستان ضعيفة وغير قادرة على تحقيق المنافسة أو المساواة مع أوزبكستان ولن تكون كذلك مستقبلاً. من هنا فإن الفكرة الوهمية الخاصة بضم طاجيك أوزبكستان إلى طاجيكستان ليست سوى وهم زائف وبعيدة تماماً عن الواقع والحقيقة، وهو الأمر الذى أدركه جيداً كاتب هذه الدراسة نتيجة لزيارتين قام بهما فى عامين متتاليين إلى المناطق الطاجيكية داخل أوزبكستان؛ أى سمرقند ونجارا والتى بحث فيها عن قرب أحوال الطاجيك فى أوزبكستان، لكن هذا الخطر يمكن تصوره فعلياً من جانب الأوزبك المقيمين فى منطقة "خجند" بالنسبة لدولة طاجيكستان.

الواقع أن عضوية أوزبكستان فى منظمة التعاون "شنغهاى" قد ساعدت فى زيادة مستوى قدرة ومكانة وقوة أوزبكستان فى المنطقة. مثل هذا الوضع قائم أيضاً بالنسبة لوضع أوزبكستان فى قلب ووسط منظمة شنغهاى، حيث باتت دولة مؤثرة فيها من جهة، وأضاف قوة وقيمة مركبة إلى المنظمة ذاتها من جهة أخرى، ذلك أن كل نوع أو شكل من أشكال التقارب أو التباعد الأوزبكى عن جسد هذا التحالف من شأنه أن يجعل هذه المنظمة أمام تحديات حقيقية.

الحكومة الأوزبكية بدورها تدرك جيداً هذه القدرة الذاتية التى تتمتع بها وهى تلعب جيداً بهذه الورقة.

فيما يخص منظمة شنغهاى أيضاً فإن هناك قضايا جوهرية ورئيسية كل منها تشكل مفتاحاً فى ذاته بحيث يمكن لهذه القضايا إحداث التعاون الحقيقى أو خلق مناخ الانفصال المنطقى داخل هيكل وجسد هذه المنظمة. إن مشكلات باكستان وفرص أو إمكانية تقسيمها أو انقسامها، ومستقبل أفغانستان والوضع الداخلى فى تركمانستان يمكن لأى منها أن يغير من مستقبل هذه المنظمة. كذلك تعد معارضة أوزبكستان وقازاخستان لقيام طاجيكستان وقيرغيزستان ببناء السدود المائية التى تعد بمثابة موانع قد تحجب خروج المياه إلى أوزبكستان وقازاخستان هى بدورها من التحديات المهمة للمنظمة، وهو الأمر الذى تتضح حقيقته جيداً بموافقة روسيا على إنشاء السد وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة، وهو الأمر الذى أثار غضب أوزبكستان بشكل غير مسبوق أو متوقع. كذلك فإن تحرك أوزبكستان صوب التعاون مع الولايات المتحدة لمواجهة روسيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وعدم مشاركتها فى الاجتماعات الخاصة بمنظمة الأمن الجماعى مع روسيا قد كشف بدوره عن مستقبل غير مضىء للمنظمة، وهو ما يؤكد على أنها قد باتت فعلياً بصدد مواجهات وتحديات جوهرية ومصيرية.

الواقع أن الموقع الجغرافى لأوزبكستان قد ضاعف من مكانتها الجيوبوليتيكية. ففى أوائل عام ٢٠٠٩ وحيث قرر البرلمان القيرغيزى إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى قاعدة "بيشكك" .. فإن الأمريكيين عمدوا إلى توجيه وجوههم شطر أوزبكستان، وذلك على الرغم من قيام قيرغيزستان بتوقيع اتفاقية جديدة مع الولايات المتحدة قيمتها ٦٠ مليون دولار مقابل استمرار وجود الأمريكيين فيها وهو الرقم الذى لم يتجاوز ١٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠٨.

بدورها قامت أوزبكستان بالاستفادة من هذه الورقة من أجل فرض إرادتها على روسيا. مرجع ذلك أن روسيا كانت قد فقدت علاقاتها مع أوزبكستان أثناء الوجود العسكرى الأمريكى فى قاعدة "خان آباد" (فى نقطة قريبة من الحدود الأفغانية)، وهو الأمر الذى انعكس بدوره على برودة طويلة فى العلاقات بين روسيا وأوزبكستان.

الثابت أيضاً أن أوزبكستان دولة قوية وموحدة ومتمتعة بالاستقرار السياسى فى آسيا الوسطى، وهى تتمتع بقوة تأثير هائلة من المنظور الجغرافى والجيوبوليتيكى، ذلك أنه لا توجد دولة فى آسيا الوسطى تتمتع بموقع جغرافى متميز مثل أوزبكستان. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تتمتع بتعاون عسكرى مع قيرغيزستان وهى نشطة عسكرية فى القاعدة الجوية فى "ماناس" فى بيشكك، إلا أن هذا الأمر لا يعنى أنها قادرة على تلبية جميع احتياجاتها صوب أو بشأن أفغانستان عن طريق هذه القاعدة لسبب واحد فقط هو أن قيرغيزستان لا تملك أى حدود مشتركة مع أفغانستان، ولذلك فهى مضطرة - أى قيرغيزستان - من أجل جذب أنظار روسيا أن تجعل من نفسها دولة عاجزة من المنظور السياسى والاقتصادى. من هنا واستناداً لما سبق فإن الدول الثلاث الحدودية لأفغانستان لابد لهم - من المنظور الأمريكى - من المشاركة فى هذه المعادلة.

التعاون مع الولايات المتحدة:

فى نفس الوقت الذى أعلن فيه "لى مون بك" رئيس كوريا الجنوبية عن رغبة بلاده فى زيادة التعاون مع أوزبكستان أعلنت الولايات المتحدة مجدداً عن رغبتها فى إحياء وجودها فى أوزبكستان أيضاً، وبينما كان زعيم كوريا الجنوبية يمد يد الصداقة إلى "اسلام كريم اوف" رئيس أوزبكستان كانت الولايات المتحدة تؤكد على رغبتها السابقة فى إحياء وجودها فى أوزبكستان. لذلك فمنذ استئناف العلاقات بين طشقند وواشنطن فإن إمكانات وقدرات متعددة باتت تحت تصرف الجيش الأمريكى حتى تصبح قادرة على الاستمرار فى تقديم الدعم لقوات حلف الناتو والتحالف الموجود فى داخل الأراضى الأفغانية والباكستانية. هذا الوضع يمكن أن يدلل على حقيقة مفادها تراجع النفوذ الروسى فى آسيا الوسطى.

فى ٢١ ارديبهشت ١٣٨٨ هـ.ش/ أعلن "إسلام كريم اوف" أنه من الآن فصاعداً سيتم استخدام مطار النقل الموجود فى مدينة "نوائى" الأوزبكية من أجل نقل الإمدادات الخاصة بحلف الناتو لدعم قوات التحالف الموجودة فى أفغانستان، هذا الإعلان من جانب رئيس أوزبكستان تزامن مع زيارة "لى مون بك" رئيس كوريا الجنوبية إلى طشقند. الجدير بالذكر هنا أن كوريا الجنوبية هى الدولة التى تتولى الإشراف على - والتعاون مع الحكومة الأوزبكية - بهدف إعادة بناء وتجديد "مطار نوائى" السابق ذكره، والذى سوف يتم تحويله إلى مطار دولى فى المستقبل القريب الأمر الذى يعنى، بل ويكشف عن حقيقة مفادها أن مشاركة كوريا الجنوبية فى مشروع كبير مثل إعادة تجديد وتوسعة مطار نقل جوى إنما تمهد الطريق أمام استئناف العلاقات الاستراتيجية فيما بين الولايات المتحدة وأوزبكستان، ويضاف إلى ذلك الجهود والمحاولات الدبلوماسية الأمريكية منذ أكثر من عام من أجل ترميم وإحياء العلاقات مع أوزبكستان. الجدير بالذكر هنا أنه بعد حادثة "انديجان" فى عام ٢٠٠٥، والتى وقعت بتدخل من جانب المؤسسات الأمريكية فإن العلاقات الدافئة والقوية فيما بين الدولتين - الولايات المتحدة وأوزبكستان - قد أخذت طريقها نحو التفسخ والتراجع لكلا الطرفين، وأصبح الجيش الأمريكى مجبراً على ترك قاعدته الجوية فى "خان آباد" داخل أوزبكستان.

الشاهد هنا أن الاتفاقات المبرمة بين أوزبكستان وكوريا الجنوبية والتى من جملتها مشروع "مطار نوائى" سوف يصبح بمقدورها إعطاء أوزبكستان القدرة على أن تبقى بعيدة عن ضغوط موسكو بشأن إعمال باكستان الحذر من إقامة علاقات صداقة مع واشنطن.

لقد كشف الرئيسان الأوزبكى والكورى الجنوبى عن اهتمامها بنقطة مفادها التركيز على البعد الاقتصادى لعملية إعادة تجديد وتوسعة "مطار نوائى" واستبعاد أن يكون للأمر توجه استراتيجى، ولقد ذكرت المصادر المختلفة أن الهدف الرئيسى لزيارة رئيس كوريا الجنوبية إلى طشقند هو الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية، وهنا تحديداً أكد "لى مون بيك" فى طشقند على أن: تحديث وتجديد الإمكانات والقدرات الخاصة "بمطار نوائى" إنما يعد نقطة مهمة فى بناء "طريق الحرير" الذى يربط بين شرق آسيا وغرب أوروبا، كذلك أعلن متحدث رسمى فى السفارة الأمريكية فى طشقند فى حوار له مع وكالة "اوراسيانت" الإخبارية أن هذه "الصفقة الترانزيتية" لها صبغة تجارية فحسب.

التعاون الأوزبكى مع روسيا:

تتمتع أوزبكستان وروسيا بعلاقات تعاون ثنائى تقريباً فى جميع المجالات الاقتصادية والتجارية. فالزيادة السريعة فى ميزان التبادل السلعى فيما بين الدولتين، والذى كانت نسبته قد زادت فى عام ٢٠٠٧ بمقدار ٤٨٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦ بقيمة ٤,٢ مليار دولار، وإقامة المنتديات والمعارضة التجارية بشكل منتظم، وكذلك جلسات التشاور الخاصة باللجان الثنائية المشتركة هى نماذج واضحة الدلالة فى هذا الصدد.

أيضاً تقوم روسيا وأوزبكستان بتحقيق نجاحات مهمة على صعيد التعاون فى المجالات العسكرية والعسكرية - الفنية والتى تشمل شراء وبيع المنتجات العسكرية، وتحديث الطائرات الحربية، وتدريب العسكريين، وإجراء المناورات المشتركة، ووضع الخطط الحكومية بشأن التعاون المشترك فى مجال بحوث الفضاء.

تعد روسيا من أكبر الشركاء الاقتصاديين لأوزبكستان حيث يرتفع معدل التبادل السلعى بينهما بشكل مستمر، وحيث يتضاعف حجم الصادرات والواردات بينهما، فى هذا الصدد فإن حوالى ربع التجارة الخارجية لأوزبكستان من نصيب روسيا. ومنذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن يتجاوز ميزان التبادل التجارى بينهما مليار دولار. الأمر الجدير بالذكر هنا أن العجز التجارى بين الدولتين والذى كان يميل لصالح روسيا، قد أصبح الآن فى وضع معكوس ولصالح أوزبكستان والذى يصل إلى ٨٠٠ مليون دولار بشكل سنوى فى المتوسط العام.

فى العاشر من أكتوبر عام ٢٠٠٠ تم تأسيس المجمع الاقتصادى لمنطقة "باوراسيا" بواسطة الاتحاد الروسى، وجمهوريات بيلاروسيا، وقازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان بهدف التأسيس لتحالف جمركى هدفه إنشاء منطقة اقتصادية موحدة فيما بين هذه الدول والتعاون فيما بينها على الصعيد الدولى، وفى عام ٢٠٠٢ حظيت دول مولديفيا وأوكرانيا على وضع الدولة "العضو" المراقب، وفى عام ٢٠٠٣ لحقت بها "أرمينيا" كعضو مراقب أيضاً. الواضح أن الهدف الرئيسى لإنشاء هذا التجمع هو تأمين التعاون الاقتصادى بين أعضائه وجعله مؤثراً على النطاق الإقليمى والوصول إلى تشكيل تحالف جمركى ونطاق اقتصادى موحد، فى إطاره يتم تحرير حركة البضائع والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى البشرية وذلك عبر التدرج فى تنفيذ الخطوات والإجراءات التالية:

١-إقامة المناطق الحرة عن طريق إلغاء قيود التعريفة الجمركية فيما بينها.

٢-إقامة اتفاقية تعاون جمركى لتنظيم التعريفة الجمركية الخاصة بالدول الأخرى المتمتعة بعلاقات تجارية مع دول "باوراسيا".

٣-إقامة السوق المشتركة مع تهيئة المناخ أمام حرية النقل والانتقال السلعى والأفراد وعناصر الإنتاج.

٤-إقامة اتحاد اقتصادى بينها واتخاذ سياسات اقتصادية مشتركة.

فى إطار اجتماع قادة دول منظمة التعاون فى آسيا الوسطى فى أكتوبر عام ٢٠٠٥ فى مدينة بطرسبورج الروسية بهدف تنمية التعاون الاقتصادى والمساعدة فى الارتقاء إلى مناخ "باوراسيا" ثم الاتفاق على عملية دمج لمنظمة التعاون فى آسيا الوسطى مع التجمع الاقتصادى "باوراسيا"، وكذلك انضمام جمهورية اوزبكستان إلى هذا التكتل، وخلال الجلسة العليا للتجمع الاقتصادى "باوراسيا" الذى عقد فى بطرسبورج فى ٢٥ يناير ٢٠٠٦، تمت الموافقة الرسمية على انضمام جمهورية اوزبكستان بشكل رسمى إلى تجمع "باوراسيا".

وحالياً يمكن اعتبار تعاون جمهورية اوزبكستان مع الدول الأعضاء فى التكتل الاقتصادى "باوراسيا" فى المجالات التجارية والاقتصادية بوصفه تحركاً ديناميكياً من جانب اوزبكستان، فى هذا الصدد أيضاً يمكن الإشارة إلى المؤشرات الخاصة بنمو حجم التبادل التجارى وتنمية التعاون فى مجالات الاستثمار بين الدول الأعضاء فى تجمع "باوراسيا"، واوزبكستان لتأييد هذا الواقع الجديد فى التعاون الاستراتيجى بين أوزبكستان وهذه الدول، على سبيل المثال فإن عملية التبادل السلعى بين أوزبكستان ودول هذا التجمع قد زادت فى عام ٢٠٠٦ بنسبة ٧,٤٦٪، وفى عام ٢٠٠٧ بلغ حجم هذا التبادل السلعى بين أوزبكستان ودول هذا التجمع نحو ٥,٧ مليار دولار وهو ما يعنى ارتفاعه بنسبة ٧,٤٣٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦، واليوم فإن دول هذا التجمع تعد من أهم الشركاء التجاريين لأوزبكستان فى المنطقة، حيث يرتبط بها نحو ٤٠٪ من إجمالى حركة تبادل السلع بين أوزبكستان والعالم الخارجى.

فى نفس الوقت فإن روسيا وقازاخستان تحتلان مكان الصدارة بين الشركاء التجاريين من بين الدول الأعضاء فى تجمع "باوراسيا"، حيث تحظى روسيا وحدها بنسبة ٤,٧٠٪ فى حين تحظى قازاخستان بنسبة ٨,٢٠٪ من إجمالى حركة السلع الأوزبكية المتعلقة بتجمع دول باوراسيا. الجدير بالذكر هنا أن أوزبكستان قد حققت وضعاً إيجابياً فى التعامل مع دول الشمال فى تجمع "باوراسيا"، وذلك منذ انضمامها وتمتعها بعضوية هذا التجمع فى عام ٢٠٠٤، وهو ما يكشفه لنا حجم التبادل التجارى والسلعى بين أوزبكستان وهذه الدول، حيث بلغ فى عام ٢٠٠٧ أكثر من ١٢٠٠ مليون دولار، وهو ما يعنى أنه فى الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧ تضاعف حجم التبادل السلعى بين أوزبكستان ودول تجمع "باوراسيا" أكثر من ستة أضعاف لما كان عليه قبل ذلك.

هـذا الواقع الجديد أسـس لمرتكزات وأسـس قانونية جديدة نتيجة للتوسع فى إطار تجمع باوراسيا وذلك بالنسبة لأوزبكستان. على سبيل المثال، يعد انضمام أوزبكستان لهذا التجمع وحصولها على العضوية الكاملة فيه فإنها قد انضمت إلى ٤٤ اتفاقية متعددة الأطراف بشكل تلقائى وكلى، ومن أهم هذه الاتفاقيات:

١-اتفاقية بشأن التفاهم الجمركى والمناخ الاقتصادى الموحد المؤرخة فى ٢٦ فبراير ١٩٩٩.

٢-الاتفاقية الخاصة بتنظيم التعريفة الجمركية فى حال إنشاء وتشكيل الاتحاد الجمركى المؤرخة فى ٢٢ أكتوبر ١٩٩٧.

٣-الاتفاقية الموقعة بين جمهورية بيلاروس وجمهورية قازخستان، وقيرغيزستان، والاتحاد الروسى بشأن تعميق التعاون فى المجالات الاقتصادية والإنسانية المؤرخة فى ٢٩ مارس ١٩٩٦.

هذا الأمر صار سبباً مباشراً لرفع أو ارتفاع درجة الترابط والتعاون بين أوزبكستان، والنظام الخاص بالعلاقات الاقتصادية فى إطار تجمع "باوراسيا".

كما أصبح سبباً لزيادة المصالح الاقتصادية لأوزبكستان فى مجال التجارة، وكذلك تنمية مجالات التعاون مع دول الجوار فى مجال الاستثمار.

والآن فإن أكثر من ٢٠٠ شركة ومؤسسة من الدول الأعضاء فى تجمع "باوراسيا" مقيدة فى سجلات وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والاستثمار والتجارة.

مما لا شك فيه أن التوافق الحاصل الآن بين أوزبكستان وتجمع اوراسيا قد زاد من القدرات التصديرية لأوزبكستان، وكذلك رفع مستوى المنافسة للسلع الأوزبكية جراء الخفض الحاصل فى الأجزاء والعناصر المشكلة لشروط التبادل السلعى مع معظم دول الجوار، وهو ما يمكن التدليل عليه بالاتفاق الذى حدث بين أوزبكستان والاتحاد الروسى فى عام ٢٠٠٦، والذى بمقتضاه تم تخفيض تعريفة النقل الحديدى (النقل بالسكك الحديدية) للسلع الأوزبكية بنسبة ٣٠٪، خاصة الألياف القطنية فى مناطق "اوزنكى - توبولى"، "اكسريسك - اوسبنكس"، وبنسبة ٤٠٪ فى الخط الحديدى "لوكوت - نخودكا".

الثابت أيضاً أن الأمور الخاصة بالتعاون الاقتصادى على صعيد النقل والمواصلات إلى جانب فوائدها الخاصة بربط نظام المواصلات العامة الأوزبكى بنظيره فى تجمع باوراسيا، فإنه قد ساهم بقوة فى توفير الغطاء الخاص بالتواصل المجتمعى بين أوزبكستان وهذا التجمع.

على سبيل المثال، فإن التغيير الذى حدث فى الجدول الخاص بخطوط السكك الحديدية الخاصة بالنقل السلعى لتجمع باوراسيا والمؤرخ فى ١٨ أبريل ٢٠٠٧ تم التصديق عليه من جانب أوزبكستان عقب ذلك التاريخ لكى يتم البدء فى العمل به، هذا إلى جانب الاقتراحات الخاصة بمد خطوط السير المذكورة لربطها بنظيرتها الأوزبكية حتى تصبح مهيأة للعبور من الحدود الأوزبكستانية.

الزاوية الثقافية

إمارة الشعر بين العرب والإيرانيين

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

إحتل الشعر مكانة عظيمة فى الأدبين العربى والفارسى منذ أقدم العصور وحتى قبل ظهور الإسلام فى الجزيرة العربية، وانتشاره بعد ذلك فى مناطق أخرى كثيرة من العالم ومنها بلاد فارس، وما زالت هذه المكانة قائمة حتى يومنا هذا فى كل من البلدان العربية وإيران، حيث تهتم الشعوب والمؤسسات الثقافية والتعليمية بهذا الفن الراقى المتميز، وتوقر الموهوبين فى هذا المجال، وتشجعهم على تقديم أفضل ما عندهم، وتقوم بنشره ودراسته ونقده. ومن هنا نشأت الحاجة فى بعض الأوقات إلى تنصيب أحد الشعراء ليكون أميرا للشعراء أو ملكا للشعراء تكون وظيفته الأولى هى استعراض ما يقدمه الشعراء والنظر فيه وإبداء الرأى حول مدى صلاحيته، وتحديد الغث من الثمين قبل عرضه بصورة نهائية على الحاكم أو السلطان، أو قبل إذاعته بين الناس.

وإذا تحدثنا عن الإمارة فى الشعر أو إمارة الشعر فى الأدب العربى نجد أن هذا التعبير قد وصل إلينا من منتصف العصر العباسى، فقد قدم إلى بغداد أبو عبادة البحترى وكان بها أبو تمام بما له من شهرة تملأ الدنيا، وبما له من أشعار تسيطر على المحافل الأدبية، وكان الشعراء يقصدونه كما كانوا يقصدون النابغة الذبيانى فى الجاهلية لعرض شعرهم عليه، ومن ثم قصده البحترى ليسمع رأيه فى شعره. وعندما اطمأن أبو تمام إلى كفاءة البحترى قال له: أنت والله يابنى أمير الشعراء غدا بعدى. وبذلك يكون أبو تمام هو أول من تحدث عن إمارة الشعر فى الأدب العربى، ومن الواضح أنه كان يقصد بها عظم شأن الشاعر وقدرته وبُعد صيته، ولم يكن يقصد بها المعنى الذى يرتسم فى أذهاننا اليوم كلما ذكرنا "إمارة الشعر".

والمعروف أن هناك نوعا من إمارة الشعر سبقت أبا تمام بما يزيد على مائتى عام، ونعنى بها ما كان يقوم به النابغة الذبيانى من قضاء بين الشعراء فى سوق عكاظ، ومن حكم على ما يعرضونه عليه من أشعار، فقد كانت تنصب له خيمة حمراء فى سوق عكاظ، ويأتى إليه الشعراء من كل حدب وصوب فينشدونه أشعارهم ويستمعون إلى رأيه فيها. ولا شك أن موافقة الشعراء على عرض أشعارهم على النابغة يحمل معنى تسليمهم بإمارته عليهم فى الشعر، وقدرته الفائقة على تمييز ألوان الشعر، وتفضيل شاعر على آخر.

وما أن نصل إلى العصر الحديث إلا ونفاجأ بحدث نادر هو إمارة أحمد شوقى الشاعر المصرى، ذلك الشاعر الذى إحتل مكانة مرموقة؛ فلما أعاد طبع ديوانه "الشوقيات" فى سنة ١٩٢٧ أقيم له حفل تكريم عظيم اشتركت فيه الحكومة المصرية والبلاد العربية؛ إذ قدمت وفود مختلفة تمجد شاعر مصر وتشيد بعبقريته ونبوغه، وقد وضع الشعراء فى هذا الحفل على مفرقه تاج إمارة الشعر لا فى مصر وحدها، بل وفى سائر الأقطار العربية، وأعلن الشاعر حافظ إبراهيم هذا التتويج أو هذه البيعة قائلا:

أمير القوافى قد أتيتُ مبايعا وهذى وفودُ الشرق قد بايعتْ معى

وممن ساهم فى هذا الحفل محمد كرد على عن المجمع العلمى العربى بدمشق، وشبلى ملاط عن لبنان، وأمين الحسينى عن فلسطين، وشكيب أرسلان، وفندنبرج البلجيكى عن بلده، وأعلن حافظ باسمه واسم شعراء البلاد العربية البيعة لشوقى.

غير أن قيثارة الشعر العربى لم تلبث أن سقطت من يده فى أكتوبر سنة ١٩٣٢ عندما لبى نداء ربه مخلفا لمصر والبلاد العربية تراثه الشعرى الخالد.

والواقع أن إمارة شوقى كانت من نوع فريد؛ فلم يحدث

على مدى التاريخ الأدبى أن بُويع شاعر بيعة صحيحة شاملة كما حدث بالنسبة لشوقى، فقد انعقد فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٧ مؤتمر بدار الأوبرا الملكية بالقاهرة استمر أسبوعا كاملا تمت فيه هذه المبايعة، وكان الاحتفال تحت رعاية الملك فؤاد وبرئاسة سعد باشا زغلول.

وإذا تحدثنا عن إمارة الشعر أو ما يسمى عند الفرس بـ "ملك الشعراء" فإن الأمر يبدو غامضا حتى العصر الغزنوى (٣٦٧ - ٤٣٣ هـ)، حيث نجد كتّاب التراجم يمنحون الشعراء ألقابا من عندهم، ولا نعلم هل كان الشعراء يلقبون بهذه الألقاب فى حياتهم فعلا أم لا، غير أن أول شاعر لقب رسميا وفى حياته بلقب ملك الشعراء فهو الشاعر العنصرى (متوفى ٤٣١ هـ) شاعر البلاط الغزنوى الشهير.

ويعتبر أبو القاسم حسن بن أحمد العنصرى من أعظم شعراء القصيدة فى العصر الغزنوى، وقد التحق بخدمة السلطان محمود الغزنوى (٣٨٧ - ٤٢١هـ) وأصبح مقربا لديه، وحظى بلقب ملك الشعراء فى عصره، ومن هنا جمع مالا وثروة طائلة، ونرى أن معظم أشعاره قد نظمها فى مدح السلطان محمود وإبنه السلطان مسعود، كما تحدث عن فتوحاتهما وانتصاراتهما فى شعره. ويضم ديوانه الموجود حاليا أكثر من ألفى بيت من الشعر، كما أن له منظومات أخرى غير الديوان، وقد أصبح قدوة للشعراء من بعده فى نظم القصائد.

والواضح أن الشعراء الذين كانوا يحصلون على مثل هذا اللقب كانوا يتمتعون بمكانة أعلى بين أقرانهم، وهناك ألقاب أخرى كانت تمنح لبعض الشعراء لتميزهم عن غيرهم؛ فمثلا كان الشاعر الرودكى السمرقندى (متوفى ٣٢٩هـ) يلقب بسلطان الشعراء، وكان عمعق البخارى (متوفى ٥٤٣ هـ) يلقب بأستاذ الشعراء، وكان رشيد الدين الوطواط (متوفى ٥٧٣ هـ) يلقب بسند الشعراء، وكان الأنورى (متوفى ٥٨٣ هـ) يلقب بمفخرة الشعراء، وربما كانت بعض هذه الألقاب تمنح لصفات أخرى تتوافر فى الشعراء غير إجادة نظم الشعر، فيقال مثلا إن الشاعر سروش الأصفهانى (متوفى ١٢٨٥هـ) لقب بشمس الشعراء نظرا لجمال وجهه، وقد منحه هذا اللقب ناصر الدين شاه.

وهنا ينبغى أن نتساءل هل كان تنصيب العنصرى كملك للشعراء أمرا مسبوقا أو بمعنى آخر هل كان تقليدا متبعا قبل العصر الغزنوى، أم أنه كان شيئا جديدا استمر بعد ذلك العصر؟ والواضح أن هذا اللقب لم يكن موجودا قبل ذلك، فقد ظل حكام إيران فترة طويلة بعد دخول الإسلام لا يعترفون إلا بالعربية لغة لكل ما يصدر عنهم أو يقدم إليهم من أدب، بل إن بعض الحكام كان يرى أن النظر فى كتب الفرس القديمة أو الإطلاع عليها أمر يتعارض مع الدين الإسلامى، وهكذا نرى أن الطاهريين (١٩٥ - ٢٦٠ هـ = ٨١٠ - ٨٧٣م) وهم أول أسرة إسلامية من أصل فارسى، لم يكونوا ينظرون إلى الأدب الفارسى نظرة حسنة، ويرون العناية به مخالفة للدين. ويأتى بعد ذلك عصر السامانيين (٢٦١ - ٣٨٩هـ = ٨٧٤ - ٩٩٨م)، وهو عصر يتميز بكثرة الشعراء وعلى رأسهم أبو عبد الله الرودكى الذى يلقب بأبى الشعر الفارسى، ثم يأتى العصر الغزنوى بعد ذلك، وقد إزدان بلاط الغزنويين بالعديد من الشعراء والكتاب والعلماء، ومن هنا إحتل العنصرى تلك المكانة وحاز هذا اللقب كما ذكرنا من قبل، وأصبح نديما للسلطان ومقربا منه.

ويأتى بعد ذلك السلاجقة (٤٤٣ - ٥٥٢ هـ = ١٠٥١ - ١١٥٧م)، وقد اهتموا بنشر العلوم والفنون، وامتاز عصرهم أيضا بوفرة العلماء والفلاسفة والشعراء، ولا ننسى اهتمام الوزير نظام الملك بإنشاء المدارس النظامية وأشهرها نظاميات بغداد ونيسابور وأصفهان، وهو الذى وزر لألب أرسلان وملكشاه، وفى عهدهم حصل الشاعر معزى (متوفى ٥٢٠ هـ) على لقب أمير الشعراء، وقد منحه إياه السلطان ملكشاه السلجوقى.

وقد حكم إيران بعد ذلك الخوارزميون أو الخوارزمشاهيون (٥٥٢ - ٦١٧ هـ = ١١٥٧ - ١٢٢٠م)، وأصلهم من سلالة تركية يتنسبون إلى جدهم خوارزمشاه، وكان ظهورهم بإقليم خوارزم، ثم أتيحت لهم فرصة التوسع نتيجة انقسام أمراء الأسرة السلجوقية على أنفسهم مما مكن الخوارزميين من القضاء عليهم بإيران نهائيا، وتأسيس دولة واسعة تمتد من ضفة نهر جيحون إلى بلاد الأناضول التى كانت آنذاك موطنا للأمراء السلاجقة، ومن أشهر ملوكهم السلطان محمد خوارزمشاه.

وفى عهد الخوارزميين اختفى لقب ملك الشعراء ولم نسمع عن أحد لقب به، وهذا ما حدث أيضا بالنسبة للعصر المغولى (٦١٧ - ٧٨٢هـ = ١٢٢٠ - ١٣٨٠م) حيث انتشر التصوف وعزف الشعراء خاصة المتصوفة منهم عن قبول المناصب الحكومية أو الالتحاق ببلاط السلاطين. ومن أهم شعراء هذا العصر جلال الدين الرومى (متوفى ٦٧٢ هـ) صاحب "المثنوى"، وسعدى الشيرازى (متوفى ٦٩٤ هـ) صاحب الكتاب المنثور (گلستان) والكتاب المنظوم (بوستان).

وعلى الرغم من ازدهار الثقافة والفنون فى العصر التيمورى (٧٨٢ - ٩٠٦هـ = ١٣٨٠ - ١٥٠٠م) وظهور العديد من الشعراء من أمثال حافظ الشيرازى (متوفى عام ٧٩١هـ) والجامى (متوفى ٨٩٨ هـ) إلا أن أحدا منهم لم يلقب بلقب ملك الشعراء، غير أن البابريين أو الگوركانيين الذين حكموا فى الهند قد منحوا بعض الشعراء هذا اللقب، ومنهم غزالى المشهدى الذى منحه اكبر شاه هذا اللقب، وكذلك الشاعر



فيضى الدكنى (متوفى ١٠٠٤هـ)، وقد حاز هذا اللقب أيضا فى بلاط اكبر شاه، وكان هذا الشاعر من مروجى اللغة الفارسية فى الهند، وكان لشعره أثر كبير على الشعر فى تركيا والهند، وقد ترجم بعضى القصص الهندية إلى اللغة الفارسية ويصل عدد أبيات شعره إلى نحو خمسين ألف بيت. وقد نظم مثنويات على غرار نظامى الگنجوى (متوفى ٦٠٤ هـ).

نذكر أيضا من شعراء هذه الفترة الشاعر طالب الآملى (متوفى ١٠٣٦ هـ) الذى انتقل من آمل بمازندران إلى الهند، وعاش فيها ووجد طريقه إلى بلاط جهانگير، وهناك حصل على لقب ملك الشعراء فى بلاطه، ومن أهم أعماله منظومة "جهانگير نامه". أضف إلى هؤلاء أيضا الشاعر أبا طالب كليم الكاشانى (متوفى ١٠٦١ هـ) الذى ولد فى همدان وعاش فترة فى شيراز، ثم انتقل بعد ذلك إلى الهند والتحق بخدمة السلطان شاه جهان وأصبح مقربا منه، ومن هنا منحه لقب ملك الشعراء، وتظهر براعة هذا الشاعر أكثر ما تظهر فى شعر الغزل على وجه الخصوص.

وما أن نصل إلى العصر الصفوى (٩٠٧ - ١١٤٩ هـ = ١٥٠١ - ١٧٣٦م) إلا ونجد اهتماما كبيرا بالشعراء والأدباء، وقد كان الشاه إسماعيل (٩٠٨ - ٩٣١ هـ = ١٥٠٢ - ١٥٢٤م) مؤسس الأسرة الصفوية نفسه شاعرا ينظم الشعر باللغتين الفارسية والتركية، ومن ثم تم إحياء لقب ملك الشعراء من جديد وعين فى هذا المنصب شعراء من أمثال مسيح كاشانى، وصائب التبريزى (متوفى ١٠٨٠ هـ) الذى ولد فى تبريز وعاش فى أصفهان والتحق ببلاط الشاه عباس وحصل على لقب ملك الشعراء هناك.

وفى هذه الفترة أيضا عاش محتشم الكاشانى (متوفى ٩٩٦ هـ) ولقب بشمس الشعراء فى عهد الشاه طهماسب، وقد اشتهر بأشعاره المذهبية، ويمكن القول بأنه أشهر الشعراء الذين نظموا فى رثاء آل البيت وله منظومة معروفة فى رثاء شهداء كربلاء، ولا نستطيع الجزم بأن لقب شمس الشعراء الذى لقب به كان يعادل لقب ملك الشعراء فى هذا العصر أم لا.

وبعد انقراض الدولة الصفوية سنة ١١٤٩ هـ = ١٧٣٦م بوفاة عباس بن طهماسب ميرزا، تولى نادر شاه عرش ايران وبدأ حكم الأسرة الأفشارية (١١٤٩ - ١١٦٠ هـ = ١٧٣٦ - ١٧٤٧م)، ثم تلتها بعد ذلك الأسرة الزندية (١١٦٢ - ١٢٠٥ هـ = ١٧٤٨ - ١٧٩٠م)، وأهمل لقب ملك الشعراء لفترة إلا أنه عاد للظهور من جديد على عهد فتحعلى شاه القاجارى (١٢١٢ - ١٢٥٠ هـ = ١٧٩٧ - ١٨٣٤م)، حيث إهتم القاجاريون بالشعر والشعراء، ووجد لقب ملك الشعراء طريقه من جديد إلى بلاط الحكام بعد أن ظل متروكا لفترة طويلة، وكان من الشعراء الذين حصلوا على هذا اللقب رسميا الشاعر صبا (متوفى ١٣١١ هـ) الذى عاش فى بلاط محمد شاه ثم فى بلاط ناصر الدين شاه (١٢٦٤ - ١٣١٤ هـ = ١٨٤٧ - ١٨٩٦)، حيث منحه لقب ملك الشعراء، وكان معظم أشعاره فى مدح السلطان الأخير ووصف جلوسه على العرش ورحلاته واحتفالاته، ويبلغ ديوانه ما يقرب من ألفين وخمسمائة بيت من الشعر.

كما حصل على هذا اللقب أيضا الشاعر فتحعلى خان صبا الكاشانى (متوفى ١٢٣٨ هـ) وهو من شعراء عصر السلطان فتحعلى شاه الذى منحه لقب ملك الشعراء، وهو من الشعراء الذين أحيوا الأسلوب القديم فى نظم القصائد . ولا ننسى القول أن ناصر الدين شاه قد منح الشاعر سروش الأصفهانى (متوفى ١٢٨٥ هـ) لقب شمس الشعراء نظرا لمدائحه التى نظمها فيه وإشاراته إلى أحداث عصر ذلك السلطان، إلا أنه لم يمنحه لقب ملك الشعراء كما هو الحال بالنسبة للشاعر صبا، ويبدو أن سروش لم يقنع بهذا اللقب، واعترض على توريث هذا اللقب.

وما أن نصل إلى العصر الحديث إلا ونجد شاعرا مجيدا هو محمد تقى بهار ابن ملك الشعراء ميرزا محمد كاظم صبورى (ولد فى عام ١٨٨٦ وتوفى عام ١٩٥٠م). يحصل على لقب ملك الشعراء عن جدارة؛ فقد كان شاعرا وباحثا وكاتبا وأستاذا جامعيا ورجل سياسة، نظم أشعاره بأسلوب القدماء، وأدخل فيها بعض الألفاظ والمصطلحات المتداولة بين الناس، وأعاد استخدام بعض الألفاظ المهجورة، ونجح فى تركيب تراكيب لغوية جديدة، وقام بعمل دراسات وتحقيقات عدة من أشهرها تصحيح وتحشية "تاريخ سيستان" و "مجمل التواريخ والقصص"، ومن أشهر مؤلفاته كتاب "سبك شناسى" أو "علم الأسلوب" وهو فى ثلاثة مجلدات. وقد قام بإصدار صحيفة "نوبهار" فى عام ١٩١٠، وانتخب عضوا بالمجلس النيابى عن مدينة مشهد عام ١٩١٤، وأسس جمعية (دانشكده) الأدبية ومجلة (دانشكده) فى عام ١٩١٦. وحصل بهار على لقب ملك الشعراء بعد موت أبيه بأمر من السلطان مظفر الدين شاه (١٣١٤ - ١٣٢٥ هـ = ١٨٩٦ - ١٩٠٧م) الذى تميز عهده بإعلان الدستور فى أغسطس ١٩٠٦ بعد أن هب الشعب مطالبا بالحياة الدستورية فى إيران.

وبعد أن استعرضنا الشعراء الذين حصلوا على هذا اللقب عبر عصور مختلفة وذكرنا شيئا عنهم، نتساءل هنا ما هو الهدف من تعيين "ملك للشعراء"، وما هى أهم وظائفه فى بلاط الحاكم أو السلطان ؟ ويتضح لنا مما جاء فى كتب الأدب الفارسى وكتب التراجم أن الوظيفة الأولى لملك الشعراء كانت استعراض ما يقدمه الشعراء من أشعار قبل عرضها على السلطان فإذا أجازها ملك الشعراء فمن الممكن عرضها عليه، أما إذا لم يجزها فعندئذ يمكن تصحيح ما جاء بها من

عيوب أو صرف النظر عنها . ومن هنا كانت مجالس ملوك الشعر مقصدا للشعراء، وقد كان هذا هو الحال على عهد السلطان محمود الغزنوى والعنصرى ملك الشعراء فى بلاطه، وقد ذكر نظامى العروضى السمرقندى فى كتابه "چهار مقاله" أو (المقالات الأربع) فى الحكاية الثامنة من المقالة الثانية عن عمعق أمير شعراء آل آفراسياب أو الملوك الخاقانيين أنه كان من الضرورى أن يقوم الشعراء بعرض أشعارهم عليه قبل عرضها على الملك.

كذلك الحال بالنسبة للأمير معزى على عهد السلطان سنجر السلجوقى، وربما أوجد النقد الذى يوجه لشعر بعض الشعراء من قبل ملك الشعراء نوعا من الكراهية له خاصة إذا رفض الشعر ولم يعرضه على السلطان، ومن هنا يمكن القول بأن نظم الشعر المقدم إلى السلطان كان يسير فى كثير من الأحيان على نهج أشعار ملك الشعراء نفسه حتى يلقى القبول ويحوز الرضا، وقد يكون هذا من الأسباب التى جعلت القصائد تسير على وتيرة واحدة دون محاولة للابتكار والتجديد. ومن ثم نجد شعر شعراء المديح فى العصر السلجوقى هو تقليد لأشعار الشاعر معزى. وهكذا كان الشعراء يهدفون أولا إلى إرضاء ملك الشعراء دون محاولة التجديد فى أشعارهم، وإذا استطاع أحدهم الوصول بشعره إلى السلطان دون عرضه على ملك الشعراء عن طريق شخص آخر له مكانة بالبلاط فهنا تكون الطامة الكبرى، ويغضب عليه ملك الشعراء غضبا شديدا، ومن ذلك ما حدث بين الشاعر الغضائرى الرازى (متوفى ٤٢٦ هـ) والعنصرى من انتقاد أحدهما الآخر، وتجرؤ الغضائرى على نقد أشعار العنصرى.

أما الوظيفة الثانية لملك الشعراء فهى قيامه بنظم قصائد فى المناسبات والأعياد والفتوحات المختلفة وإنشادها أمام السلطان ورجال البلاط، وكذلك نظم الشعر على البديهة فى حضرة السلطان أو الحاكم، وقد ذكر نظامى العروضى فى الحكاية الثالثة من المقالة الثانية أن "البديهة ركن من أعلى أركان الشعر، وعلى الشاعر أن يروض طبعه حتى يستطيع أن يثير المعانى بديهة ..". وقد تحل الأبيات التى ينشدها أمير الشعراء بعض المشاكل، كما حدث فى قصة السلطان محمود الغزنوى وغلامه إياز عندما أمر الأول الثانى بأن يقص طرتيه، ثم حزنه بعد ذلك على ما حدث، ولم يصلح الأمر ويعيد السرور إلى الملك ويذهب عنه الحزن سوى الشاعر العنصرى الذى نظم لمحمود أبياتا على البديهة يقول فيها ما معناه:

– لم تعيب قطع طرة الحبيب ولم تقعد وتقوم مهموما؟
ألا فاطرب وانشط واشرب فإن زينة السرو فى شذبه.

أضف إلى هذا أن ملك الشعراء ومن حوله من الشعراء كانوا يقومون بتوجيه الرأى العام والقيام بدور وسائل الإعلام الحالية والدعاية لصالح الحكام والقائمين على شئون الدولة فى تلك العصور التى أشرنا إليها، حيث لم تكن هناك صحافة أو وسائل إعلامية أخرى، ولم تكن تعرف أعمال السلطان ومحاسنه إلا عن طريق شعر المديح الذى تتردد فيه خصال هذا الحاكم الحسنة وأعماله الطيبة وفتوحاته، وكان الشاعر يسجل كل هذا فى شعره فيتعرف عليه القاصى والدانى عندما يشيع هذا الشعر وينتشر بين الناس. وقد ذكر نظامى العروضى فى مقالته الثانية عن الشعر أنه: لا غنى للملك عن الشاعر المجيد فإنه يخلد إسمه ويبقى ذكره فى الدواوين والكتب، لأن الملك إذا نزل به القضاء لم يبق من جيشه وماله وخزائنه شئ، ولكن يبقى إسمه خالدا بشعر الشعراء.

ولهذا كان من الضرورى توافر شروط كثيرة فيمن يختار لشغل هذا المنصب، إذ لابد أن يكون متبحرا فى علوم الشعر ونظمه، وقد ذكر نظامى العروضى الشروط التى يجب توافرها فى الشاعر بشكل عام، فما بالك بمن سيتولى هذا المنصب، فلابد أن يتمتع بنوع من التميز على أقرانه من الشعراء، وأن يكون لديه حس سياسى أيضا حيث أنه كان فى كثير من الأحيان نديما للسلطان وملازما له، ومن هنا كان ملك الشعراء يتعرض لحسد زملائه فى كثير من الأحيان، ولكنه يكون موضع احترام وتقدير فى أحيان أخرى.

وهكذا نرى أن وظيفة أمير الشعراء أو ملك الشعراء قديما كانت واحدة عند العرب والفرس على السواء حيث كانت وظيفته هى بيان غث الشعر من ثمينه وتنقيحه ونقده، أما العصر الحديث فقد اقتصرت إمارة الشعر لدى الأمتين على منصب شرفى يعلن فيه الشعراء والمختصون تفوق أحد الشعراء على أقرانه وتميزه، ولكنه لا يقوم بنفس الدور الذى كان يقوم به قديما سواء عند العرب أو الفرس.

المراجع:

چهار مقاله (المقالات الأربع) تأليف النظامى العروضى السمرقندى – ترجمة عبد الوهاب عزام ويحيى الخشاب – الطبعة الأولى – القاهرة ١٣٦٨ هـ – ١٩٤٩م.

لغت نامه دهخدا.

ملك الشعرايي در ايران – دكتر غلا محسين مرز آبادى – نشريه دانشكده أدبيات وعلوم انسانى تبريز – بهار ١٣٥١ سال ٢٤ – شماره مسلسل ١٠١.

الأدب العربى المعاصر فى مصر – د. شوقى ضيف – دار المعارف بمصر ١٩٦١.

شوقى شاعر العصر الحديث – د. شوقى ضيف – مصر ١٩٩٥.

شوقيات وشوكيات – عبد العزيز الربيع – المدينة المنورة ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

الزواج السياسي في إيران

فتحي أبوبكر المراغي
أكاديمى مصرى

بعد الثاني عشر من يونيو تعقدت موازين القوة داخل النخبة الإيرانية الحاكمة وتعمق الخلاف بين من يسمون بالإصلاحيين ومن يسمون بالمحافظين، وزادت قوة فصيل أحمدي نجاد الذي دخل الساحة منذ أربع سنوات فقط حتي بات قادراً علي مجابهة الاثنين معاً، واتخذ ذلك الصراع السياسي أبعاداً تنظيرية فيما عرف بجمهورية النظام، وإسلامية النظام، وكأن رفاق الأمس صاروا أعداء اليوم، لكن بين أولئك الرفاق شيء آخر غير السياسة ربما جمعهم ومنعهم من إتمام التصارع حتي الموت وربما علي العكس استخدموه لتدعيم مواقفهم التصارعية و الاستقواء به في مواجهة الخصوم، هذا الشيء هو علاقات المصاهرة التي تربط أفراد النخبة الإيرانية الحاكمة ببعضها البعض.

تميل شعوب غرب آسيا بشكل عام وإيران علي وجه الخصوص إلي أن يكون الزواج بقرار عائلي وليس فردياً، وليس هناك فرق كبير بين الرجل والفتاة فيما يتعلق بقرار الزواج فكلاهما يتحرك وفق رغبة جماعية من الأسرة وليس قراراً فردياً، وكلما كانت الأسرة أكثر التزاماً من الناحية الدينية كلما تحققت فيها هذه العادة بشكل أكبر، هذا الوضع يجعل الزيجات في المجتمع الإيراني أشبه ما تكون بالخطط الاستراتيجية بعيدة المدى، ونادراً ما يؤخذ فيها بعامل الميل الشخصي أو العلاقات المباشرة بين الطرفين.

مصاهرات أسرة الخميني:

علي الرغم من عدم تبوء أفراد أسرة الإمام الخميني لمناصب سياسية رئيسة في هرم السلطة بإيران، إلا أن الاقتراب منها يؤثر إلي حد ما في الثقل السياسي لمن يصاهر الأسرة الخمينية، وأبرز علاقات المصاهرة معها كان من نصيب أسرة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، وإن كانت بطريق غير مباشر، فزوجة محمد خاتمي هي زهره صادقي ابنة أخت الإمام موسي الصدر، العلم الشيعي اللبناني الشهير الذي اختفي في ظروف غامضة ولم يعرف مصيره حتى الآن، ولهذا السبب لقب محمد خاتمي بصهر لبنان، وزوجة أحمد الخميني هي ابنة الأخت الثانية للإمام موسى الصدر، وهناك صلة نسب أخري بين بيت الخميني وبيت خاتمي، فمحمد رضا خاتمي أخ الرئيس السابق متزوج من زهرا إشراقي حفيدة الإمام الخميني وابنة آية الله إشراقي.

لعل هاتين الزيجتين أثرتا إلي حد كبير علي التوجه السياسي لبيت الإمـام الخميني الذي بات يعرف بميله إلي التيار الإصلاحي، خاصة إذا أضفنا إلي هاتين الزيجتين، زواج السيد حسن الخميني من ابنة آية الله موسوي بجنوردي أحد أقطاب روحانيون مبارز الفصيل الأكبر في جبهة المشاركة الإصلاحية، وزواج ياسر الخميني ابن حسن الخميني من السيد محمد صدر مرشح الإصلاحيين في انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامي،وكانت الدلالة الأبرز علي الميول الإصلاحية لبيت الخميني رفض مجلس صيانة الدستور لترشح شهاب إشراقي حفيد الخميني لعضوية مجلس الشورى الإسلامي في دورته التاسعة علي قائمة الإصلاحيين، الأمر الذي أدي إلي اندلاع غضب أسرة الخميني وتراجع مجلس صيانة الدستور عن قراره في النهاية، الاستثناء الوحيد في زواج أفراد أسرة الخميني بالسياسيين الإصلاحيين، هو زواج حفيدة الخميني زهرا ابنة آية الله إشراقي من ابن محسن رضائي القائد السابق للحرس الثوري والمرشح المحافظ في الانتخابات الرئاسية العاشرة.

مصاهرات أسرة خامنئي:

تتركز مصاهرات أسرة خامنئي في أولاده الأربعة، ولعل

أبرز هذه الزيجات زواج ابنه مجتبي من ابنة غلام علي حداد عادل الرئيس السابق للبرلمان الإيـراني، وقد اتضح بعد الانتخابات الرئاسية التى أجريت هذا العام مدى تأثير مجتبي علي الحياة السياسية الإيرانية وتكشف مساندته لأحمدي نجاد، أما مسعود الابن الثاني لخامنئي فمتزوج من ابنة آية الله خرازي أخت صادق خرازي مستشار خاتمي، كما أن ابن صادق خرازي متزوج من ابنة محمد رضا خاتمي أخ الرئيس السابق محمد خاتمي، وبهذا يعدل زواج مسعود من أسرة خرازي الإصلاحية الميول المحافظة المتشددة لدى أخيه مجتبي، وإن كان مصطفي خامنئي الأبين الأكبر لخامنئي متزوج من ابنة آية الله خوشوقت أحد زعماء جماعة الرائحة الطيبة للخدمة الفصيل الرئيسي المؤيد لأحمدي نجاد.

يبدو أن الانقسام من الناحية السياسية هو السمة الأساسية لبيت خامنئي فعلي نفس نمط أولاده الموزعين في زيجاتهم بين المحافظين والإصلاحيين نجد هادي خامنئي أخ المرشد معوف بميوله الإصلاحية وقد سبق وأنشأ صحيفة حيات نو(الحياة الجديدة) وسرعان ما أغلقتها محكمة رجال الدين كما تعرض هو شخصياً للسجن أكثر من مرة، كما أن بدري أخت علي خامنئي متزوجة من الشيخ علي الطهراني الذي انضم لمجاهدي خلق في مطلع الثورة وفر هارباً إلي العراق وتبعته أسرته ولم يعد إلي إيران إلا في عام ١٩٩٥ بعهد أمان خاص من خامنئي.

مصاهرات أسرة رفسنجاني :

ترتبط أسرة هاشمي رفسنجاني بعلاقة نسب بأسرة خاتمي عن طريق كا من آية الله محمد هاشميان وآية الله صدوقي وهو صلة ممتدة من الجيل السابق علي كل من خاتمي ورفسنجاني، المميز في أسرة رفسنجاني أن بناته فائزة وفاطمة هما اللتان عملتا في حقل السياسية بعد زواجهما من ابني آية الله لاهوتي أحد المقربين للخميني، بينما ابتعد أبناء هاشمي عن العمل السياسي وتزوجا زيجات خارج نطاق النخبة السياسية.

يبدو أن أسرة خاتمي كان لها الحظ الأوفر من الزيجات السياسية بارتباطها بكل من أسرة الإمام موسى الصدر والإمام الخميني وأسرة رفسنجاني فضلاً عن ارتباطها بشكل غير مباشر بأسرة خامنئي عبر ولده مسعود الذي صاهر أسرة خرازي نسيبة أسرة خاتمي، ربما تأتي كل هذه المصاهرات في إطار طبيعي نظراً لأن الآباء المؤسسين لهذه الأسر جميعهم من رجال الدين الذين التفوا حول الإمام الخميني قبل الثورة وبعدها،لكن مع دخول احمدي نجاد إلي النخبة السياسية الإيرانية برزت في إيران ظاهرة جديدة وهي توزيع المناصب الحكومية علي الأقارب والأصهار علي نحو فج لا يحمل أي مبرر سوى القرابة لشخص رئيس الجمهورية.

مصاهرات أحمدي نجاد:

بعد زواج مهدي ابن أحمدي نجاد بابنة إسفنديار رحيم مشائي ظهرت أزمة تعيين مشائي نائباً لرئيس الجمهورية، الأمر الذي ووجه باعتراض شديد من جميع التيارات السياسية الإيرانية نظراً للتصريحات التي أدلي بها مشائي العام الماضي عندما قال أنه يعتبر الشعب الإسرائيلي شعباً صديقاً لإيران، فضلاً عن تواجده في حفل راقص بتركيا قام فيه الراقصون بحمل نسخ من القرآن الكريم فوق رؤوسهم، ورغبته في ضم مؤسسة الحج الإيرانية لهيئة السياحة، كل هذه الأفعال أدت في النهاية إلي إصدار المرشد علي خامنئي قراراً بإلغاء تعيين مشائي واعتباره كأن لم يكن وتلكأ احمدي نجاد في تنفيذ القرار ثم أعلن أن مشائي قدم استقالته، ثم عينه مديراً لمكتبه ومنحه صلاحيات نائب الرئيس.

علي الرغم من عدم التركيز إعلامياً علي شخص فخر السادات زوجة أحمدي نجاد إلا أن إخوانها قد تعيينهم في مناصب حساسة داخل المؤسسات الرئاسية، فقد قام أحمدي نجاد بتعيين إسماعيل أحمدي مقدم أخ زوجته قائداً عاماً لقوات الشرطة الإيرانية، وعين علي رضا أحمدي الأخ الثاني لزوجته وزيراً للتربية والتعليم بعد أن أقال محمود فرشيدي، وامتد الأمر لأفراد آخرين من عائلة فاطمه إليا مثل مثل مسعود زريبافان الذي تم تعينه سكرتيراً لمجلس الدولة، ثم علي رضا مددي ابن أخ زريبافان الذي عين مستشاراً لهيئة التصنيع الحربي، ثم مهرداد بذر باش زوج ابنة علي رضا أحمدي صهر أحمدي نجاد وتم تعيينه مديرا لشركة سايبا لصناعة السيارات أهم وأكبر المؤسسات الصناعية في إيران وقد ووجه تعيينه باعتراضات شديدة في الأوساط السياسية الإيرانية.

لم تكن عائلة أحمدي نجاد أقل حظاً من أصهاره في تولي المناصب الحكومية، فقد تم تعيين داوود أحمدي نجاد الأخ الأكبر للرئيس رئيساً لهيئة التفتيش والرقابة العامة، كما تم تعيين حسين شبيري زوج إحدى أخوات الرئيس رئيساً لصندوق أوقاف الرضا، وعينت بروين أخت الرئيس في منصب رئيس مركز شئون المرأة التابع لرئاسة الجمهورية، وعين ولدها علي أكبر محرابيان وزيراً للصناعة.

لم يكتفي أصهار الرئيس أحمدي نجاد بتعيين، وإنما أخذ كل واحد منهم في تعيين أقاربه وأصهاره في المناصب التي تتبعهم كل حسب درجة قرابته من شخص الرئيس حتى وصل الأمر إلي مديري العموم والدرجات الوظيفية الأدني، وكأن لسان حال الرئيس الإيراني يقول لست أنا أول من بدأت هذا الأمر ولا يستطيع أحد من النخبة السياسية أن ينتقدني فيما أفعله فإن كنت أعين أقاربي في مناصب تتبع سلطة

رئيس الجمهورية فأنتم تستحوذون علي بقية منابر السلطة طيلة ثلاث عقود عبر شبكة عنكبوتية من المصاهرات، ولا يوجد فرق كبير بين أن تتم المصاهرات أولاً ثم تولي المناصب أو العكس، المهم أن يسعي كل سياسي أن يقوى نفسه عبر وجود أقاربه وأصهاره في المناصب المحورية بالنظام كي يحكم قبضته علي ما يترأسه من أجهزة حكومية.

يبقي أن نقول أن تحت هذه العائلات الرئيسة توجد عائلات أخري مثل عائلة آية الله موسوى أردبيلي وعائلة لاريجاني التي تستحوذ الآن علي السلطة القضائية من خلال شيخها صادق لاريجاني، ومن قبله علي لاريجاني وزير الإرشاد الإسلامي وسكرتير مجلس الأمن القومي الإيراني ونائب قم، ومحمد لاريجاني عضو البرلمان ووكيل وزارة الخارجية كل هذه المناصب أخذت تتدفق عليهم بفضل زواج علي لاريجاني من ابنة آية الله مطهري منظر الثورة ورفيق الخميني، ويبقي التدرج في مستوى العائلات والمصاهرات الإيرانية حتي نصل لمرتبة صغار الموظفين والكتبة ليصبح الزواج في إيران بمثابة الصفقة التي جب التخطيط الجيد لها أو المراهنة علي الورقة التي ستربح في المستقبل في حال الأسر الصغيرة التي لا تملك ماضياً ثوريا يكفل لها مناصب إدارية كبري.

في عهد الشاه كان هناك ما يعرف بالألف أسرة التي بني العرش الشاهنشاهي علي أكتافها، ويبدو أن الأمر لم يتغير كثيراً في عهد الجمهورية الإسلامية كل ما في الأمر أنه تم استبدال التاج بالعمامة والعرش بالسجادة، ليبقي بقية أفراد الشعب الإيراني يعانون من عدم المساواة في الفرص وتولية الأقارب تحت مسمي أهل الثقة، فلا تجد الكفاءات الحقيقية من مفر سوى الاكتئاب أو الهجرة، فيتم تفريغ الشعوب الإسلامية من الكفاءات الحقيقية لتنعم بها دول الغرب ، وتظل تلك الحكومات العائلية تشكوا كذباً من هجرة العقول الوطنية.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ.عبد الفتاح الجبالى.

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩- ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر